السلسلة الميسرة في علوم الحديث

الكتاب الرابع

المُيَسَّرُ

في

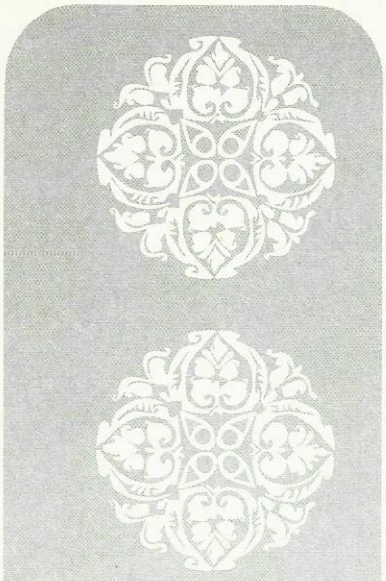
عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير


بسم الله الرحمن الرحيم



«معرفةُ عِلَلِ الحديث ، وهو عِلْمٌ برأسِه غيرُ الصَّحيح والسَّقيم والْجَرْح والتعديل . . .»

الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ

«عِلْمُ العِلَلِ والأحاديث الْمُعَلَّلة أجَلُّ أنواع عِلْم الحديث».

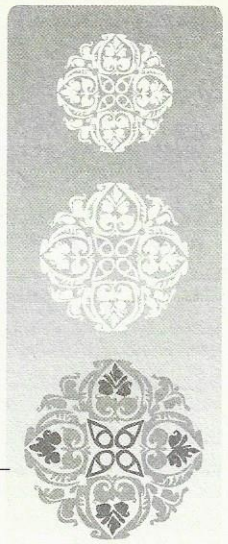
الحافِظُ الْخَطِيْبُ البَغْدَادِيّ

«إنَّ عِلَلَ الحديثِ من أجَلِّ علوم الحديث وأدَقِّها وأشْرَفِها ، وإنَّما يضطلع بذلك أهلُ الْحِفْظ والْخِبْرَة والفَهْم الثَّاقِب».

الحافِظُ ابن الصَّلاَح الشَّهْرَزُوْرِيّ

«وهو مِن أغمَض أنواعِ علوم الحديثِ وأدَقِّها ، ولا يَقُوم به إلَّا مَن رَزَقه اللهُ تعالى فَهْماً ثاقباً ، وحِفْظاً واسعاً ، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرُّوَاة ، ومَلَكةً قويةً بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يَتكلَّم فيه إلَّا القليلُ من أهل هذا الشَّأن».

الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيّ



مقدِّمةُ الطبعة الثانية

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف الْمُرسَلين ، سيدنا مُحَمَّد وعلى آله الْخِيَرَة ، وأصحابه البَرَرَة أجمعين ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّيْن.

أمَّا بعد: فهذا الكتابُ رابعُ الكتبِ من «السِّلْسِلَة الميسَّرة في علوم الحديث» ، ألّفتُه قبل عشر سنواتٍ أيامَ إقامتي بدمشق الفَيْحَاء حَرَسها اللهُ المولى تعالى وأعاد إليها عِزَّها ومَجْدَها ، وقد صدرت له الطبعةُ الأولى عن مكتبة زَمْزَم بكَرَاتْشِيّ في باكستان عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) ، ولاقَى قَبُولاً جيّداً هناك بين طَلَبَة الحديث النبوي إذْ كان وقتئذٍ من أوائل الكتبِ التي تناولت تعريفَ مباحث «عِلْم عِلَل الحديث» بتبسيطٍ وتيسيرٍ مع الأمثلة الموضّحة لأسباب وُقوع العِلَّة ، وأجناس العِلَل ، وقواعد اكتشافها ، وأقسامها القادحة وغير القادحة في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه ، واحتوائه أيضاً على تراجم مُوجَزة لأشهر أئمَّة العِلَل ، وكذلك على تعريفاتٍ مُختصَرةٍ لأهَمِّ كتبها.

وقد نفدت الطبعةُ الأولى للكتاب منذ سنواتٍ خلت ، فرأيتُ أن أهيِّئه للطبعة الثانية مُصَحِّحاً لِمَا وقع في الأولى مِن بعض الأخطاء العِلمية والمطبعية ، وكذلك مُضِيفاً إليها بعضَ المواد الجديدة التي رأيتُها مفيدةً للطَّلَبَة.

أسأل اللهَ تعالى أن يتقبَّل مِنِّي هذا الجهدَ الْمُقِلَّ المتواضعَ في خدمة

سُنَّة نبيِّه الأعظَم ورسولِه الأكرَم مُحَمَّد عليه أفضَلُ الصَّلَواتِ وأَتَمُّ التسليمِ ، ويثقِّل به ميزانَ حسناتي يومَ العَرْضِ عليه ، وأن يغفر زَلَّتي ، إنه سميعٌ مُجِيبٌ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

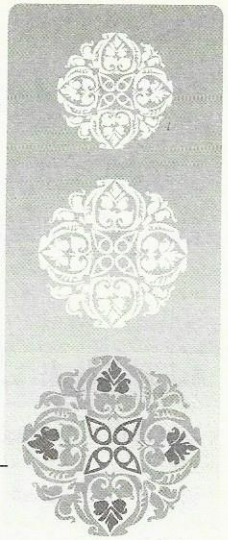
حَيْدَرْآباد (الدَّكَنْ) ١/ مُحرَّم ١٤٤٠هـ

(الموافق: ٤/ سبتمبر ٢٠١٨م)

كَتَبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سيد عبد الماجد الغَوْري



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة الكِتاب

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنْفُسِنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلَّا الله وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضَلالةٌ، وكلُّ ضَلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: مُحَمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ «عِلْمَ عِلَل الحديث» من أَجَلِّ علوم الحديثِ وأشرفِها، كما أنه مِن أدقِّها وأغمضِها، ولا يقوم به إلَّا الفَطاحِلُ مِن العلماء الذين رَزَقهم

اللهُ تعالى «فَهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرُّوَاة ، ومَلَكَةً قويّةً بالأسانيد والمتون ؛ ولهذا لم يتكلَّم فيه إلاَّ القليلُ مِن أهل هذا الشَّأن» (١).

ولقد أكرمني اللهُ ـ سبحانه وتعالى ـ بأنْ أقرأ هذا العِلْمَ الجليلَ قراءةً مستوعبةً على أحد أبرز علمائه في عصرنا الحاضر: المحدِّث الفقيه ، الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر الْحَلَبِيّ ، أيَّامَ دراستي في قسم الدراسات العليا في فرع الأزهر بدمشق المحروسة ، وكان ـ حفظه اللهُ تعالى ـ يُلقي علينا المحاضراتِ في أهَمِّ مباحث ومسائل هذا العِلْم من مُذَكِّرةٍ(٢) أعدَّها لطَلَبة الدراسات العليا بكلية الشريعة في جامعة دمشق ، ثم مِن تحقيقه لكتاب «شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ» للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ (ت٧٩٥هـ) ، مع التطبيقات العَمَلِيّة لكشف العِلَل من الأحاديث سَنَداً ومَتْناً ، مِمَّا سَهَّل علينا فهمُ واستيعابُ الكثيرِ من مباحث هذا العِلْم العويصة.

ولَمَّا وفَّقني المولى تعالى بتأليف كتبٍ في تيسير علوم الحديث؛ رأيتُ أن أُفرِد هذا العِلْم بالتأليف بدلاً عن التكلُّم فيه ضِمْنَ تعريف أنواع علوم الحديث العامَّة شأن مُعظَمِ المؤلِّفين فيها. فهكذا جاء هذا الكتابُ حلقةً رابعةً من «السِّلْسِلَة الميسَّرة في علوم الحديث» ، التي قد سَبَق فيها صدورُ ثلاثةِ كتبٍ ، وهي: «الميسَّر في عِلْم مُصطلَح الحديث» ، و«الميسَّر في عِلْم الرِّجال» ، و«الميسَّر في عِلْم الْجَرْح والتعديل».

وقد حاولتُ في تأليف هذا الكتابِ ـ قَدْرَ الإمكانِ ـ تقريبَ هذا العِلْمِ من الطَّلَبة ، وتشويقَهم إليه بتبسيط وتيسيرِ كثيرٍ من المسائل الشَّائكة والمباحث المعقَّدة فيه ، والتي تلتوي عليهم بسبب حداثة عهدِهم به.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٤٨/٢).

(٢) والتي طُبِعَت فيما بعد بعنوان: «لمحات موجزة في أصول عِلَل الحديث».

أسأل الله تبارك وتعالى: أن يتقبَّل مِنِّي هذا العملَ الْمُتواضِعَ خالِصاً لوَجْهِه الكريم، وخدمةً لحديث نَبِيِّه الْمُصطفَى عليه أفضَلُ الصَّلَواتِ وأزكَى التسليم، ويَرْزُقَني نعمةَ الإخلاصِ وحُسْنَ الْخِتَامِ، إنه لسميعٌ مجيبٌ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

دمشق ١٤ شعبان ١٤٢٩هـ

(الموافق: ١٦ آب ٢٠٠٨م)

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

سيد عبد الماجد الغَوْري

القِسْمُ الأَوَّل

مباحث تمهيدية

في تعريف «عِلْم عِلَل الحديث»

المبحث الأوّل: تعريفُ «عِلْم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادي والإضافي.

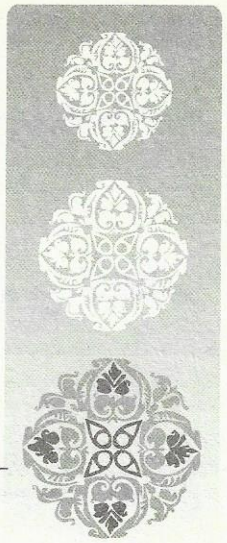
المبحث الثاني: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأهميتُه وفوائدُ دراستِه ومكانتُه بين علوم الحديث والفرقُ بينه وبين «عِلْم الْجَرْح والتعديل».

المبحث الثالث: نشأةُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأسبابُ ظهورِه.

المبحث الرابع: تعريفُ «العِلَّة» وميادينها وأقسامها.

المبحث الخامس: تعريفُ «الحديث الْمُعَلّ» وأقسامه والفرقُ بينه وبين «عِلْم عِلَل الحديث».

* * *



المبحث الأول

تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث»
على الوَجْه الإفرادِيِّ والإضافِيِّ

المطلب الأوّل: تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادي:

«عِلْمُ عِلَل الحديث» اسمٌ مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ يتكوَّن من ثلاث كلماتٍ: «العِلْم» ، و«العِلَل» ، و«الحديث» ، وإليك تعريفَ كلٍّ منها على حِدَةٍ:

أوَّلًا: تعريفُ «العِلْم»:

«العِلْمُ» جمعُه: «عُلوم» ، وهو يُطلَق على: الْمَلَكَة الرَّاسِخَة في النَّفْس الَّتي بها الإدراكُ ، كما يُطلَق ويُراد به أيضاً: المسائلَ والقَواعِدَ المضبوطةَ ضَبْطاً خاصّاً ، الَّتي تُذكَر في عِلْمٍ من العلوم[1] ، كـ: «أصول التَّفْسير» للتفسير ، و«أصول الحديث» للحديث ، و«أصول الفِقْه» للفِقْه ، وأصول «النَّحْو» و«الصَّرْف» و«البَلاغة» للغة العربية.

ثانياً: تعريفُ «العِلَل»:

في اللُّغَة:

«العِلَلُ» جمعُ «عِلَّةٍ» ، ومعناها: الْمَرَضُ[2].

---

(١) انظر: «كتاب التعريفات» للجرجاني ، ص: ١٩٩ ، ٢٠٠.

(٢) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١٠/ ٢٦٠ ، ٢٦١).

وفي الاصطلاح:

«العِلَّةُ» هي سببٌ غامِضٌ خَفِيٌّ يَقدَح في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ منه السَّلامةُ[١].

شرحُ التعريف:

«السَّبَبُ» جمعُه «أسبابٌ»، ومعناه: الْحَبْلُ والوَصْلَةُ والذَّرِيْعَةُ. فهو كلُّ شيءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى غيره.

«الغامِضُ»: أي: غيرُ الواضِح.

«الْخَفِيُّ»: أي: المستورُ غير الواضِح.

«يَقْدَحُ»: أي: يَطعَن.

«الظَّاهِرُ»: أي: الواضِحُ.

«السَّلامَةُ»: أي: الأَمْنُ، يعني: أن يكون الحديثُ في ظاهِره محفوظاً ومأموناً من أيِّ عَيْبٍ وطَعْنٍ[٢].

ثالثاً: تعريفُ «الحديث»:

في اللُّغَة:

«الحديثُ» جمعُه «أحاديث»، ومعناه: «القولُ»، و«الكلامُ»[٣].

وفي الاصطلاح:

ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٩٠.

(٢) سيأتي تعريفٌ لُغَوِيٌّ واصطلاحِيٌّ مُوَسَّعٌ عن «العِلَّة» في المبحث الرابع لهذا القسم.

(٣) انظر: «الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية» لأبي البقاء الكفوي، ص: ٣٧٠.

خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ ، أو سيرةٍ.

هذا التعريفُ للحديث عند بعض المحدِّثين ، لكنَّ عند أكثرهم فهو يَشمَل ما أُضِيْفَ أيضاً إلى الصَّحابِيّ أو التَّابِعِيِّ[١].

ولهذا اللَّفْظِ مُترادفاتٌ مثل: «السُّنّة» ، و«الْخَبَر» ، و«الأَثَر».

ولفظُ «السُّنَّةِ» خاصٌّ بما كان عليه العَمَلُ المأثورُ عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم في الصَّدْر الأوَّل. أمَّا لَفْظُ «الحديثِ» فهو خاصٌّ بكُلِّ ما يُنقَل عن النبيّ ﷺ وأصحابِه رضي الله عنهم من الأقوال والأفعال وغيرِها.

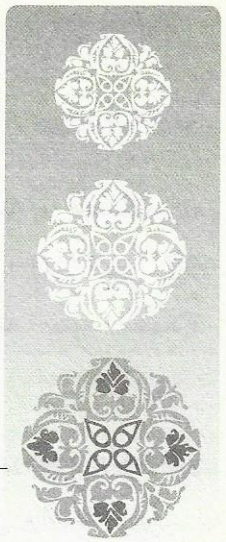
وأمَّا «الْخَبَرُ» و«الأَثَرُ» فيُراد بهما المرفوعَ ، أو المرفوعَ والموقوفَ معاً ، وقِيْلَ: «الْخَبَرُ» هو المرفوع ، و«الأَثَرُ» هو الموقوف.

المطلب الثاني: تعريفُ «عِلْم عِلَل الحديث» على وَجْه التركيب الإضافِيّ:

هو عِلْمٌ يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث ، كوَصْلِ مُنقَطِعٍ ، ورَفعِ موقوفٍ ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ ، أو غير ذلك[٢] من الأمور التي تقع في أحاديث الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ وغيرِهم ، وَهَماً منهم.

* * *

(١) منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر ، ص: ٢٨.
(٢) انظر: «أصول الحديث» للدكتور عجاج الخطيب ، ص: ٢٩١.



المبحث الثاني

موضوعُ «علم علل الحديث» وأهميتُه وفوائدُ دراسته ومَكانتُه بين عُلوم الحديث والفرقُ بينه وبين «عِلْم الجَرْح والتعديل»

المطلب الأوّل: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث»:

يفتّش هذا العِلمُ عن العِلَّة في أحاديث الثِّقَات على الأَغْلَب ، وتُوجَد العِلَّةُ في أحاديث الضُّعَفاء أيضاً ، لكنَّ قلَّما يَلتفِت إليها عندهم الأئمَّةُ النُّقَّادُ؛ لأنَّ أمرهم واضِحٌ بَيِّنٌ ، قال الإمامُ الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): «إنَّما يُعَلَّلُ الحديثُ من أَوْجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَلٌ ، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقِطٌ واهٍ. وعِلَّةُ الحديثِ يَكثُر في أحاديث الثِّقَات أن يحدِّثوا بحديثٍ له عِلَّةٌ ، فيَخفَى عليهم عِلْمُه ، فيصير الحديثُ معلولاً»[1]. ومِن هنا تظهر لنا أهميةُ هذا العِلْمِ جَلِيَّةً.

المطلب الثاني: أهميةُ «عِلْم عِلَل الحديث»:

تَظهَر أهميةُ هذا العِلْمِ وخُطُوْرَتُه من تعريف «العِلَّة» نفسِها ، والذي كما سبق: أنَّها سببٌ خَفِيٌّ قادِحٌ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِر منه السَّلامةُ. ولَمَّا كان هذا العِلْمُ خَفِيّاً غامِضاً؛ كان إدراكُه مِن أصعب الأمور وأغمَضِها وأدَقِّها ، ولما كانت العِلَّةُ تَكثُر في أحاديث الثِّقَات فيعتمد عامَّةُ النَّاظِرين

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، ص: ١١٢ ، ١١٣.

على كَوْن الثِّقَةِ ثِقَةً ، ويَقبَلون حديثَه تحسيناً للظَّنِّ به وبحديثه ، فيُصَحِّحون الْمُعَلَّ. وفيه من الْخُطُورة ما لا يُقادَر قَدْرُه ، بحيث يُنسَب إلى النبيِّ ﷺ قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ أو شيءٌ آخَر مِمَّا لم يَثبُت عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[1].

ولأجل ذلك فقد قِيْلَ في وصف هذا العِلْم: إنه أَدَقُّ علومِ الحديثِ وأعظَمُها وأعمَقُها بإجماع جميعِ أئمَّةِ الحديثِ من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

فلذلك لا يَحِقُّ لأحدٍ الخوضُ في هذا العِلم ما لم يكن مِن أهلِ الاختصاص الكامل فيه؛ لأنّه دقيقٌ وعميقٌ جداً ، ولهذا السَّبَبِ لم يَخُضْ غِمَارَه مِن العلماء السَّابقين إلاَّ القلائلُ مِن أهل الْحِفْظ والإتقان ، وذَوَي الْخِبْرَة والتثبُّت ، وأُوْلِي الفَهْم الثَّاقِب والمعرفة الواسعة.

المطلب الثالث: فوائدُ دراسة «عِلْم عِلَل الحديث»:

ولدراسة هذا العِلْمِ فوائدُ متعدِّدةٌ ، ومِن أبرزها:

١) أنَّه يَكْشِفُ في سَنَد الحديث ومَتْنِه القَوادِحَ الْخَفِيَّةَ ، ويُمِيْطُ اللِّثامَ عن ضَعْف ما ظاهِرُه السَّلامَةُ أو القَبولُ.

٢) وأنَّه يَبْحَثُ عن أسباب العِلَّةِ وطُرُقِ الكَشْفِ عنها.

٣) وأنَّ دِراسته تُورِث طُلَّابَ الحديثِ مَلَكَةً وقُدْرَةً على تمييز الأسانيد والمتون ، ومعرفةِ الصَّحِيح من السَّقِيم منها.

٤) وأنّه يُتِيْحُ للطُّلَّابِ فرصةَ التطبيق العَمَلِيّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث ، وهم يجدون في مصادر عِلَل الحديث كثيراً من القَوادِح الظَّاهرة والْخَفِيَّة ، والْجَرْحِ الظَّاهرِ. وإذا جَمَعوا بين القواعد النظرية في كتب علوم

---

(١) انظر: «علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية» للدكتور وصي الله بن محمد عباس ، ص: ٢٠.

الحديث ، والتطبيقِ في كتب عِلَل الحديث؛ تتحقَّق لهم فائدةُ قراءتِهم السَّابِقَةِ لعِلْم الْمُصْطَلَحِ كاملةً.

٥) وأنَّه يُعلِّمهم الدِّقَّةَ في النَّقْد ، ويُمكِّنهم من التَّعَامُل مع ألفاظ وعبارات ومُصطلَحات أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه[١].

المطلب الرابع: مكانةُ «عِلم عِلَل الحديث» بين علوم الحديث:

يَحْظَى «عِلْمُ عِلَل الحديث» بأهميةٍ خاصّةٍ ومكانةٍ متميّزةٍ عند المحدِّثين ، ولم يَحْظَ بمثلهما عندهم أيُّ عِلْمٍ آخَر من علوم الحديث ، كما يتبيَّن ذلك مِمَّا يأتي:

١) إنَّ هذا العِلْمَ رأسُ علومِ الحديث وأشرَفُها ، قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: «إنَّ معرفة عِلَل الحديثِ من أجَلِّ هذه العلوم»[٢] ، وقال الحافظُ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣هـ): «اعلَمْ أنَّ معرفة عِلَل الحديث من أجَلِّ علومِ الحديثِ وأدَقِّها وأشرَفِها»[٣].

٢) إنَّ هذا العِلْمَ أدَقُّ علوم الحديث وأَغمَضُها وأَوْعَرُها مَسْلَكاً[٤]؛ وذلك لِما فيه من دِقَّة الْمَباحِث وخفائها تجعل له مِيْزَةً خاصَّةً بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظةُ العابِرةُ الظَّاهِرةُ.

٣) إنَّ هذا العِلْمَ أوحَدُ علومِ الحديث ، الذي لا يتكلَّم فيه إلَّا الأئمَّةُ الْجَهَابِذَةُ لهذا الفَنِّ ، والْمُبَرَّزون في الْحِفْظ والنَّقْد ، الذين أفنوا أعمارَهم

---

(١) انظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث»: للدكتور نور الدين عتر ، ص: ١٦ ، ١٧.
(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم ، ص: ١١٩.
(٣) علوم الحديث: لابن الصلاح ، ص: ٩٠.
(٤) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر العسقلاني: (٢/٦٤٨).

في دراسة المتون والأسانيد ، وتتبُّعِ طُرُق الحديث ، وتمييزِ مَراتِب رُوَاتِه ، والتَّفحُّصِ عن أحوالهم ، ومعرفةِ مستوى ضَبْطِهم وحِفْظِهم ، وكيفةِ تلقِّيهم وسَماعهم لمروِيَّاتهم ، وقِلَّةِ وكثرةِ مُلازَمتهم لشيوخهم ، ومُمارستِهم لحديثهم؛ مِمَّا كَوَّن لديهم حاسَّةً خاصَّةً في نَقْد الأحاديث.

٤) إنَّ هذا العِلْمَ هو صاحِبُ الكلمة النهائية والأخيرة في قَبول الحديثِ ورَدِّه ، فإذا كان مَدَارُ علومِ الحديث جميعاً وغايتُها وهدفُها: تمييزُ الأحاديث المقبولة من المردودة ، وسائرُ علومِه خادمةٌ لهذا الهدف ، ومُوصِلةٌ إليه كعِلم الْجَرْح والتعديل ، وأنواعِ الحديث المقبول والمردود ، وعلم الْمُتَّفِق والْمُفْتَرِق والْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف ، وكيفيّةِ التَّحَمُّل وغيرها ، فإنَّ هذا العِلم تبقى له الكلمةُ الأخيرةُ والقولُ الفيصلُ في قبول الحديث ورَدِّه دُوْن سائر علوم الحديث[١].

المطلب الخامس: الفَرْقُ بين «عِلْم عِلَل الحديث» و«عِلْم الْجَرْح والتعديل»:

(أ) نبذةٌ عن «عِلْم الْجَرْح والتعديل»:

هو عِلْمٌ يعتني ببيان مرتبةِ الرُّوَاةِ مِن حيث تضعيفِهم ، أو توثيقِهم بتَعابيرَ فَنِّيَّةٍ ، وألفاظٍ مخصوصةٍ مُتعارَف عليها عند العلماء ، مِثل: «ثِقَةٍ» للرَّاوي الَّذي جَمَع بين صِفَتَيْ «العَدَالةِ» و«الضَّبْطِ». و«صَالِحٍ» للرَّاوي الَّذي ظَهَرَتْ صلاحِيَتُه في الدِّين. و«ضَعِيْفٍ» للرَّاوي الَّذي لَمْ تَجْتَمِعْ فيه صِفاتُ قَبولِ الرِّوايةِ. و«كَذَّابٍ» للرَّاوي الَّذي تَعَمَّد الْكَذِبَ في حديث رسولِ الله ﷺ ، ونحوِها من الألفاظِ الكثيرةِ الَّتي هي دقيقةُ الصِّياغةِ ، ومُحَدَّدَةُ الدِّلالةِ ، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نَقْد إسنادِ الحديث[٢].

---

(١) انظر: «العلة وأجناسها عند المحدِّثين» للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو ، ص: ١٠٤.

(٢) الميسَّر في علم الرجال: للمؤلِّف ، ص: ١١٧.

فهذا العِلْمُ قائمٌ على وصف الأئمَّة النُّقَّاد الْمُتقِنين للرَّاوي بما تُرَدُّ روايتُه لعِلَّةٍ قادحةٍ فيه ، وهو ما اصْطُلِحَ عليه بالْجَرْح ، أو وصفُه بما يقتضي قبولَ روايتِه ، وهو ما اصْطُلِحَ عليه بالتعديل[١] .

وهذا العِلمُ ميسورٌ يُرجَع إليه من خلال كتب تَراجِم الرُّوَاة التي تَفنَّن العلماء في تصنيفها وترتيبها ، ونظراً لسُهولة هذا العِلم ويُسْرِه ، فهو لا يُعجِز صغارَ الطَّلَبة فيُتقِنونه في بداية طلبِهم لعِلم الحديث؛ لأنه علمٌ جزئيٌّ يتناول تَراجِمَ الرُّوَاةِ واحداً واحداً ، وما قِيْلَ في كلّ واحدٍ منهم من الأقوال العامَّة تعديلاً أو تجريحاً دون تَعمُّقٍ في تفصيلات شخصية الرَّاوي العلمية من جميع جوانبها .

(ب) الفَرْقُ بينه وبين «عِلْم الْجَرْح والتعديل» :

يتّضح الفَرْقُ بين هذين العِلْمَين مِن خلال ما يأتي :

١) أنَّ «عِلْم عِلَل الحديث» عِلْمٌ يَعسُر على مبتدئي الطَّلَبِ إتقانُه ، ولا يَدخُل ميدانَه إلاَّ جهابذةُ النُّقَّادِ ، وصَيَارِفَةُ هذا الفَنِّ؛ وذلك لِما يتطلَّبه من فِقْهٍ نقديٍّ واسعٍ ، ومعرفةٍ واسعةٍ وإحاطةٍ تامّةٍ بالرُّوَاة ، فلذلك يُعتبَر هذا العِلْمُ أدَقَّ من «علم الْجَرْح والتعديل» ، وأَوْلَى بالاعتناء به ، والرجوعِ إليه عند البحث في تصحيح الأحاديث أو إعلالِها[٢] .

٢) أنَّ «علْم عِلَل الحديث» عِلْمٌ ميدانُه ثِقَاتُ الرُّوَاةِ ، وما يعتريهم من الخطأ والوَهَم ، بينما «علمُ الْجَرْح والتعديل» فهو عِلْمٌ يَخْتَصُّ بالضعفاء أيضاً إلى جانب الثِّقَات .

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور عتر ، ص: ٩٢ ، و«الجرح والتعديل» للدكتور أبي لُبابة حسين ، ص: ٢١ ، ٢٢ ، و«الميسَّر في علم الرجال» للمؤلِّف ، ص: ١١٦ ، ١١٨ .

(٢) انظر: «علم طبقات المحدثين» للأستاذ أسعد تيّم ، ص: ٣٦ .

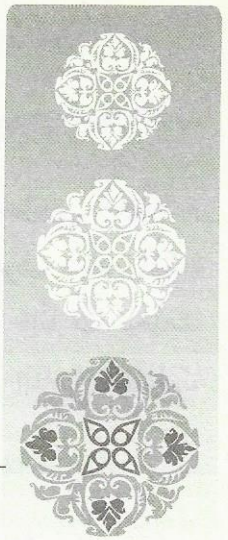
٣) أنَّ «عِلْم عِلَل الحديث» يَبحَث في أَوْهَام الرُّوَاة الثِّقَات ، أمَّا «علمُ الْجَرْح والتعديل» فهو يَهْتَمُّ بأحوال الرِّجال من حيث العَدَالة والضَّبْط.

٤) أنَّ «عِلْم عِلَلِ الحديث» يُعتبَر أكثَرَ تَميُّزاً ودِقّةً وسَعَةً وعُمْقاً في البحث والدراسة من «عِلْم الْجَرْحِ والتعديلِ».

٥) أنَّ مُهِمَّة «عِلْمِ عِلَل الحديثِ» تبدأ من حيث انتهى «عِلْمُ الْجَرْحِ والتعديلِ» ، فإذا حَكَم «عِلْمُ الْجَرْحِ والتعديلِ» على أحد الرُّوَاة بأنه ثِقَةٌ ، يبدأ «عِلْمُ عِلَل الحديثِ» بمتابعة هذه الثِّقَةِ ، ودراسةِ رواياته واحدةً واحدةً[1].

* * *

(١) انظر: «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» للدكتور عبد الكريم الوريكات ، ص: ٧١ ، ٧٣.



المبحث الثالث

نشأةُ «علْمِ علَلِ الحديث» وأسبابُ ظهورِه

يُعتبَر «عِلْمُ عِلَلِ الحديثِ» أوَّلَ عِلْمٍ من علوم الحديث نَشَأ في الإسلام في عهد الصَّحَابة رضي الله عنهم الأوَّل ، وكان عصرُهم عصرَ العَدَالةِ ، وكان الكَذِبُ فيه أبعَدَ شيءٍ عنهم. أمَّا الخطأُ والغَلَطُ فهما أيضاً كانا قَلِيْلَي الوقوعِ في رواياتهم لِشدَّة حَيْطَتِهم وحَذْرِهم من كلِّ خطأٍ أو غَلَطٍ يقع فيها ، فقد سمعوا حديثَ رسول الله ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْثٍ وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِيْنَ»(١) ، وقولَ صاحبِه عُمَرُ بن الْخَطَّاب رضي الله عنه: «بحسب الْمَرْءِ مِن الكَذِبِ أن يحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ»(٢) ، ما جَعَلهم يَتَحَفَّظُون في نقل الحديثِ وروايتِه تَحَفُّظاً بالغاً ، ويَحتاطُون في ذلك حِيْطَةً تامَّةً.

إلاَّ أنَّهم في عهد خِلافة عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه جَرَّبُوا نوعاً جديداً من النَّاس مِمَّن دخلوا في الإسلام ، فكانوا لا يَتَحَفَّظُون في أحاديث رسول الله ﷺ كما كان يَتَحَفَّظُ الصَّحابةُ رضي الله عنهم ، ولا يَحتاطُون في نقل الرِّوايات وأداء المعاني كما كان يَحتاط الصَّحابةُ رضي الله عنهم ،

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه ، أبواب: العلم ، باب: ما جاء في تعظيم الكتاب ، برقم: (٢٦٦٢).

(٢) انظر: مقدِّمة «صحيح مسلم» ، ص: ٨.

فتغيَّرت نظرةُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم إلى أمثال هؤلاء المسلِمين الْجُدُدِ ، ولم تَبْقَ الثِّقَةُ بالْمُسْلِم لأنه مُسْلِمٌ فحسب ، بل لا بُدَّ أن يُعْرَفَ دينُه وتَقْوَاه ووَرَعُه ، قال حِبْرُ الأُمَّةِ عبد الله بن عَبَّاس رضي الله عنهما : «إنَّا كُنَّا نحدِّث عن رسول الله ﷺ إذْ لم يَكُنْ يُكْذَب عليه ، فلمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ والذَّلُوْلَ ؛ تركنا الحديثَ عنه» (١) .

وقد ظَهَر ذلك في عهد الصَّحَابة رضي الله عنهم وكانوا قد سمعوا من الرسول ﷺ ما يُشير إلى هذه الفِتَن ، فعن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : «سَيَكُوْنُ فِي آخِرِ أُمَّتِيْ أُنَاسٌ يُحَدِّثُوْنَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ» (٢) ، وفي روايةٍ أخرى : «لا يُضِلُّوْنَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُوْنَكُمْ» (٣) .

لذلك بدأ بعضُ الصَّحَابة والتابعين رضي الله عنهم يُحَذِّرون أَشَدَّ التحذيرِ من رواية الأحاديث إلاَّ بعد فَحْصٍ وتفتيشٍ ، ويُحَذِّرون الناسَ من أصحاب الفِتَنِ والبِدَعِ الْمُحْدَثةِ في الإسلام مثل : «الشِّيْعَة» و«الْخَوَارِج» ، كما يدُلُّ على ذلك قولُ الإمام مُحَمَّد بن سِيْرين (ت١١٠هـ) هذا : «إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ ، فانْظُرُوْا عمَّن تَأْخُذون دِيْنَكم» (٤) وقولُه أيضاً : «لم يكونوا يَسألُون عن الإسناد ، فلمَّا وقعت الفتنةُ قالوا : سَمُّوْا لنا رجالَكم ، فيُنظَر إلى أهل السُّنَّةِ فيُؤْخَذ حديثُهم ، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤْخَذ حديثُهم» (٥) .

---

(١) انظر : مقدمة «صحيح مسلم» ، ص : ٩ .
(٢) المصدر السابق ، ص : ٩ .
(٣) المصدر السابق ، ص : ٩ .
(٤) المصدر السابق ، ص : ١٠ .
(٥) المصدر السابق ، ص : ١٠ ، ١١ .

ثم زادت الْحِيْطَةُ في رواية الحديث في عصر التابعين وأتباعهم ، وكَثُرَ النَّقْدُ للأخبارِ والتمييزُ للرِّوايات ، فنشأ «عِلْمُ عِلَل الحديث» ، وأوَّلُ مَن اشتهر مِن الأئمَّة المحدِّثين في الكلام في نَقْد الحديث: الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرين البَصْرِيّ (ت١١٠هـ) ، ثم خَلَفه الإمامُ أَيُّوْبُ بن أبي تَمِيْمَة السِّخْتِيَانِيّ البَصْرِيّ (ت١٣١هـ) ، وأَخَذَ ذلك عنه: الإمامُ شُعْبَة بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ (ت١٦٠هـ) ، وأخذ عنه: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ)، والإمامُ عبد الرَّحْمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ)، وأَخَذ عنهما: الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ البَصْرِيّ (ت٢٣٤هـ) ، والإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن البَغْدَادِيّ (ت٢٣٣هـ)، والإمامُ أحمد بن حَنْبَل البَغْدَادِيّ (ت٢٤١هـ) ، وأَخَذَ عنهم: الإمامُ مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ)، والإمامُ أبو زُرْعَة عُبَيْد الله بن عبد الكريم الرَّازي (ت٢٦٤هـ) ، والإمامُ أبو داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ (ت٢٧٥هـ) ، والإمامُ أبو حاتِم مُحَمَّد بن إدريس الرَّازي (ت٢٧٧هـ).

وجاء بعد هؤلاء جماعةٌ منهم كان لهم اعتناءٌ كبيرٌ بهذا العِلم أمثال: الإمام أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ (ت٣٠٣هـ) ، والإمام أبي جعفر مُحَمَّد بن عَمْرو العُقَيْلِيّ (ت٣٢٢هـ) ، والإمام أبي أحمد عبد الله بن عَدِيّ الْجُرْجَانِي (ت٣٦٥هـ) ، والإمام عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ (ت٣٨٥هـ) ، وقَلَّ مَن جاء بعدهم مَن بَرَع في هذا العِلم.

ثم استمرَّت الجهودُ في إعلال الأحاديث ونَمَتْ ، حتى كان القرنُ الثالثُ الهجريُّ عصرَ التدوينِ ، فكان التدوينُ في عِلَل الحديث مِن أوّل ما عُنِيَ به الأئمَّةُ.

وهكذا ظَهَر «عِلْمُ عِلَل الحديث» في حَيِّز الوجود للكَشْف عن الأسباب الْخَفِيَّة القادِحة في صِحَّة الحديث وأحكامِها ، فقد جَعَله الحاكِمُ

أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ نوعاً مستقلاً[١] من أنواع علوم الحديث في كتابه «معرفة علوم الحديث»[٢]، وقال: «وهو عِلْمٌ برأسه غيرُ الصَّحيح والسَّقيم والْجَرْح والتعديل»[٣].

وكان هذا العِلْمُ أجَلَّ مَعارِف المحدِّثين، تَظْهَرُ فيه عَظَمَتُهم، وعَظَمَةُ نهجِهم النقديّ الذي لا يُعرَف في عِلْمٍ من العلوم الإنسانية.

* * *

(١) وهو النوع السابع والعشرون من أنواع علوم الحديث.
(٢) انظر: صفحة: ١٢.
(٣) معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢.

المبحث الرابع

تعريفُ «العِلَّةِ» ومَيادِينها وأقسامها

المطلب الأوّل: تعريفُ «العِلَّةِ» لُغَةً واصطلاحاً:

(أ) «العِلَّةُ» في اللُّغَة:

«العِلَّةُ» جمعُها: «عِلَلٌ»، وهي تُطلَق في اللُّغَة على معانٍ عِدَّةٍ، منها كالآتي:

الأوّل: بمعنى: «الْمَرَضِ»:

ما يَحِلُّ بالْمَحِلّ، فيَتغيَّر به من حالٍ إلى حالٍ، ومنه سُمِّيَ الْمَرَضُ: عِلَّةً؛ لأنَّ بحُلُوله يتغيَّر الحالُ من القُوَّة إلى الضَّعْف، ويُقال لِمَن أُصِيْبَ بِمَرَضٍ: «مُعَلٌّ» و«عَلِيْلٌ» و«مُعْتَلٌّ»[1].

الثاني: بمعنى: «السَّقْيَة الثانية»:

أو: الشُّرْبَة الثانية، أو الشُّرْب بعد الشُّرْبِ تِبَاعاً، يُقال: «عَلَلٌ بعد نَهَلٍ»، و«عَلَّه بالشَّرَاب»؛ أي: سَقَاه السَّقْيَةَ الثانية[2].

الثالث: بمعنى: «حَدَثٍ» يَشغُل صاحبَه عن وَجْهِه:

كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعه عن شُغْلِه الأوّل[3]، يُقال:

---

(١) لسان العرب: لابن منظور: (١١/ ٤٧١).

(٢) المصدر السابق: (١١/ ٤٧١).

(٣) انظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» للمرتضى الزبيدي: (٨/ ٣٢).

«حديثُ فلانٍ عَلَّل فلاناً»؛ إذا شَغَله به[١].

الرابع: بمعنى: «السَّبَب»:

يُقال: «هذا عِلَّةٌ لهذا»؛ أي: سَبَبٌ له، و«هذه عِلَّتُه»؛ أي: سَبَبُه[٢].

(ب) العِلَّةُ في الاصطلاح:

تَعَدَّدَتْ تعاريفُ علماء الحديث للعِلَّة، إلاَّ أنَّ أكثر هذه التعاريف تكاد تَتَّفِقُ على: أنَّ «العِلَّة» في اصطلاحهم عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ يَقدَحُ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظاهِرَ منه السَّلامةُ.

شرحُ التعريف:

١) «السَّبَبُ» جمعُه: أسبابٌ، ومعناه: الْحَبَلُ، وهو يُطلَق على كلِّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى أمرٍ من الأمور، فقِيْلَ: «هذا سببُ هذا»[٣].

٢) و«غامِضٌ خَفِيٌّ»: الغامِضُ معناه: غيرُ واضحٍ، يُقال: «هذه المسألةُ فيها غوامِض»؛ أي: غيرُ واضحةٍ[٤]. و«خَفِيٌّ» يعني: مُسْتَتِراً غيرَ ظاهِرٍ[٥].

فاتَّضَحَ من هذا التعريفِ: أنه يُشترَطُ في العِلَّة التي يُعِلُّ بها المحدِّثون حديثاً شَرْطان: أوّلُهما: أن تكون العِلَّةُ خَفِيَّةً وغامِضةً في الحديث. والثاني: أن تكون العِلَّةُ قادِحةً في صِحَّة الحديث.

وتعريفُ «العِلَّةِ» مُقَيَّدٌ بالغُمُوْض والْخَفَاء في اصطلاح المحدِّثين، فهي

---

(١) لسان العرب: لابن منظور: (١١/ ٤٧١).

(٢) المصدر السابق: (١١/ ٤٧١).

(٣) انظر: «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» لأحمد بن محمد الفيومي، ص: ١٠٠.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري: (١/ ٧١٢).

(٥) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١١/ ٨٦).

لا بُدَّ أن تكون غامضةً خَفِيَّةً.

٣) «يَقدَح في صِحَّة الحديث»: القَدْحُ: معناه: العَيْبُ والتنقيصُ، يُقال: «قَدَح فلانٌ في فلانٍ قَدْحاً»؛ أي: عابَه ونقَّصه[١].

وصِحَّةُ الحديثِ تَتحقَّق بخمسة شروطٍ، وهي: اتِّصالُ السَّنَدِ، وعدالةُ رُوَاتِه، وضَبْطُهم لِمَا رَوَوْهُ من الأحاديث عن شُيوخهم بأيِّ طريقةٍ كانت من طُرُق التَّحَمُّلِ، والسَّلامةُ من الشُّذُوذ، والسَّلامةُ من العِلَّة القادحة الْخَفِيَّة[٢].

فإنَّ تَحَقُّقَ هذه الشُّروطِ الخمسة في حديث الآحاد يؤدِّي إلى قَبوله، واختلالَها أو اختلالَ أحدِها يؤدِّي إلى ضَعْف الحديثِ ورَدِّه.

ووجهُ دلالةِ هذه الشُّروط على قَبول الحديث:

- أنَّ «العَدَالة» و«الضَّبْط» يُحَقِّقان أداءَ الحديثِ كما سُمِعَ مِن قائله.

- و«اتِّصالَ السَّنَدِ» على هذا الوَصْف في الرُّوَاة يمنع اختلالَ ذلك في أثناء السَّنَد.

- و«السَّلامةَ من الشُّذُوذِ» يحقِّق ويؤكِّد ضَبْطَ هذا الحديثِ الذي نبحثه بعينه، وأنه لم يَدخُله وَهَمٌ.

- و«السَّلامةَ من العِلَّة القادحة الْخَفِيَّة» تَدُلُّ على سلامة الحديث من القوادح الْخَفِيَّة بعد أنْ اسْتَدْلَلْنا بسائر الشُّروط على سلامته من القوادح الظَّاهِرة[٣].

«مع أنَّ الظَّاهِر منه السَّلامَةُ»؛ يعني: أنَّ الحديث (سَنَداً ومَتْناً) قد يكون

---

(١) انظر: «المصباح المنير» للفيومي، ص: ١٠٠.
(٢) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور عتر، ص: ٢٤٢، ٢٤٤.
(٣) انظر: المرجع السابق، ص: ٢٤٣.

ظاهرُهما الصِّحَّة ، والْخُلُوُّ من العِلَل القادِحَة الْخَفِيّة .

ويجب الانتباهُ هنا إلى: أنَّ «العِلَّة» في اصطلاح الأئمَّةِ النُّقَّادِ مُقَيَّدةٌ بالقَدْح ، لذلك فلا بُدَّ أن تكون قادِحةً؛ لأنَّ من العِلَل ما لا يَقدَح في صِحَّة الحديث كالاضطراب في اسم الصَّحابي الذي روى الحديثَ ، فهذا الخلافُ لا يَضُرُّ بصِحَّة الحديث .

وهذا التَّعريفُ للعِلَّة قد استقرَّ عند المتأخّرين ، فهو يخصِّصها ويَحصُرها بوصفَين: الْخَفَاءُ والغُمُوْضُ ، والقَدْحُ في الحديث .

أمَّا السَّابقون من المحدِّثين فإنَّ العِلَّة عندهم أعَمُّ مِمَّا اشتهر بعد ، فهي: «كُلُّ ما أثَّر ـ ولو لم يَقدَح ـ في الحديث سَنَداً أو مَتْناً ، لَفْظاً أو معنىً ، ظَهَر أم خَفِيَ». حيثُ نجد في كتب الحديثِ والعِلَلِ الكثيرَ من إعلال الأحاديث بغير ما تقدَّم في التعريف الأوّل ، فيُعِلُّ مصنِّفو تلك الكتبِ الأحاديثَ بعِلَلٍ غير خَفِيَّةٍ بل في غاية الوُضوح كالرَّاوي المتروك ، ويُعِلُّوْن بغير قادحٍ كتغيير الصَّحابي .

(ج) استعمالاتُ لَفْظِ «العِلَّةِ» عند المحدِّثين:

يستعمل المحدِّثون لَفْظَ «العِلَّة» واشتقاقاته عِدَّةَ استعمالاتٍ ، فيقولون: «عِلَّةُ الحديثِ كذا» ، و«هذا حديثٌ مُعَلٌّ» ، و«مُعَلَّلٌ» ، و«مَعْلُوْلٌ» ، و«مُعْتَلٌّ» ، و«هذا تعليلٌ» ، و«إعلالٌ» ، و«أعَلَّه فلانٌ بكذا» ، و«عَلَّلَه بكذا» ، و«عَلَّه بكذا» [1] ، ويجب على طالب هذا العِلْمِ الوقوفُ على هذه الاستعمالات للَفْظ «العِلَّة» عند هؤلاء .

المطلب الثاني: مَيَادِيْنُ العِلَّةِ:

تقع العِلَّةُ غالباً في أحاديث الثِّقَات ، ويُستَدلُّ في ذلك بقول الحاكِم

---

(١) انظر: «العلة وأجناسها عند المحدِّثين» للباحو ، ص: ١٠ .

أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: «إنَّما يُعَلَّل الحديثُ من أَوْجُهٍ ليس للجَرْحِ فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ الْمَجْرُوْحِ ساقطٌ واهٍ، وعِلَّةُ الحديثِ تَكْثُر في أحاديث الثِّقَات: أن يحدِّثوا بحديثٍ له عِلَّةٌ فيَخفَى عليهم عِلمُه؛ فيَصِيْرُ الحديثُ معلولاً»[1].

ويعني الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ بهذا القولِ: أنَّ «العِلَّة» تَكثُر عادةً في أحاديث الثِّقَةِ من جِهَة كَوْن العِلَّةِ بعيدةً عن شُعور مَن يتلقَّى الحديثَ منه، ثم يرويه عنه لثِقَتِه بحاله، الأمرُ الذي يؤدِّي إلى انتشار حديثِه وشُهْرَتِه بين الْحُفَّاظ. وهذا معنى قولِ الحاكم: «وعِلَّةُ الحديثِ تَكثُر في أحاديث الثِّقَات».

لكن يجب الانتباه هنا جيّداً: أنَّ الحاكِم لا يعني بقوله ذاك: أنَّ مرويَّات الثِّقَاتِ كثيرةُ العِلَلِ حقيقةً كما يتبادر إلى ذلك الذِّهْنُ، وإلاَّ فإنَّ الرَّاوي الذي كَثُرَتْ في مرويَّاتِه العِلَلُ لا يكون ثِقَةً أبداً، وإنَّما يكون ضعيفاً[2].

فتَبَيَّن لنا مِمَّا سبق آنفاً: أنَّ مجال «العِلَّة» إنَّما هو أحاديثُ الثِّقَاتِ التي يكون ظاهِرُها الصِّحَّةُ، لكن بعد التفتيش يَظْهرَ للناقد انقطاعٌ في السَّنَد، أو خَلَلٌ في التَّحَمُّل، أو في الأداء من أحد الثِّقَات، أو وَهَمٌ في بعض الألفاظ.

أمَّا أحاديثُ الرُّوَاةِ المجروحين في عدالتهم أو ضَبْطِهم، أو كان في الحديثِ انقطاعٌ بَيِّنٌ؛ فهذا مردودٌ أصلاً، فلا يكون ظاهرُه حينئذٍ السَّلَامة من العِلَّة، إلاَّ أنَّ جماعةً مِن العلماء تَوَسَّعُوا في إطلاقِ «العِلَّة» على كلِّ

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١١٢، ١١٣.

(٢) انظر: «الحديث المعلول قواعد وضوابط» للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص: ٩.

قادح في الأحاديث سواء أكان خَفِيّاً أو ظاهراً ، فذكروه في الأحاديث الْمُعَلَّةِ[١] ، كما تقدَّم الكلامُ على ذلك في آخِر المطلب السَّابق.

مثالُ وُقوعِ «العِلَّة» في أحاديث الثِّقَات:

ما رواه شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج ، عن سَلَمَة بن كُهَيْلٍ ، عن حُجْر أبي العَنْبَس ، عن عَلْقَمَة بن وائِلٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ، فقال: «آمين» وخَفَض بها صوتَه[٢].

والإسنادُ الصحيحُ لهذا الحديثِ ما رواه به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[٣] عن سفيان الثَّوْرِيِّ، عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، عن حُجْرِ بن عَنْبَسٍ، عن وائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وقال: «آمِيْنَ» ، ومَدَّ بها صَوْتَه».

وقال التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ إخراجِه هذا الحديثَ: سَمِعْتُ مُحَمَّداً ـ أي: الإمامَ البُخَارِيَّ ـ يقول: حديثُ سفيانَ أَصَحُّ مِن حديثِ شُعْبَةَ في هذا ، وأَخْطَأَ شُعْبَةُ في مَواضِعَ مِن هذا الحديثِ ، فقال:

١) «عن حُجْر أبي الْعَنْبَسِ» ، وإنَّما هو: «حُجْرُ بْن عَنْبَسٍ» ، ويُكْنَى: أبا السَّكَنِ.

٢) وزَادَ فيه: «عن عَلْقَمَةَ بن وائِلٍ» ، وليس فيه «عن عَلْقَمَةَ» ، وإنَّما هو: «عن حُجْرِ بن عَنْبَسٍ عن وائِلِ بن حُجْرٍ».

---

(١) انظر: «معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث» للشيخ محمد مُجير الخطيب الحسني: (١/ ١٩٣ ، ١٩٤).

(٢) أخرجه مسلمٌ في «كتاب التمييز» ، ص: ١٣٣ ، والترمذي في جامعه ، أبواب: الصلاة ، باب: ما جاء في التأمين ، برقم: (٢٤٨) ، والدارقطني في سننه ، كتاب: الصلاة ، باب: التأمين في الصلاة. ، (٢/ ١٣٠) ، برقم: (١٢٧٠).

(٣) في أبواب: الصلاة ، باب: ما جاء في التأمين ، برقم: (٢٤٨).

٣) وقال: «وخَفَضَ بها صَوْتَهُ» ، وإنَّما هو: «ومَدَّ بها صَوْتَهُ».

فإسنادُ هذا الحديثِ ظاهِرُه سليمٌ ، ومُكَوَّنٌ من الثِّقَات المعروفين ، لا سِيَّما أنه قد رواه شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج الذي عُرِفَ بتَشَدُّدِه وتَحَفُّظِه ودِقَّتِه في تَحَمُّل الحديث وأدائه ، ومع ذلك فقد أخطأ ـ رحمه الله تعالى ـ في مَواضِع من الحديث المذكور.

المطلب الثالث: أقسامُ العِلَّةِ القادِحَةِ وغيرِ القادِحَةِ:

تنقسم العِلَّةُ من حيث قَدْحِها وعَدَمِها في السَّنَد والْمَتْن إلى سِتَّة أنواعٍ ، وهي:

الأوّل: عِلَّةٌ في الإسناد ولا تَقدَح فيه ولا في الْمَتْن مُطلَقاً.

والثاني: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه دُوْنَ الْمَتْن.

والثالث: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه وفي الْمَتْن معاً.

والرابع: عِلَّةٌ في مَتْنِ الحديثِ ولا تَقدَح فيه ولا في إسناده أيضاً.

والخامس: عِلَّةٌ في الْمَتْنِ وتَقدَح فيه ولا تَقدَح في الإسناد.

والسادس: عِلَّةٌ في الْمَتْن تَقدَح فيه وفي الإسناد معاً.

وإليك تفصيلَ كلِّ واحدٍ مِن هذه الأنواعِ مع الأمثلة:

● **النوع الأوّل: عِلَّةٌ في الإسناد ولا تَقدَح فيه ولا في الْمَتْن مُطلَقاً:**

يعني: ما وقعت «العِلَّةُ» في الإسناد ولم تَقدَح فيه ولا في مَتْنه مُطْلَقاً ، كرِواية مُدَلِّسٍ بالعَنْعَنَة في أحد طُرُق الحديثِ ، فهذه عِلَّةٌ لا شَكَّ ، لكن إذا عُثِرَ على تصريحه بالسَّماع من طريقٍ أخرى؛ فتبيَّن أنَّ هذه العِلَّةَ لا تَقدَح في الإسناد[1].

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» لابن حجر: (٢/ ٦٨١).

مثالُها:

ما أخرجه الإمامُ البُخَارِيُّ في صحيحه[١] من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ ، عن الأَعْمَش ، عن أبي وائِلٍ شَقِيْقِ بن سَلَمَة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كان النبيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنا بالْمَوعِظة في الأيَّام كَرَاهةَ السَّآمةِ علينا».

هذا الحديثُ رواه الأعمَشُ ـ وهو مُدَلِّسٌ ـ عن أبي وائِلٍ شَقِيْق بن سَلَمَة بالعَنْعَنَة. وروايةُ المدلِّسِ بالعَنْعَنَةِ تُوجِب التوقُّفَ في قبول حديثِه الْمُعَنْعَن.

لكنَّ هذه العِلَّة لا تُؤثِّر في سَنَد الحديثِ ولا في مَتْنه؛ لأنَّ الأعمَشَ وإنْ رواه بالعَنْعَنَة هنا إلاَّ أنه قد صرَّح بالسَّماع والتحديثِ في مواضع أخرى ، منها:

١) أخرج الإمامُ البُخَارِيُّ في صحيحه[٢] قال: «حَدَّثَنا عُمَرُ بن حَفْصٍ قال: حَدَّثَنا أبي قال: حَدَّثَنا الأَعْمَشُ قال: حَدَّثَني شَقِيْقٌ قال...».

٢) وأخرجه الإمامُ أحمد بن حَنْبَل في مُسنَده[٣] ، وفيه: «قال سليمان بن مِهْران الأَعْمَش: سمعتُ شَقِيْقاً...».

وهذا التصريحُ من الأَعْمَش بالسَّماع والتحديثِ في هاتين الرِّوايَتَين يُزِيلُ العِلَّةَ في الحديث.

وعلى ذلك ، تكون العِلَّةُ في هذا الحديثِ (وهي: عَنْعَنَةُ المدلِّس) غيرُ قادِحَةٍ في سَنَده ومَتْنه.

---

(١) في كتاب: العلم ، باب: ما كان النبي ﷺ يتخوَّلهم بالوعظة والعلم كي لا ينفروا ، برقم: (٦٨).

(٢) في كتاب: الدعوات ، باب: الموعظة ساعة بعد ساعة ، برقم: (٦٤١١).

(٣) مسند الإمام أحمد: (٢/ ٨٢٣) ، برقم: (٣٦٥١).

● **النوع الثاني: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه دُوْنَ الْمَتْن:**

يعني: ما وقعت «العِلَّةُ» في الإسناد وتَقدَح فيه دُوْن الْمَتْنِ بسبب إبدال راوٍ ثِقَةٍ براوٍ ثِقَةٍ.

مثالُها:

ما رواه الإمامُ مالِكُ بن أنسٍ في مُوَطَّئه[١]، عن ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ، عن عليّ ابن الْحُسَين بن عليّ، عن عُمَر بن عثمان بن عَفَّان، عن أُسَامَة بن زَيْدٍ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكافِرَ».

هذا الحديثُ رواه كلُّ أصحابِ الزُّهْرِيِّ فقالوا: «عَمْرو (بفتح العَيْن) ابن عثمان»، بدل «عُمَر» (بضَمّ العَيْن)، فما رواه الإمامُ مالكٌ ضعيفٌ، لكنَّ الْمَتْن على كلِّ حالٍ صحيحٌ، و«عَمْرو» و«عُمَر» جميعاً وَلَدُ «عثمان»، وهما ثِقَتان، لكنَّ هذا الحديث من رواية «عُمَر» وليس من رواية «عَمْرو»[٢].

● **النوع الثالث: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه وفي الْمَتْن معاً:**

يكون وقوعُ مثلِ هذه العِلَّةِ بإبدال راوٍ ضعيفٍ براوٍ ثِقَةٍ. وإذا تبيَّن الوَهَمُ فيه؛ استلزم القَدْحَ في الْمَتْن أيضاً إنْ لم تكن له طريقٌ أخرى صحيحةٌ، ويَزْدَادُ الغُموضُ في ذلك إذا كان الضعيفُ مُوافِقاً للثِّقَة في نَعْته[٣].

مثالُها:

ما رواه الإمامُ أبو داود في سُنَنه[٤] من حديث حُسَيْن الْجُعْفِي، عن

---

(١) في كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الملل، برقم: (١١٠٤).
(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٨١، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ١٥).
(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر: (٢/ ٦٨١).
(٤) في سننه، كتاب: الصلاة، باب: في الاستغفار، برقم: (١٥٣١).

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني ، عن أَوْس بن أَوْس قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَأَكْثِرُوْا عَلَيَّ مِنَ الصَّلاَةِ فِيْهِ ، فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ مَعْرُوْضَةٌ عَلَيَّ . . .».

هذا الحديثُ معروفٌ برواية حُسَيْن بن عليّ الْجُعْفِيّ ، حَدَّث به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث الصَّنْعاني ، عن أَوْس بن أَوْسٍ.

ومَن نَظَر ظاهِرَ هذا الإسنادِ لم يَشُكَّ في صِحَّتِه لثِقَة رُوَاتِه وشُهْرَتِهم ، وقَبولِ الأئمَّةِ أحاديثَهم واحتجاجَهم بها. وحدَّث بهذا الحديثِ عن «حُسَيْن بن عليّ الْجُعْفِيّ» جماعةٌ من المحدِّثين ، وقالوا: وعِلَّتُه أنَّ «حُسَيْن ابن عليّ الْجُعْفِيّ» لم يسمع من «عبد الرحمن بن يزيد بن جابر» ، وإنَّما سمع من «عبد الرحمن بن يزيد بن تَمِيْمٍ» الذي لا يُحْتَجُّ به.

فلمَّا حَدَّث به حُسَيْنُ بن عليّ الْجُعْفِيّ؛ غَلِط في اسم الْجَدِّ ، فقال: «ابن جابر» [1]؛ فأبدَلَ راوياً ضعيفاً براوٍ ثِقَةٍ.

● **النوع الرابع: عِلَّةٌ في مَتْنِ الحديثِ ولا تَقدَح فيه ولا في إسناده أيضاً:**

كاختلاف الألفاظ في حديثٍ إذا أمكن رَدُّ الجميعِ إلى معنًى واحدٍ.

مثالُها:

حديثُ عُمَر بن الْخَطَّاب رضي الله عنه أنه سأل النبيَّ ﷺ فقال: «إنِّي نَذَرْتُ أن أعتكِف ليلةً في الجاهلية» ، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَوْفِ بنَذْرِكَ» [2].

---

(١) انظر: «تهذيب السنن» لابن قيم الجوزية: (٤/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب: الأيمان ، باب: إذا نذر أو حلف أن لا يكلِّم إنساناً. . . برقم: (٦٣١٩).

رُوِيَ هذا الحديثُ في روايةٍ: «إنِّي نَذَرْتُ أن أَعتكِف يوماً».

فجَمَع الحافظُ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة (ت٧٥١هـ) بينهما بأنَّ اللَّيْلَة تُطلَق، ويُراد بها اليومَ، فلا تَعارُضَ[١].

وجَنَح الحافظُ ابن حَجَرٍ إلى: أنَّ ذلك من تَصرُّفِ الرُّوَاةِ، فقال: «فعبَّر بعضُ الرُّوَاةِ عنه بيومٍ وأراد بليلته، وعبَّر بعضُهم بليلةٍ وأراد بيومها»[٢].

● **النوع الخامس: عِلَّةٌ في الْمَتْنِ وتَقدَح فيه ولا تَقدَح في الإسناد:**

يعني: أن يروي أحدٌ من الرُّوَاةِ الحديثَ على الوَهَم في مَتْنَه دُوْن إسنادِه.

مثالُها:

ما أخرجه الإمامُ أبو داود في سُنَنه[٣] من حديث ابن شِهَاب الزُّهْرِيِّ: أنَّ أبا بَكْر بن سليمان بن أبي حَثْمَة أخبره أنه بَلَغه أنَّ رسول الله ﷺ صَلَّى ركعتَين ثم سَلَّم، فقال ذو الشِّمَالَيْن ابن عبد عَمْرو[٤]: يا رسول الله! أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أم نَسِيْتَ؟ فقال: «لم تُقْصَرِ الصَّلَاةُ ولم أَنْسَ»، قال ذو الشِّمَالَين: قد كان ذلك يا رسول الله! فأقبل رسولُ اللهِ ﷺ على النَّاس فقال: «أَصَدَقَ ذُوْ اليَدَيْن؟»، قالوا: نَعَمْ! فقام رسولُ اللهِ ﷺ، فأَتَمَّ ما بقي من الصَّلاة، ولم يَسجُد السَّجْدَتَين اللَّتَيْن تُسْجَدَان إذا شَكَّ الرَّجُلُ في صلاته حتى لَقَاه النَّاس.

---

(١) تهذيب السنن: لابن قيم الجوزية: (٧/ ١٠٧).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (١/ ٧٩٨).

(٣) في كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدتين، برقم: (١٠٠٨).

(٤) هو عُمَيْرُ بن عبد عَمْرو بن نَضْلَة الْخُزَاعِيّ، قُتِلَ في غزوة بَدْر. (انظر: «الإصابة في معرفة الصحابة» لابن حجر العسقلاني: ٢/ ١٧٦).

بيَّن الإمامُ مُسْلِمٌ عِلَّةَ هذا الحديث ، وقال: «خبرُ ابن شِهَابٍ هذا في قِصَّة ذِي اليَدَيْن وَهَمٌ غيرُ محفوظٍ؛ لتَظاهُر الأخبارِ الصِّحَاحِ[١] عن رسول الله ﷺ في هذا»[٢].

فقد صَحَّ بالرِّواياتِ الصحيحة المشهورةِ سُجُوْدُ رسولِ الله ﷺ ، لكنَّ الإمام ابن شِهَاب الزُّهْرِيَّ وَهِمَ في روايته إذْ نَفَى ذلك في خبره مِن فِعْل رسولِ الله ﷺ[٣].

● **النوع السادس: عِلَّةٌ في الْمَتْن تَقدَح فيه وفي الإسناد معاً:**

يعني أن تقع «العِلَّةُ» في مَتْن الحديثِ وتَستلزِم القَدْحَ في سَنَده أيضاً ، وذلك ما يرويه راوٍ بالمعنى ، ويكون خَطَأً والمرادُ بلفظ الحديث غير ذلك ، فيَقدَح هذا في الرَّاوِي فيُعَلُّ بذلك الإسنادُ أيضاً[٤].

مثالُها:

ما أخرجه الإمامُ أبو داود في سُنَنه[٥] من حديث عليِّ بن عَيَّاش قال: حَدَّثَنا أبو عُبَيْدَة الوَلِيد بن كامِلٍ ، عن الْمُهَلَّب بن حُجْر البَهْرَانِيّ ، عن ضُبَاعَة بنت الْمِقْدَاد بن الأَسْوَد ، عن أبيها قال: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلِّي إلى عُوْدٍ ، ولا عَمُوْدٍ ، ولا شَجَرَةٍ ، إلاَّ جَعَلَه على حاجِبه الأَيْمَنِ

---

(١) انظر ما أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب: أخبار الآحاد ، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ، برقم: (٧٢٥٠) ، ومسلمٌ في صحيحه ، في كتاب: المساجد ، باب: السهو في الصلاة والسجود له ، برقم: (٥٧٣).

(٢) كتاب التمييز: للإمام مسلم ، ص: ١٨٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ، ص: ١٨٣.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/ ٧٣٢).

(٥) في كتاب: الصلاة ، باب: إذا صلَّى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟ ، برقم: (٦٩٣).

أو الأَيْسَرِ ، ولا يَصمُد[١] له صَمْداً».

ولهذا الحديثِ عِلَّتان ، أوَّلُها في سَنَدِ الحديث ، والآخَرُ في مَتْنِه.

أمَّا العِلَّةُ الأُوْلَى التي في سَنَدِ الحديث فهي الجهلُ بحال ثلاثةٍ من رُوَاته ، وهم: ضُبَاعَةُ ، والْمُهَلَّبُ ، والوليدُ بن كامِلٍ.

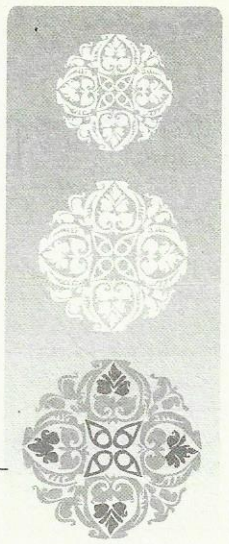
فروايةُ عليِّ بن عَيَّاش عن الوليد بن كاملٍ فيها: «ضُبَاعَة بنت الْمِقْدَاد» ، وروايةُ بقيةٍ عن الوليد بن كامِل فيها: «ضَبِيْعَةُ بنت الْمِقْدَام».

وأمَّا العِلَّةُ الثانية التي في مَتْن الحديث فهي الاضطرابُ ، الذي يَظهَر في مَتْن الحديث: أنه وَرَد في رواية الإمام أبي داود على: أنه فِعْلٌ للنبيِّ ﷺ. ووَرَدَ في رواية الإمام ابن السَّكَن على: أنه قولٌ للنبيِّ ﷺ[٢].

* * *

(١) يَصمُد: أي يقصد ، والمعنى: لا يجعله تلقاء وجهه. (انظر: «عون المعبود» لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي: ١/ ٢٥١ ، ٢٥٢).

(٢) انظر: «نصب الراية لأحاديث الهداية»: لجمال الدين الزيلعي: (٢/ ٨٣ ، ٨٤).



المبحث الخامس

تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» وأقسامِه والفرقُ بينه وبين «عِلمِ عِلَلِ الحديث»

المطلب الأوّل: تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا في اللُّغَة:

«الْمُعَلُّ» اسمُ مفعولٍ من: «أَعَلَّ يُعِلُّ إعلالاً»؛ أي: أنزل به عِلَّةً. و«العِلَّةُ» كما سَبَق في تعريفها أنَّها تُطلَق على مَعانٍ عديدةٍ، ومنها: «الْمَرَضُ».

وهذا النوعُ من الحديثِ يُسَمِّيه بعضُ المحدِّثين: «مَعْلُوْلاً»، و«مُعَلَّلاً»، و«مُعْتَلاً»، وثَمَّة خِلافٌ بينهم وبين اللُّغَوِيِّيْن في تسميته بهذه الأسماء، وسيأتي تفصيلٌ عن ذلك.

ثانياً: في الاصطلاح:

عرَّف الحافظُ ابن الصَّلاح «الحديثَ الْمُعَلَّ» بأنه: «الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقدَح في صِحَّته، مع أنَّ ظاهِره السَّلامةُ منها»[1]

وعرَّفه الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ (ت٨٥٢هـ) بأنَّه[2]: «خَبَرٌ ظاهِرُه

---

(١) علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٩٠.

(٢) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي: (٢/ ٥٠).

السَّلامةُ ، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيشِ على قادِحٍ»[١].

وهذا الأخيرُ فهو تعريفٌ جامعٌ للحديث الْمُعَلّ.

شرحُ التعريف:

قولُه: «الْخَبَرُ» جمعُه: «أخبارٌ» ، وكما تقدَّم في تعريفه في مستهلِّ الكتاب: أنَّ المحدِّثين استعملوه مُترادِفاً للحديث.

وقولُه: «ظاهِرُه السَّلامَةُ»؛ يعني: أنَّ الظَّاهِر مِن حال الحديثِ سَنَداً ومَتْناً أنه صحيحٌ سالِمٌ من العِلَل القادِحَة.

وقولُه: «اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش»؛ يعني: اكْتُشِفَ في الحديث عن عِلَّةٍ بعد تَتَبُّعِ طُرُقِه واعتبار أسانيده ومتونه ، وغير ذلك من طُرُقِ الكَشْف عن العِلَل.

وقولُه: «على قادِحٍ» ، و«القادِحُ» يعني: ما يَعِيْبُ في الحديث؛ لأنَّ «القَدْح» معناه: العَيْبُ؛ أي: كلّ عَيْبٍ يُعَدُّ سبباً من أسباب الضَّعْفِ يَقدَح في صِحَّة الحديث.

الخلافُ حول تسمية الحديث:

كما سَبَق في التعريف اللُّغَوِيّ للعِلَّةِ أنَّها بمعنى: الْمَرَضِ ، والْمُصَابُ به يُوصَف بهذه الأوصاف: «عليلٌ» ، و«مُعَلٌّ» ، و«مُعْتَلٌّ» ، و«مُعَلَّلٌ» ، و«مَعْلُوْلٌ».

فالمحدِّثون يُسَمُّوْنَ كلَّ ما يَقدَح في الحديث: «عِلَّةً» أَخْذاً من المعنى اللُّغَوِيّ ، ويقولون عن الحديث الذي فيه عِلَّةٌ: «مَعْلُوْلٌ».

ولكن أنكر ذلك عليهم بعضُ علماء اللُّغَةِ ، وقالوا: إنَّ الصحيح في

---

(١) النُّكَت الوفية بما في شرح الألفية: لإبراهيم بن عمر البقاعي: (٢/ ٢٥٤).

تسميته «مُعَلّ» وليس مَعْلُوْلاً[١]. وتَبِعَهم مُتأخِّروا أهلِ الحديث، فقال الحافظُ ابن الصَّلاَح: «ويُسَمِّيه أهلُ الحديث: الْمَعْلُوْلَ؛ وذلك مِنهم ومِن الفقهاء في قولهم في باب القياس: (العِلَّة والْمَعْلُوْل) مرذولٌ عند أهل العربية واللغة»[٢].

ثم سَمَّاه ابنُ الصَّلاح «مُعَلَّلاً»، وقال في تعريفه: «فالحديثُ الْمُعَلَّلُ: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقدَح في صِحَّتِه مع أنَّ ظاهِره السَّلامةُ منها»[٣].

لكنَّ تعقَّب عليه الحافظُ عبد الرحيم العِرَاقِيّ (ت٨٠٦هـ) بقوله: «والأَحْسَنُ أن يُقال فيه: (مُعَلٌّ) بلامٍ واحدةٍ، لا (مُعَلَّلٌ)...؛ لأنَّ أكثر عباراتِ أهلِ الحديث في الفعل أن يقولوا: أَعَلَّه فلانٌ بكذا، وقياسُه (مُعَلٌّ)؛ أي: أنَّ فِعْله من الثُّلاَثِيِّ المزيد»[٤].

وأيّاً كان الأمرُ مِن حيث اللُّغَة، فإنَّ بعض المحدِّثين دَرَجُوا على التعبير بـ«الْمَعْلُوْل» أيضاً[٥]، ووَقَع استعمالُه بكثرةٍ في كلام الأئمَّة مثل: البُخَارِيِّ في جامعه الصحيح، ، والتِّرْمِذِيّ في جامعه، والدَّارَقُطْنِيّ في عِلَلِه، وابن عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيّ في كتابه «الكامل في ضعفاء الرِّجال»، وغيرهم من الأئمَّة في غيرها من الكتب[٦].

* وكذلك دَرَجَ الحافظُ ابن الصَّلاح والحافظُ ابن حَجَرٍ ومَن تَبِعَهما

---

(١) القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ص: ١٠٣٥.
(٢) علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٨٩.
(٣) المصدر السابق، ص: ٩٠.
(٤) التقييد والإيضاح لِما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح: لعبد الرحيم العراقي: (١/ ٥٠٥).
(٥) انظر: المرجع السابق: (١/ ٥٠٥).
(٦) انظر: المرجع السابق: (١/ ٥٠٥).

على التعبير بـ«الْمُعَلَّل» أيضاً[١] ، إلاَّ أنَّ القياس في اللُّغَة أن يُقال: «الْمُعَلّ»[٢].

المطلب الثاني: أقسامُ الحديثِ الْمُعَلِّ:

ينقسم «الحديثُ الْمُعَلُّ» من حيث وقوعِ العِلَّة القادحة في الحديث إلى ثلاثة أقسام ، وهي: «الْمُعَلُّ سَنَداً» و«الْمُعَلُّ مَتْناً» و«الْمُعَلُّ سَنَداً ومَتْناً» ، وهذا تعريفُ كُلٍّ من هذه الأقسام مع الأمثلة:

● **القسم الأوّل: الْمُعَلُّ سَنَداً:**

وهي أن تكون العِلَّةُ القادحةُ في السَّنَد بأنْ لا يُعْرَفَ الحديثُ إلاَّ من رواية راوٍ واحدٍ ثِقَةٍ ، ثم ظهرتْ فيه بعد التفتيش عِلَّةٌ كالاضطراب ، أو الانقطاعِ الباطن ، أو وَقْفٍ في المرفوع ، أو إرسالٍ في الموصول. . . الخ.

مثالُه:

روى عبدُ الْمَلِك بن جُرَيْجٍ ، عن مُوْسَى بن عُقْبَةَ ، عن سُهَيْل بن أبي صالِحٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فَكَثُرَ فِيْهِ لَغَطُهُ فقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُوْمَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوْبُ إِلَيْكَ ، إِلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ».

وفي الظَّاهِرِ إسنادُ هذا الحديثِ صحيحٌ سالِمٌ من القَدْح لثِقَة رُوَاتِه ، وظاهِرِ اتِّصَالِه ، وبناءً على ذلك فقد حَكَم عددٌ من الأئمَّة الْحُفَّاظ على هذا الحديثِ بالصِّحَّة اغتراراً بظاهِرِ السَّنَد ، فأخرجه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ، ص: ٨٩ ، و«نزهة النظر» لابن حجر: ٩٢.

(٢) انظر: «معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ١٧٩ ، ١٨٢).

«جامعه»[١] وقال: «حَسَنٌ صحيحٌ»، وأخرجه الحاكمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ في «الْمُسْتَدْرَك»[٢] وصَحَّحه أيضاً.

ولكنَّ بعض الأئمَّة النُّقَّاد كَشَفوا عن وجود عِلَّةٍ دقيقةٍ تَقدَح في سَنَد هذا الحديثِ، وهي: أنَّ هذا الحديثَ يرويه عن «سُهَيْل بن أبي صالِحٍ» اثنان:

أوَّلُهما: «مُوْسَى بن عُقْبَة»: الذي روى عن سُهَيْل بن أبي صالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً...»؛ أي: رواه مُتّصِلاً مرفوعاً من كلام النبيِّ ﷺ.

وآخَرُهما: «وُهَيْبُ بنُ خالدٍ»: الذي روى عن سُهَيْل بن أبي صالِحٍ، عن عَوْن بن عبد الله؛ أي: رواه من كلام عَوْنٍ مقطوعاً عليه.

فرجَّح الأئمَّةُ أمثال البُخَارِيِّ وأبي زُرْعَةَ الرَّازِيّ وأبي حاتِم الرَّازِيّ وأحمد بن حَنْبَل، رِوايةَ الثاني على رِواية الأوّل؛ وذلك لأنَّ ابن جُرَيْجَ وإنْ كان ثِقَةً إلاَّ أنَّه لا تُعْرَف له روايةٌ بهذا الإسنادِ إلاَّ لهذا الحديثِ، وقد وَقَع وَهَمٌ لسُهَيْلٍ في رواية الحديثِ فرواه عن مُوْسَى بن عُقْبَة على هذا الوَهَمِ، وعنه نَقَل ابنُ جُرَيْجٍ.

وأمَّا الرَّاوِي الآخَرُ «مُوْسَى بن إسماعيل»؛ فهو أَضْبَطُ لحديثِ سُهَيْلٍ، وأعرَفُ به، فرواه عن سُهَيْلٍ على وَجْهِه، ونَقَلَ ذلك عنه وُهَيْبُ بن خالِد[٣].

فهذه عِلَّةٌ تَقدَح في سَنَد الحديثِ دُوْنَ مَتْنِه.

---

(١) في أبواب: الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من مجلسه، برقم: (٣٤٢٩).
(٢) المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري: (٢/ ٧٩٣)، برقم: (٢٠١٢).
(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكِم، ص: ١١٣، ١١٤.

● **القسم الثاني: الْمُعَلُّ مَتْناً:**

مثالُه:

ما رواه عبدُ الله بن لَهِيْعَة عن كتاب مُوْسَى بن عُقْبَةَ إليه بإسناده ، عن زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ في الْمَسْجِدِ».

فقد تَصَحَّفَ هذا الحديثُ على ابن لَهِيْعَة ، وإنَّما هو بالرَّاء «احْتَجَرَ[1]» ، لا بالميم «احْتَجَمَ» كما رواه ، يعني أنه كان في الأصل: «احْتَجرَ رسولُ الله ﷺ حُجَيْرَةً بِخَصْفَةٍ ، أو حَصِيْرٍ. . .»[2] ، فصَحَّفَه ابنُ لَهِيْعَة لكَوْنِه أخَذه من كتابٍ بغير سَماعٍ.

فهذه عِلَّةٌ تَقدَح في مَتْن الحديث.

● **القسم الثالث: الْمُعَلُّ سَنَداً ومَتْناً:**

مثالُه:

قال الإمامُ ابن أبي حاتِم الرَّازي: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بن الوَلِيْد ، عن يونسَ بن يزيد الأَيْلِيّ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سالِمٍ ، عن عبد الله بن عُمَر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ وغَيْرِهَا؛ فَقَدْ أَدْرَكَ».

قال أبو حاتِم: «هذا خطأٌ في الْمَتْن والإسناد ، إنَّما هو: الزُّهْرِيُّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُرَيْرَة ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةٍ؛ فَقَدْ أَدْرَكَهَا».

---

(١) أي: جعل المكانَ حُجرةً.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب: الأدب ، باب: صلاة الليل ، برقم: (٦١١٣).

وأمَّا قولُه: «مِنْ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ» فليس هذا في الحديث، فوُهِمَ في كِلَيهما»[١].

ومِمَّا يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قاله أبو حاتِم الرَّازي: أنَّ الحديث مَرْوِيٌّ في الصَّحِيْحَيْن وغيرِهما على الوَجْه الذي أورده من حديث أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه[٢].

المطلب الثالث: الفَرْقُ بين «عِلْم عِلَل الحديث» و«الحديث الْمُعَلّ»:

ثَمّة فَرْقٌ بين «عِلْم عِلَل الحديث» وبين «الحديث الْمُعَلّ»، يجب على الطالِب معرفته، وهو: أنَّ «عِلْم عِلَل الحديث» عِلْمٌ كُلِّيٌّ من علوم الحديث، يبحث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث، كوَصْلِ منقطعٍ، ورَفعِ موقوفٍ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك[٣].

بينما «الحديثُ الْمُعَلُّ» فَرْدٌ جُزْئِيٌّ من أنواع الحديث، كـ: «الشَّاذّ»، و«الْمُضْطَرِب» وغيرهما.

فيَدخُل في «عِلْم عِلَل الحديث» كلُّ ما يُفِيد معرفةَ أسبابِ قَبُول الحديثِ ورَدِّه، وقواعد ذلك وضوابطه، وبهذا العِلْمِ يكتشف الناقدُ عِلَّةَ «الحديثِ الْمُعَلِّ»[٤].

---

(١) علل الحديث: لابن أبي حاتم الرازي: (١/ ١٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: المواقيت، باب: من أدرك ركعة من الفجر، برقم: (٥٨٠)، ومسلم في كتاب: المساجد، باب: من أدرك ركعة من الصلاة، برقم: (٦٠٧).

(٣) أصول الحديث: للدكتور عجاج الخطيب، ص: ٢٩١.

(٤) انظر: «معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

وخلاصةُ القول: إنَّ النِّسْبَة بين «عِلْم عِلَل الحديث» وبين «الحديث الْمُعَلّ» هي العُمُوْمُ والْخُصُوْصُ الْمُطلَقُ[١] ، فإنَّ كلَّ «حديثٍ مُعَلٍّ» يَدخُل في «عِلْم العِلَل» دُوْن العَكْسِ.

* * *

(١) يعني: أن يَصدُق أحدُهما على كلِّ ما صَدَق عليه الآخَرُ دُوْن العَكْس ، مثلاً: «الإنسان» و«المسلم» ، بينهما عُمُوْمٌ وخُصُوْصٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّ الإنسان أعَمُّ من المسلم ، والمسلمُ أخَصُّ من الإنسان ، فكلُّ مسلمٍ إنسانٌ ، وليس كلُّ إنسانٍ مسلماً لجواز أن يكون غيره كنصرانيٍّ ، ويُسَمَّى الإنسانُ أعَمّ مُطلَقاً ، والمسلمُ أخَصُّ مُطلَقاً.

القِسمُ الثّاني

أسبابُ وُقوع «العِلّة» في الحديث

وقواعدُ اكتشافِها فيه وقرائنُ إعلالِه

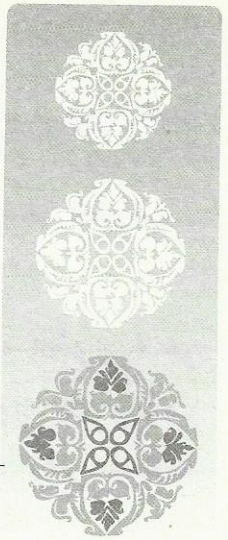
المبحث الأوّل: أسبابُ وقوعِ «العِلَّة» في الحديث.

المبحث الثاني: أجناس العِلَل في الحديث.

المبحث الثالث: قواعدُ اكتشافِ العِلَّة في الحديث.

المبحث الرابع: قرائنُ إعلالِ الحديث.

* * *



المبحث الأول

أسبابُ وُقُوعِ «العِلَّةِ» في الحديث

كما سبق في تعريف «الأسباب» أنَّها جمعُ «سَبَبٍ» ، وهو ما يُتوصَّل به إلى الاستعلاء. ثم اسْتُعِيْرَ هذا اللَّفْظُ لكلِّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى أمرٍ من الأمور ، فقِيْلَ: «هذا سببُ هذا» ، و«هذا مُسَبَّبٌ عن هذا» (١).

أمَّا الأسبابُ التي تقع العِلَّةُ لأجلها في أحاديث الثِّقَاتِ فهي كثيرةٌ ، لذا أقتصر هنا على ذِكْر بعض الأهَمّ منها ، وهي: «الوَهَمُ» ، و«خِفَّةُ الضَّبْطِ» ، و«سُلُوْكُ الْجَادَّة» ، و«الاختلاطُ» ، و«التدليسُ» ، و«التصحيفُ» ، و«روايةُ الحديثِ بالمعنى» ، و«اختصارُ الحديثِ» ، و«قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيخ والْمُمارَسةِ لحديثه» ، و«تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَبِ» .

وهذا تعريفٌ مُوجَزٌ لجميع هذه الأسباب مع الأمثلة:

● **السَّبَبُ الأَوَّلُ: الوَهَمُ:**

(أ) تعريفُ «الوَهَمِ» لُغَةً واصطلاحاً:

أوَّلًا: في اللُّغَة:

يُضبَط فِعْلُ «وهم» في اللُّغَة على وَجْهَين كالآتي:

الأوَّل: «الوَهْمُ» بسُكون الهاء بمعنى: ما سَبَق إليه الذِّهْنُ مع إرادة غيرِه.

---

(١) انظر: «المصباح المنير» للفيومي ، ص: ١٠٠.

الثاني: «الوَهَمُ» بفتح الهاء بمعنى: ما أخطأ فيه الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوابِ، مع إرادته ذلك الخطأ؛ لأنه الصَّواب في ظَنِّه.

والمعنى الثاني للوَهَمِ (يعني: ما أخطأ فيه الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوابِ) هو مقصودُ المحدِّثين في عباراتهم النَّقْدِيَّة في كتب الرِّجال والعِلَل عند ذِكرهم خطأَ الرَّاوي، فيقولون: «في حديثه وَهَمٌ»؛ أي: غَلَطٌ، و«في أحاديثه أوهامٌ»؛ أي: أغلاطٌ[1].

ويختلف وزنُ الفِعْلِ لأحد الْمَعنَيَيْن عن الآخَر، فالذي يُقال فيه: «وَهْمٌ» بالسُّكون، الفعلُ منه: «وَهَمَ يَهِمُ وَهْمَاً»، بوَزْنِ: وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً.

أمَّا الذي يُقال فيه: «وَهَمٌ» بالفتح؛ فالفعلُ منه: «وَهِمَ يَوْهَمُ وَهَماً»، بوزنِ: وَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو «خَلَلٌ في ضَبْط الرَّاوي للأحاديث والأخبار سواء أكان وقوعُه منه (أي: من الرَّاوي) في أسانيدها، أو في متونها، أو في كِليهما»[2].

و«الْخَلَلُ» يَشمَل كُلَّ خطأٍ في الإسناد أو الْمَتْن أو فيهما معاً، أو زيادةٍ، أو نُقْصانٍ، أو تحريفٍ، كوَصْل الْمُرسَلِ، ورَفْع الموقوفِ، وإبدالِ إسنادٍ بآخَر، وتغييرٍ في ألفاظ الحديث، إلى غير ذلك من أنواع الأوهام.

والمقصودُ بالقول: «ضَبْط الرَّاوي» يَشمَل كُلَّ اختلالٍ في الرِّواية مِن جِهَةِ ضَبْط الرَّاوي لا مِن جِهَةِ عَدَالتِه، إذْ إنَّ الطَّعْن في الرَّاوي مِن جِهَةِ

---

(١) انظر: تعليق الشيخ عبد الفتَّاح أبي غُدَّة على «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للشيخ عبد الحي اللكنوي: ص: ٥٥٠، ٥٥١.

(٢) انظر: «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» للوريكات، ص: ٢٩.

عدالتِه كالكَذِب والفِسْق وباقي فُروع اختلالِ العَدَالة لا تَدخُل في هذا التعريف؛ لأنَّها ليست من قَبِيل الخطأ أو السَّهْو النَّاتِج عن سُوء الْحِفْظ أو غيرِه.

ويتعلَّق الوَهَمُ بالْخَلَل في ضَبْط الرَّاوي بنَوْعَيْه: «ضَبْط الصَّدْر» (أي: الْحِفْظ)، و«ضَبْط الكتاب»؛ لأنَّ الوَهَم كما يكون في الْحِفْظِ والقولِ يكون أيضاً في الكتابة[1].

(ب) سببُ اعتبارِ «الوَهَمِ» عِلَّةً في الحديث:

«الوَهَمَ» أهَمُّ سببٍ من أسباب وُقوع «العِلَّة» في الحديث، فهو من جِبِلَّة الإنسان، ولا يَسْلَم منه أيُّ بَشَرٍ مع كَوْنه موصوفاً بالضَّبْط التَّامِّ.

وقد وَهَّمَتْ أمُّ المؤمنين السيِّدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ جماعةً من الصَّحَابة رضي الله عنهم في رواياتهم[2].

كذلك فقد وَقَع في الوَهَمِ الكثيرُ من الرُّوَاة الثِّقَات والْحُفَّاظ والمحدِّثين، وإليك ما وردت في ذلك من الأقوال:

قال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن (ت٢٣٣هـ): «مَن لا يُخطِئ في الحديث؛ فهو كَذَّابٌ»[3].

وقال الإمامُ مالك بن أنسٍ (ت١٧٩هـ): «ومَن ذا الذي لا يُخطِئ؟!»[4].

---

(١) انظر: «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» للوريكات، ص: ٢٩، ٣١.

(٢) وقد جمعها الإمامُ بَدْر الدين الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ) باسم: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، وهو مطبوعٌ.

(٣) تاريخ يحيى بن معين: برواية عباس الدوري: (٢/ ١٤١).

(٤) الآداب الشرعية والمنح المرعية: لابن مفلح المقدسي: (٢/ ١٤٢).

وقال الإمامُ عبد الله بن الْمُبارَك (ت١٨١هـ): «مَن ذا يَسْلَم مِن الوَهَم؟!» [١].

وقال الإمامُ التِّرْمِذِيُّ (ت٢٧٩هـ): «لم يَسْلَم مِن الخطأ والغَلَطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حِفْظهم له» [٢].

وقال الإمامُ ابن عَدِيّ الْجُرْجَانِيّ (ت٣٦٥هـ): «الثِّقَةُ وإنْ كان ثِقَةً فلا بُدَّ فإنه يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء» [٣].

ويُستخلَص مِن هذه الأقوال: أنه قلَّما سَلِمَ من الوَهَم والخطأ أحدٌ من رُوَاة الحديثِ الثِّقَاتِ، فطبائعُهم البَشَرِيَّةُ مُعَرَّضةٌ لهما؛ لذلك لم يَترُك الأئمَّةُ النُّقَّادُ أحداً من الثِّقَات لمجرَّد ما وَقَع لهم مِن الوَهَم والخطأ في أحاديث إنْ صَحَّت عدالتهم.

لكنَّهم احتاطوا غايةَ الاحتياطِ في الرِّواية عمَّن وقعوا في الوَهَم، وتَحَرَّوْا في ذلك أشَدَّ التَّحَرِّي، ووضعوا لذلك شرطَين في غاية الأهمية في قَبُول «الصحيح» و«الْحَسَن»، وهما: «عَدَمُ الشُّذُوْذِ»، و«عَدَمُ العِلَّةِ الْخَفِيَّةِ».

وهذان الشَّرطان حارِسان أمينان يَكشِفان أيَّ وَهَمٍ يقع من الرَّاوي الثِّقَة الحافظ[٤].

(ج) أمثلةُ الأوهام الواقعة في الإسناد والْمَتْن:

يجد المتتبِّعُ لكتب العِلَل والرِّواية، الكثيرَ من الأوهام التي وقعت من الرُّوَاة الثِّقَات وغيرِهم، وهذه بعضُ النَّماذج مِن أوهامهم الواقعة في أسانيد الحديث ومتونه:

---

(١) شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٣٦).
(٢) المرجع السابق: (١/ ١٥٣).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي: (٥/ ٣٨٥).
(٤) انظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» للدكتور عتر، ص: ٥٣.

أوَّلًا: مثالُ «الوَهَم» الواقع في الإسناد:

كثيراً ما يُعِلُّ الأئمّةُ النُّقَّادُ الرِّواياتِ بأنَّ راويها الثِّقَة رَفَع الموقوفَ على الصَّحَابة، والمقطوعَ على التابعين وغيرهم، فصيَّره مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

ومِن الأمثلة على ذلك ما رواه قُتَيْبَةُ بن سعيد البَغْلَانِيِّ، عن أبي عَوَانة الوَضَّاح بن عبد الله الواسِطِيِّ، عن أبي يَعْفُوْر الكُوْفِيِّ قال: «سألتُ أنسَ بن مالكٍ عن الْمَسْح على الْخُفَّيْن، فقال: كان رسولُ الله ﷺ يَمسَح عليهما».

أخرج حديثَه هذا مرفوعاً الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في كتابه «العِلَل الكبير»[(١)]، والإمامُ ابن حِبَّان في صحيحه[(٢)].

وقال التِّرْمِذِيُّ في إثره: «سألت مُحَمَّداً - يعني البُخَارِيَّ - عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه قُتَيْبَةُ بن سعيد، والصحيحُ عن أنسٍ موقوفٌ».

وأخرجه موقوفاً عن أنس بن مالكٍ الإمامُ البَيْهَقِيُّ في «السُّنَن الكبرى»[(٣)] من طريق سَعْدان بن نَصْر قال: حَدَّثَنا سفيان، عن أبي يَعْفُوْر العَبْدِي: أنه رأى أنسَ بن مالكٍ في دار عَمْرو بن حُرَيْثٍ دَعَا بماءٍ فتَوَضَّأ، ومَسَح على خُفَّيْه.

كذلك يقع «الوَهَمُ» في الإسناد بأسبابٍ أخرى مثل:

١) التَّشَابُهِ في أسماء الرُّوَاة وكُنَاهم وألقابهم وأنسابهم.

---

(١) العلل الكبير: للترمذي: (١/ ١٦٩).

(٢) صحيح ابن حبان: كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما، (٤/ ١٦٤)، رقم الحديث: (١٣٣٥).

(٣) في كتاب: الطهارة، باب: مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر معاً، (١/ ٤١٣)، رقم الحديث: (١٣٠٢).

٢) وإبدالِ راوٍ براوٍ آخَر في الإسناد.

٣) وقلبِ الإسنادِ على إسناد مشهور (الذي يُسَمَّى: «سُلُوْكَ الْجَادَّة»).

٤) والتفرُّدِ غير محتملٍ من حديث الثِّقَات.

٥) وزيادةِ الرَّاوي في الإسناد.

٦) وتقصيرِ بعض الرُّوَاة في الإسناد.

٧) واختلاطِ الرَّاوي.

ثانياً: مثالُ «الوَهَم» الواقع في الْمَتْن:

ما رواه الإمامان البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيْحَيْهِما[١] من طريق الأَعْمَش، عن شَقِيْق بن سَلَمَة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ باللهِ شَيْئاً؛ دَخَلَ النَّارَ»، وقلتُ أنا: «مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بالله شَيْئاً؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

ووَهِمَ أحمدُ بن عبد الْجَبَّار العُطَارِدِيّ (ت٢٧٢هـ)، فجَعَل الكُلَّ من قولِ النبيِّ ﷺ، وإنَّما المرفوعُ منه الجملةُ الأُوْلَى فقط، والثانيةُ موقوفةٌ كما مَيَّزه الأَعْمَشُ في رواية البُخَارِيِّ السَّابقة[٢].

كذلك يقع «الوَهَمُ» في الْمَتْن بأسبابٍ أخرى مثل:

١) إفساد الرَّاوي لمعنى الحديثِ باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته.

٢) والتصحيفِ في لَفْظٍ من ألفاظ الحديث.

---

(١) البخاري، في كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم: (١٢٣٨)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً، برقم: (١٥٠).

(٢) الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ٥١٧.

٣) وزيادةِ الرَّاوي في مَتْن الحديث.

٤) ورفعِ الرَّاوي إلى النبيِّ ﷺ من أقوال بعض القُصَّاص أو الْحُكَماء أو الأَطِبَّاء أو علماء السَّلَف وغيرهم، إمَّا خطأً أو عَمْداً.

هذه بعضُ النَّماذج من الأوهام الواقعة في سَنَد الحديث ومَتْنِه، ولوُقوع «العِلَّةِ» ثَمَّة أسبابٌ أخرى غير «الوَهَم»، والتي تندرج تحته وتتبع له، وهي كالآتي:

● **السَّبَبُ الثَّاني: خِفَّةُ الضَّبْطِ:**

(أ) تعريفُ «الضَّبْطِ» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الضَّبْطُ» مصدرُ «ضَبَط يَضْبُط»، ومعناه: الْحِفْظُ بالْحَزْم، يُقال: «ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً، وضِبَاطةً»؛ أي: حَفِظَه بالْحَزْم[١].

ثانياً: في الاصطلاح:

هو أن يكون الرَّاوي موصوفاً بالْيَقَظَة، وعَدَمِ الْغَفْلَةِ، وبالحِفْظ إنْ حَدَّث مِن حِفْظه، والإتقانِ إنْ حَدَّث مِن كتابه، مَعَ الدِّراية التَّامَّة بمعنى الحديثِ إنْ رَوَاه بغير لفظِه[٢].

وللضَّبْط نوعان، هما: «ضَبْطُ الصَّدْرِ»، و«ضَبْطُ الكتابِ». أمَّا «ضَبْطُ الصَّدْر» فهو الحِفظُ، بحيث يُثبِت الرَّاوي ما سَمِعَه من الحديث مَعَ القُدرةِ على الاستحضار عند الحاجة إليه[٣].

---

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٩/ ١٣).

(٢) انظر: «التبصرة والتذكرة» لعبد الرحيم العراقي، (١/ ٢٩٣)، و«تدريب الرَّاوي»، للسيوطي: (١/ ٥٠٧).

(٣) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ١٥٧).

وأمَّا «ضَبْطُ الكتاب» فهو أن يَحْفَظَ الرَّاوي كِتابَه الذي كَتَب فيه مَرْوِيَّاتِه مِن التَّغيير والتَّبديلِ ، ويَصُوْنَه لديه منذ سَمِعَ فيه وصَحَّحَه إلى أن يُؤَدِّي منه للآخَرِين[١] .

(ب) سببُ اعتبارِ «خِفَّةِ ضَبْط الرَّاوي» عِلَّةً في الحديث:

تُعتبَر «خِفَّةُ ضَبْطِ الرَّاوِي» من أهمِّ أسباب وُقوع العِلَل في الحديث ، ويُعَبِّر المحدِّثون عن صاحبها بألفاظٍ مثل: «الصَّدُوْق» ، أو «لا بأسَ به» ، أو«ليس به بأسٌ» ، أو نحوِها من الألفاظ التي يُقال فيمن اتَّصَف بها إنَّهم «أهلُ صِدْقٍ وحِفْظٍ ، ولكن يقع الوَهَمُ في حديثهم كثيراً ، لكن ليس هو الغالِبُ عليهم»[٢] .

والرَّاوِيُ الْمُتَّصِفُ بالألفاظِ المذكورة قد جَعَل الأئمَّةُ حديثَه حَسَناً لذاته ، وهو الذي قال في حديثه الحافظُ ابن حَجَرٍ: «فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ ـ أي: قَلَّ ـ فهو الْحَسَنُ لذاته»[٣] .

(ج) مثالٌ على خِفَّةِ ضَبْطِ الرَّاوِي:

روى الإمامُ أبو داود في سُنَنه[٤] والإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[٥] من حديث شَرِيْك بن عبد الله ، عن عاصِم بن كُلَيْب ، عن أبيه ، عن وائل بن حُجْرٍ قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ إذا سَجَد وَضَع رُكْبَتَيْهِ قبل يَدَيْهِ ، وإذا نَهَض رَفَع يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» .

---

(١) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ، ص: ٢٢٠ .
(٢) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ١٠٥).
(٣) نزهة النظر: لابن حجر ، ص: ٦٥ ، ٦٦ .
(٤) في كتاب: الصلاة ، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه؟ ، برقم: (٨٣٤).
(٥) في أبواب: الصلاة ، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود ، برقم: (٢٦٨).

قال التِّرْمِذِيُّ إثر إخراجه هذا الحديثَ: «وروى هَمَّامُ بن يَحْيَى، عن شَقِيْقٍ، عن عاصِم بن كُلَيْب شيئاً مِن هذا مُرسَلاً، لم يَذكُر فيه: (عن وائل ابن حُجْرٍ)، وشَرِيْكُ بن عبد الله كثيرُ الغَلَطِ والوَهَمِ»[(١)].

وبما أنَّ «شَرِيْكاً» قد تَكَلَّمَ فيه التِّرْمِذِيُّ من جِهَة كثرة الغَلَطِ والوَهَمِ؛ فدَلَّ ذلك على خِفَّة ضَبْطِه للحديث، وأصبح عِدادُه في حُكْم «الْحَسَن».

● **السَّبَبُ الثَّالِثُ: سُلُوْكُ الْجَادَّةِ:**

(أ) تعريفُ «سُلُوْكِ الْجَادَّة» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«السُّلُوْكُ» مصدرُ «سَلَك يَسْلُكُ»، ومعناه: دخولُ شيءٍ في شيءٍ، يُقال: «فلانٌ سَلَك الطريقَ يَسلُكه»؛ أي: دَخَله. و«فلانٌ سَلَك الشيءَ في الشيء»؛ أي: أدخله. و«فلانٌ سَلَك الطريقَ»؛ أي: سارَ فيه[(٢)].

و«الْجَادَّةُ» جمعُها: «جادَّات»، ومعناها: الطريقة الواضحة. يُقال: «فلانٌ خَرَج عن الْجَادَّة»؛ أي: أخطأ وانحرف عن الْحَقِّ والصَّواب[(٣)].

ثانياً: في الاصطلاح:

هي روايةُ الرَّاوي لحديثٍ بسَنَدٍ مشهورٍ سَهْلٍ، مُخالِفاً فيه مَن هو مثلُه، أو أقوى منه صِفَةً أو عدداً[(٤)].

ولفظةُ «الرَّاوي» الواردة في التعريف، تَشمَل الرَّاوِيَ الثِّقَةَ والصَّدُوْقَ

---

(١) العلل الكبير: للترمذي، ص: ٦٩.
(٢) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٧/ ٢٣٨)، و«المعجم الوسيط»، ص: ٤٧٠.
(٣) انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (٧/ ٤٨٣).
(٤) إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدكتور خالد الدريس، ص: ٨٩٥، ٩٤٤.

والضعيفَ ، ولا يَخُصّ «سُلُوْكُ الْجَادَّةِ» براوٍ سَيِّءِ الْحِفْظ ، أو بِمَن كان قليلَ الضَّبْطِ.

ولفظةُ «مشهور» المراد بها: أنَّ السَّنَد الذي يُطلِق الأئمَّةُ النُّقَّادُ على راويه عبارةَ «سَلَك فيه الْجَادَّةَ» وما في معناها ، يكون سَنَداً مشهوراً معروفاً يَتداوَله رُوَاةُ الحديثِ بكثرةٍ ، وذلك مثل: «مالك بن أنسٍ ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما» ، و«عَمْرو بن شُعَيْب ، عن أبيه ، عن جَدِّه رضي الله عنه» ، و«سُهَيْل بن أبي صالِحٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه» ، وغيرها من الطُّرُق التي جميعها تُعَدُّ من الطُّرُق المشهورة المعروفة المتداولة بكثرةٍ على أَلْسِنَة المحدِّثين.

ولفظةُ «سَهْل» المراد بها: أنَّ ذلك السَّنَد المشهور يكون سَهْلَ الْحِفْظِ؛ ووَجْهُ ذلك أنَّ تلك الطُّرُق المشهورة اعتادَ عليها رُوَاةُ الحديثِ؛ لكثرة دَوْرَانِها في كتبهم ومجالسهم مِمَّا يجعلها سهلةَ الْحِفْظِ على عُمُوم الرُّوَاةِ حتى لدى الرَّاوي غير الْمُتقِن.

وعبارةُ «مُخالِفاً فيه...» المقصود منها: أنَّ استعمال مُصطلَح «سَلَك الْجَادَّة» إنَّما يُؤتَى به في حال وجود الْمُخالَفةِ الذي يَتحقَّق مِمَّن هو مثل راوي الْجَادَّة مِن حيث القُوَّة ، أو مِمَّن هو أقوى منه سواء أكان أقوى من حيث الضَّبْط ، أم مِن حيث كثرة عدد الْمُخالِفين ، فإذا وُجِدَ شيءٌ مِن ذلك فإنه يُعَدُّ دليلاً على خطأ مَن «سَلَك الْجَادَّةَ». والذي عليه عملُ أئمَّةِ العِلَل أنَّ مَن عَدَل مِن الرُّوَاة عن السَّنَد المشهور السَّهْل إلى سَنَدٍ آخَر قليلِ الوُرُوْدِ فإنَّ ذلك يَدُلُّ عندهم على حِفْظه وإتقانِه ، ويَحكُمون بروايته المخالِفة للجَادَّة ، ويرجِّحونها على الموافق للجَادَّة[1].

---

(١) إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدريس ، ص: ٨٩٧ ، ٨٩٩.

(ب) سببُ اعتبارِ «سُلُوْكِ الْجَادَّة» عِلَّةً في الحديث:

كما قلتُ آنفاً إنَّ كثيراً من الأحاديث تُروَى من طُرُقٍ مشهورةٍ كـ: «مالك بن أنسٍ ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما» ، ومالكٌ يروي أحاديثَ لابن عُمَر ـ رضي الله عنهما ـ من غير هذا الطريقِ ، فقد يروي أحدُ الرُّوَاةِ حديثاً لابن عُمَر من طريق مالكٍ فيكون الطريقُ عن نافعٍ أسرَعَ إلى ذِهْن الرَّاوي ، وأسبَقَ على لسانه لكثرة الأحاديث الواردة عن مالكٍ بتلك الطَّريق ، فإذا سارَ الرَّاوي على هذه الطريقة فيكون قد خَرَج عن الْجَادَّة ، فبذلك تقع العِلَّةُ في الحديث.

(ج) مثالُ وُقوع «العِلَّةِ» في الحديث بسبب سُلُوْكِ الرُّوَاةِ الْجَادَّةَ:

١) حديثُ أبي الأَحْوَص ، عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه ، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يَخطُب يومَ الخميس قائماً يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ: الْهَدْيُ والكَلَامُ ، وَأَصْدَقُ الْحَدِيْثِ كِتَابُ اللهِ ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الأُمُوْرِ مُحْدَثاتُها ، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ. . .» الحديث بطُوله.

قال الإمامُ الدَّارَقُطْنِيّ (ت٣٨٥هـ) في إعلال هذا الحديثِ: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه. فرواه إدريس الأَوْدِيُّ ومُوْسَى بن عُقْبَة ، ورَفَعا الخطبةَ كُلَّها إلى النبيِّ ﷺ ، ورواه شُعْبَةُ وإسرائيلُ وشَرِيْكٌ من كلام عبد الله إلَّا قوله: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا العَضْهُ؟ هي النَّمِيْمَةُ» ، فإنَّهم رفعوه إلى النبيِّ ﷺ. وكذلك قولُه: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيْقاً» ، وقولُ شُعْبَة ومَن تابعه أَوْلَى بالصَّواب»[1].

وهذا مثالُ ما وَقَع فيه «سُلُوْكُ الْجَادَّةِ» مِن الرُّوَاةِ في مَتْن الحديثِ.

---

(١) علل الحديث: لابن أبي حاتم الرازي: (٥/ ٣٢٣).

٢) حديثٌ رواه حَمَّادُ بن سَلَمَة ، عن ثابت البُنَانِيِّ ، عن حبيب بن أبي سُبَيْعَة الضُّبَعِيّ ، عن الحارث: أنَّ رجلاً قال: «يا رسول الله! إني أُحِبُّ فلاناً. قال ﷺ: «أَعْلَمْتَه؟» ، قال: لا . . .» (١).

هكذا رواه حَمَّادُ بن سَلَمَة ، وهو أحفَظُ أصحابِ ثابِت البُنَانِيّ ، وأثبَتُهم في حديثه.

وخالَفَه مَن لم يكن في حِفْظه بذاك من الشُّيوخ الرُّوَاة عن ثابت البُنَانِيّ ، كمُبارَك بن فَضَالَة ، وحُسَيْن بن واقِد ، ونحوِهما ، فرواه عن ثابتٍ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ.

وحَكَم الْحُفَّاظُ هنا بصِحَّة قولِ حَمَّاد بن سَلَمَة ، وخطأ مَن خالَفَه ، وقال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «مُبارَكٌ لَزِمَ الطَّرِيْقَ ، يعني: أنَّ رواية (ثابت البُنَانِيّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه) سِلْسِلَةٌ معروفةٌ مشهورةٌ تَسبِق إليها الأَلْسِنَةُ والأوهامُ ، فيَسلُكها مَن قَلَّ حِفْظُه ، بخلاف ما قاله حَمَّادُ ابن سَلَمَة ، فإنَّ في إسناده ما يُستغرَب ، فلا يحفظه إلاَّ حافظٌ» (٢).

هذا مثالُ ما وقع فيه «سُلُوْكُ الْجَادِة» من الرُّوَاةِ في سَنَد الحديثِ ، ووُقوعه فيه هو الأَغْلَبُ.

● **السَّبَبُ الرَّابِعُ: الاخْتِلاَطُ:**

(أ) تعريفُ «الاختلاطِ» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الاختلاطُ» مصدرُ «اخْتَلَطَ يَخْتَلِطُ» ، وهو بمعنى: الامتزاج والتغيُّر ،

---

(١) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» ، كما في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزّي: (٣/ ٩٠٨).

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي: (١/ ٧٢٥ ، ٧٢٦).

يُقال: «اخْتَلَطَ الشَّيءُ بالشَّيءِ»؛ أي: امتزج. ويُقال: «فلانٌ اخْتَلَطَ عقلُه»؛ أي: تَغَيَّر مِن الأحسن إلى الأَرْدَأ[١].

ثانياً: في الاصطلاح:

هو اختلالٌ يَطرَأُ على الرَّاوي الضَّابطِ، ويُفسِد عَقْلَه بسببه؛ وذلك لأسبابٍ مثل: كِبَرِه في السِّنِّ، أو لذَهَابِ بصرِه، أو لضَيَاعِ كُتُبِه أو لاحتراقِها، أو سَرِقةِ مالِه، ونحوِ ذلك من الأسباب[٢].

(ب) سببُ اعتبارِ «الاختلاطِ» عِلَّةً في الحديث:

لأنه يختلط على الرَّاوي أحاديثُ رواها عن شيخِه مع أحاديث رواها عن شيخٍ آخَر، أو تَختلِطُ عليه أحاديثُ سَمِعَها من شيخٍ واحدٍ فلا يهتدي للتمييز بينها، فيرويها على التَّوَهُّم[٣]، وهكذا تَدخُل «العِلَّةُ» في الحديث من هذا الطريق.

(ج) مثالٌ لوقوع «العِلَّة» في الحديث بسبب اختلاط الرَّاوي:

روى الإمامُ أحمد بن حَنْبَل، عن يزيد بن هارُوْن، عن حَمَّاد بن سَلَمَة، عن الأَزْرَق بن قَيْسٍ، عن ذَكْوَان، عن أُمِّ سَلَمَة رضي الله عنها، قالت: صَلَّى رسولُ الله ﷺ العَصْرَ، ثم دَخَل بيتي فصَلَّى رَكْعَتَيْن، فقلتُ: يا رسولَ الله! صَلَّيْتَ صلاةً لم تكن تُصَلِّيها؟ فقال: «قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ فَشَغَلَنِيْ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ كُنْتُ أَرْكَعُهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ». فقلتُ: يا رسولَ الله! أفنقضيهما إذا فاتتا؟، قال: «لا»[٤].

رُوَاةُ سَنَدِ هذا الحديث كلُّهم ثِقَاتٌ، لكنَّ فيه عِلَّةً، هي: أنَّ «حَمَّاد

---

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ١٢٨، ١٢٩).
(٢) الميسَّر في علم الرجال: للمؤلِّف، ص: ١٩٣.
(٣) العلة وأجناسها عند المحدِّثين: للباحو، ص: ٢٣٩.
(٤) مسند الإمام أحمد: (٤٤/ ٢٧٦، ٢٧٧)، برقم: (٢٦٦٧٨).

ابن سَلَمَة» ثقةٌ جليلٌ ، احْتَجَّ به الإمامُ مُسْلِمٌ في روايته عن ثابت البُنَانِيِّ ، وروى له مقروناً مع غيره ، ولكنه اختلط في آخِر عُمُرِه ، و«يزيدُ بن هارُوْن» مُتأخِّرُ السَّمَاعِ منه ، يُخَشَى أن يكون سمع مِن حَمَّاد بن سَلَمَة بعد الاختلاط[١].

(د) حُكْمُ روايةِ الْمُختلِط:

قال الحافظُ ابن حَجَرٍ: «والْحُكْمُ فيه أنَّ ما حَدَّث به قبل الاختلاطِ إذا تَمَيَّز؛ قُبِلَ ، وإذا لم يتميَّز؛ تُوُقِّفَ فيه. وكذا مَن اشتبه الأمرُ فيه ، وإنَّما يُعْرَف ذلك باعتبار الآخِذين عنه»[٢].

● **السَّبَبُ الْخَامِسُ: التَّدْلِيْسُ:**

(أ) تعريفُ «التدليس» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«التَّدْلِيسُ» مصدرُ «دَلَّسَ يُدَلِّسُ» ، ومعناه: إخفاءُ العَيْبِ ، أو التَّمْوِيهُ ، يُقال: «دَلَّسَ فلانٌ في البَيْع ، أو في كلِّ شيءٍ»؛ أي: لَمْ يُبَيِّنْ عَيْبَه[٣].

ثانياً: في الاصطلاح:

هو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد ، وتحسينٌ لظاهِرِه[٤]؛ أي: التمويهُ في إسناد الحديثِ ، أو رُوَاتِه[٥].

(ب) سببُ اعتبارِ «التدليسِ» عِلَّةً في الحديث:

«التدليسُ» يُوهِم صِحَّةَ السَّنَدِ وهو غيرُ صحيحٍ ، لذلك فهو يَدخُل في

---

(١) انظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» لنور الدين للهيثمي: (٢/ ٢٥٣).
(٢) نزهة النظر: لابن حجر ، ص: ١٠٥.
(٣) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ٢٨٧ ، ٢٨٨).
(٤) تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان ، ص: ٧٩.
(٥) أصول الجرح والتعديل: للدكتور نور الدين عتر ، ص: ١٢٠.

أسباب وقوع العِلَّة في الحديث[١].

(ج) أقسام التدليس:

للتدليس قِسْمان[٢] ، وهما: «تدليسُ الإسناد» ، و«تدليسُ الشُّيوخ» ، وهذا تعريفُ كُلٍّ منهما:

القسم الأوَّل: تدليسُ الإسنادِ:

هو أن يَروِي الرَّاوي عمَّن لَقِيَه ما لَمْ يَسْمَعْه منه بصِيْغَةٍ تَحتمِل السَّمَاعَ وعدمَه[٣] ، مثلاً أن يقول: «عن فُلانٍ قالَ» ، أو «أنَّ فُلاناً قالَ» ، أو «قالَ فُلانٌ» ، ليُوهِمَ غيرَه أنه سَمِعَه منه[٤].

مثالُه:

قال الحافظُ ابن الصَّلاح: رُوِّيْنا عن عليّ بن خَشْرَم ، قال: كُنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة ، فقال: «الزُّهْرِيُّ». فقِيل له: «حَدَّثَكم الزُّهْرِيُّ؟». فسَكَت ثم قال: «الزُّهْرِيُّ». فقِيْل له: «سَمِعْتَه مِن الزُّهْرِيِّ؟» ، فقال: «لا ، لم أَسْمَعْه مِن الزُّهْرِيِّ ، ولا مِمَّن سَمِعَه مِن الزُّهْرِيِّ ، حَدَّثَنِي عبدُ الرَّزَّاق ، عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ»[٥].

وفي هذا المثالِ ، أَسْقَطَ سفيانُ بن عُيَيْنَة اثنَيْن من الرُّواة بينه وبين ابن شِهاب الزُّهْرِيِّ كما ظَهَر ذلك في جوابه ، وهما: عبدُ الرَّزَّاق الصَّنْعانِيّ ومَعْمَرُ بن راشِدٍ البَصْرِيّ.

---

(١) انظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» للدكتور عتر ، ص: ٦٣.

(٢) وغيرهما فله أقسامٌ أخرى ، لقد ذكرتُها بالتفصيل في كتابي: «المدخل إلى دراسة علوم الحديث» ، انظر: صفحة: ٧٧٢.

(٣) انظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر: (٢/ ٦١٤).

(٤) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ، ص: ٧٣.

(٥) انظر: المصدر السابق ، ص: ٧٣.

القسم الثاني: تدليسُ الشُّيوخ:

هو أن يَروِي الرَّاوي عن شيخٍ حديثاً سَمِعَه منه ، فيُسَمِّيه ، أو يُكَنِّيه ، أو يَنْسِبُه ، أو يَصِفُه على خِلاف ما اشتهر به بين الناس لِكَيْلا يُعرَف[١].

وأخطَرُه: أنْ يروي عن راوٍ ضعيفٍ ويُسَمِّيْه أو يَكْنِيَه بما يُعرَف به ثِقَةً.

مثالُه:

مَثَّل له الحافظُ ابن الصَّلاح بِما كان يَفعَلُه أبو بَكْر بن مُجاهِد الْمُقرِئ ، حيثُ كان يحدِّث عن شيخه أبي بَكْر عبد الله بن الإمام أبي داود السِّجِسْتانِي ، فيقول: «حَدَّثَنا عبدُ الله بن أبي عبد الله» ، وهو يُريد بذلك «عبدَ الله ابن الإمام أبي داود السِّجِسْتانِي» (صاحِب السُّنَن) الذي ضَعَّفه والدُه.

فذكر أبو بَكْر «أبا داود» بكنيةٍ وهو غيرُ معروفٍ بها ، لكَيْلا يُعرَف «عبدُ الله ابن أبي عبد الله» هذا مَن هو[٢].

وفي هذا القِسم من التَّدليس ، يُوجَد إخفاءُ عَيْبٍ في السَّنَد.

● **السَّبَبُ السَّادِسُ: التَّصْحِيْفُ:**

(أ) تعريفُ «التصحيفِ» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«التصحيفُ» مصدرُ «صَحَّفَ يُصَحِّفُ» ، ومعناه: تغييرُ اللَّفْظِ حتى يتغيَّر المعنى المرادُ من الْمَوضِع ، وأصلُه: الخطأ[٣].

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ، ص: ٧٤.
(٢) انظر: المصدر السابق ، ص: ٧٤.
(٣) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٨/ ٢٠٤).

ثانياً: في الاصطلاح:

هو تغييرُ الكلمةِ في الحديث إلى غير ما رَوَاه الثِّقَاتُ لفظاً ومعنًى[١].

(ب) سببُ اعتبارِ «التَّصْحِيفِ» عِلَّةً في الحديث:

وقد وقعت مِن أكابر الْحُفَّاظ والثِّقَات تصحيفاتٌ يُستَغْرَب مثلُها مِن مثلهم، مِمَّا جَعَل العلماءَ أن يَعُدُّوا هذا النَّوْعَ سبباً من أسباب العِلَّةِ في الحديث.

(ج) أقسامُ «التَّصْحِيفِ»:

ينقسمُ «التصحيفُ» باعتبار مَوقعِه بالحديث إلى سِتَّة أقسامٍ، وهي: «تصحيفٌ في الإسناد»، و«تصحيفٌ في اللَّفْظ»، و«تصحيفٌ في الْمَتْن»، و«تصحيفٌ في البَصَر»، و«تصحيفٌ في السَّمْع»، و«تصحيفٌ في المعنى»[٢]، وأكتفي هنا بتعريف «التصحيف في الإسناد» و«التصحيف في اللَّفْظِ»، وهما مِن أهَمِّ أنواع التصحيف التي تقع العِلَّةُ لأجلها في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه.

١) التَّصْحِيفُ في الإسْنَادِ:

مثالُه:

حديثُ شُعْبَةَ بن الْحَجَّاج عن العَوَّام بن مُرَاجِم، عن أبي عُثمان النَّهْديِّ، عن عثمانَ بنِ عَفَّان، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوْقَ إِلَى أَهْلِها... الحديث».

وَقَع ليَحْيَى بن مَعِيْن في هذا الإسنادِ تصحيفٌ فقال: «ابنُ مُزَاحِم»

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور عتر، ص: ٤٤٤.

(٢) انظر تعريفات هذه الأقسام مع الأمثلة التوضيحية في كتابي «المدخل إلى دراسة علوم الحديث»، ص: ٨٥٧.

بالزَّاي والحاء ، فَرُدَّ عليه ، وإنَّما هو «ابن مُرَاجِم» بالرَّاء الْمُهْمَلة والجيم[١] .

٢) التَّصْحِيفُ في اللَّفْظِ :

مثالُه:

أَمْلَى أبو بَكْرٍ الصُّوْلِي (ت٣٣٥هـ) حديثَ أبي أَيّوب السِّخْتِيَاني : «مَنْ صَامَ رَمْضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتّاً مِن شَوَّال . . .» ، فقال فيه : «شَيئاً» بالشِّيْن بدلاً من «سِتّاً» [٢] .

وهذا النوعُ من التصحيف يقع كثيراً من الرُّوَاة[٣] .

● **السَّبَبُ السَّابِعُ: رِوَايةُ الْحَدِيْثِ بالْمَعْنَى:**

يُراد بها : إبدالُ ألفاظِ الحديث ، أو بعضِها بألفاظٍ أخرى لا تُخِلُّ بمعناه الحقيقيّ .

وقد أجازَ جَمَاهِيْرُ العلماء روايةَ الحديث بالمعنى بشرطٍ أن يكون الرَّاوِي بالمعنى عالِماً بلُغَة العرب ، وعالِماً بفُروق دِلَالات الألفاظ ، يُمَيِّز ما يُغيِّر المعنى وما لا يُغيِّره[٤] ، لكنَّ بعض الثِّقَات رَوَوْا الحديث بالمعنى ، فأحالوا معناه بما فهموه ، فأُعِلَّ الحديثُ بسبب ذلك .

مثالُها:

حديثٌ رواه أُسَامَةُ بن زَيْدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال : «لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكافِرَ ،

---

(١) علوم الحديث : لابن الصلاح ، ص : ٢٧٩ .
(٢) المصدر السابق ، ص : ٢٨٢ .
(٣) المصدر السابق ، ص : ٢٨٣ .
(٤) انظر : «الإلماع في أصول الرواية والسماع» للقاضي عياض ، ص : ١٧٤ ، ١٧٨ .

ولاَ الكافِرُ الْمُسْلِمَ»[١]، ورواه هُشَيْمُ بن بَشِير بمعناه، فقال: «لا يَتوارَثُ أهلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»[٢].

قال الحافظُ ابن حَجَرٍ مُعَلِّقاً على هذا الحديث: «وعندي أنه [أي: هُشَيْمٌ] رواه مِن حِفْظه بلفظٍ ظَنَّ أنه يؤدِّي معناه، فلم يُصِبْ، فإنَّ اللَّفْظ الذي أتى به أعَمّ من اللَّفْظ الذي سمعه؛ وسببُ ذلك أنَّ هُشَيْماً سمع من الزُّهْرِيِّ بمكَّة أحاديثَ ولم يسمعها، وعَلِقَ بحِفْظه بعضُها، فلم يكن من الضَّابطين عنه؛ ولذلك لم يخرِّج الشَّيخان من روايته عنه شيئاً»[٣].

● **السَّبَبُ الثَّامِنُ: اخْتِصَارُ الْحَدِيْثِ:**

(أ) تعريفُ «اختصار الحديث» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الاختصارُ» مصدرُ «اختصر يَخْتَصِر»، ومعناه: الإيجازُ، يُقال: «فلانٌ اختصر الكلامَ»؛ أي: أوجزه[٤].

ثانياً: في الاصطلاح:

هو حَذْفُ بعضِ الحديث، والاقتصارُ في الرِّواية على بعضِه.

لقد أجازَ العلماءُ اختصار الحديث بشرطٍ ألَّا يُخِلَّ الْمُختصِرُ بمعناه،

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلمُ الكافرَ ولا الكافِرُ المسلمَ، برقم: (٦٧٦٤). ومسلم في الصحيح، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر.، برقم: (١٦١٤).

(٢) أخرجه النَّسَائِيّ في السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: سقوط الموارثة بين الملتين، برقم: (٦٣٤٨).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/ ٦١٧).

(٤) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ٧٩).

ولا يقطع الكلامَ عمَّا يتعلَّق به؛ لأنه إذا كان كذلك؛ كان بمنْزلة حديثٍ مستقلٍّ.

(ب) مثالُ وُقوع «العِلَّة» بسبب اختصار الحديث:

حديثُ شُعْبَة بن الْحَجَّاج، عن سُهَيْل بن أبي صالِح، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا وُضُوْءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيْحٍ»[(١)].

بينما روى هذا الحديثَ أصحابُ سُهَيْلٍ عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ بهذه الألفاظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فوَجَدَ رِيْحاً بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ؛ فَلَا يَخْرُجْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيْحاً»[(٢)].

و«شُعْبَة بن الْحَجَّاج» لَمَّا اختصر هذا الحديثَ، أخَلَّ بمعناه[(٣)].

● **السَّبَبُ التَّاسِعُ: قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ والْمُمَارَسَةِ لحديثِه:**

لا بُدَّ للرَّاوِي كثيرِ الرِّواية عن شيخٍ: أن يكون له طُوْلُ الصُّحْبَةِ لشيخه، وكثرةُ الْمُلازَمةِ له حتى يَضْبِطَ ما يحدِّث عنه.

لأنه قد يَحدُث أن يلتقي التلميذُ مع شيخه في عَجَلةٍ من الوقت فلا يُتقِن حديثَه؛ فيقع له الغَلَطُ فيما رواه عنه من الأحاديث، ويتسبَّب ذلك للإعلال فيه[(٤)].

---

(١) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الريح، برقم: (٧٥).

(٣) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور عتر، ص: ٥٦، ٥٧.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص: ٥٨.

مثالُها:

ما رواه الإمامُ أبو داود في سُنَنه[١] عن عبد الله بن مُحَمَّد النُّفَيْلِيّ ، عن عَبَّاد بن العَوَّام ، عن سفيان بن حُسَيْن ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سالِم بن عبد الله بن عُمَر ، عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كَتَب رسولُ الله ﷺ كِتَابَ الصَّدَقةِ ، فلم يُخرِجه إلى عُمَّاله حتى قُبِضَ ، فقَرَنَه بسَيْفه ، فعَمِلَ به أبو بَكْرٍ حتى قُبِضَ ، ثم عَمِلَ به عُمَرُ حتى قُبِضَ ، فكان فيه (في خَمْسٍ مِن الإبِلِ شَاةٌ ، وفي عَشْرٍ شاتَانِ ، وفي خَمْس وعَشَرَة ثلاثُ شِيَاهٍ. . .)».

وهذه السِّلْسِلَةُ: «الزُّهْرِيُّ، عن سالِمٍ، عن أبيه» في غاية الصِّحَّة، وقِيل فيها: إنَّها أصَحُّ الأسانيد مُطلَقاً؛ ولذلك هي تُسَمَّى: «سِلْسِلَةَ الذَّهَب».

لكن ضَعَّف العلماءُ هذا الحديثَ؛ لأنه من رواية «سفيان بن حُسَيْن الواسِطيِّ» عن الزُّهْرِيِّ. و«سفيانُ بن حُسَيْن» ثِقَةٌ ، لكنه ضُعِّفَ في الزُّهْرِيِّ؛ لكَوْنِه لم يُتقِن حديثَ الزُّهْرِيِّ ، فقد لقيه مَرَّةً في موسم الْحَجِّ فقط ، وسَمِعَ منه ، ثم حَدَّث عنه أحاديثَ وَقَع له فيها الغَلَطُ[٢].

● **السَّبَبُ العَاشِرُ: تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَب:**

وكثيراً ما يَغلَط الرَّاوي في الأسْماء ، فيَقلِب اسْماً باسمٍ ، أو يصحِّفه ، أو يشتبه عليه راوٍ بآخَر ، وأشَدّه إذا اشتبه عليه ضعيفٌ بثِقَةٍ ، فيصحِّح الواقفُ على الحديثِ السَّنَدَ ، ولا ينتبه لِمَا غَلِطَ فيه مِن ذلك؛ ولذا قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: «ومَن تَهاوَن في معرفة الأسامي؛ أورثه مثلُ هذا الوَهَمِ»[٣].

---

(١) في كتاب: الزكاة ، باب: في زكاة السائمة ، برقم: (١٥٦٨).
(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (٢/ ٦٦٤).
(٣) معرفة علوم الحديث: للحاكم ، ص: ١٧٨.

مثالُه:

روى الإمامُ أبو داود في سُنَنه[١] من طريق حُسَيْن بن عليٍّ ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن الأَشْعَث الصَّنْعاني ، عن أَوْس بن أَوْسٍ ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِيْهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيْهِ قُبِضَ ، وَفِيْهِ النَّفْخَةُ ، وَفِيْهِ الصَّعْقَةُ ، فَأَكْثِرُواْ عَلَيَّ مِنَ الصَّلاَةِ فِيْهِ ، فإنَّ صَلاَتَكُمْ مَعْرُوْضَةٌ عَلَيَّ».

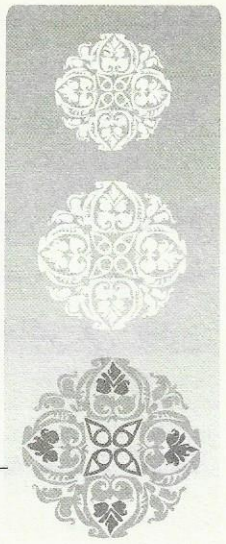
وفي رُوَاة هذا الحديثِ: «عبد الرحمن بن يزيد بن جابر» ثِقَةٌ ، و«عبد الرحمن بن يزيد بن تَمِيْم» ضعيفٌ ، فيُخطِئ الكثيرون في اسْمه ويجعلونه ابنَ جابر الثِّقَة ، فيتوهَّم الواقفُ على حديثهم صِحَّةَ الحديث ، وفيه ما فيه من الضَّعْف[٢].

هذه هي بعضُ أهَمّ الأسباب التي لأجلها تقع العِلَلُ في الأحاديث.

* * *

---

(١) في كتاب: الصلاة ، باب: تفريع أبواب الجمعة ، برقم: (١٠٤٧).
(٢) العلة وأجناسها عند المحدّثين: للباحو ، ص: ١٤٠.



المبحث الثاني

أجناسُ العِلَلِ في الحديث

المطلب الأوّل: تعريفُ «الأجناس» لغةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الأجناسُ» و«الْجُنُوْسُ» كِلاهما جمعُ «جِنْسٍ» ، وهو الضَّرْبُ من كلِّ شيءٍ[1].

ثانياً: في الاصطلاح:

هو اسمٌ دالٌّ على كثيرِينَ مُختلِفِينَ بأنواع[2] ، فهو أعَمُّ من النَّوْع ، فالحيوانُ جِنْسٌ، والإنسانُ نوعٌ، قال مَجْد الدين الفَيْرُوْزآبادِيّ (ت٨١٧هـ): «وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشَّيء ، فالإبِلُ جِنْسٌ من البَهَائِم العُجْمِ»[3].

المطلب الثاني: تعريفُ أجناس العِلَل في الحديث:

أجناسُ العِلَل كثيرةٌ يَتعسَّر عَدُّها وإحصاؤُها ، وكذلك يتعذَّر وَصْفُها وتِبيانُها ، وقد ذَكَر الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ في كتابه «معرفة علوم الحديث»[4] عشرةَ أجناسٍ لعِلَل الحديث.

---

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٣/ ٢١٥).

(٢) كتاب التعريفات: للجرجاني ، ص: ١٠٧.

(٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي ، ص: ٥٣٧.

(٤) انظر صفحات من ١١٣ ، إلى ١١٩.

ثم جاء الحافظُ جلال الدِّين السُّيُوْطِيُّ (ت٩١١هـ) فلَخَّص كلامَ الحاكِم في «تدريب الرَّاوِي» بما يُفيد في توضيحه وحُسْنِ فهمِه ، وأُورِد هنا ما لَخَّصه السُّيُوْطِيُّ من تلك الأجناس مع سَوْق كلام الحاكِم في بعض الْمَواضِع[١] .

● **الجنس الأوّل: أن يكونَ السَّنَدُ ظاهِرُه الصِّحَّة ، وفيه مَنْ لا يُعْرَفُ بالسَّمَاع عمَّن رَوَى عنه :**

مِن الأمثلة على ذلك :

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيّ[٢] بسَنَده عن مُوْسَى بن عُقْبَة ، عن سُهَيْل بن أبي صالِح ، عن أبيه[٣] ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال : «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً كَثُرَ فيه لَغَطُه فقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُوْمَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوْبُ إِلَيْكَ ؛ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ» .

فرُوِيَ أنَّ الإمامَ مُسْلِماً جاء إلى الإمام البُخَارِيّ ، وسأله عنه فقال : «هذا حديثٌ مَلِيحٌ ، إلاَّ أنه معلولٌ ، حَدَّثنا به مُوْسَى بن إسماعيل ، ثنا وُهَيْبٌ ، ثنا سُهَيْلٌ عن عَوْنِ بن عبد الله قولَه ، وهذا أَوْلَى ؛ لأنه لا يُذكَر لِمُوْسَى بن عُقْبَة سَماعٌ من سُهَيْلٍ» .

سببُ العِلَّةِ في الحديث :

سببُ «العِلَّة» في هذا الحديثِ : الانقطاعُ بين مُوْسَى بن عُقْبَة وبين سُهَيل بن أبي صالِحٍ ، فلم يُذكَر لِمُوْسَى بن عُقْبَة سَماعٌ من سُهَيْل ، كما

---

(١) انظر : «تدريب الراوي» للسيوطي : (٢/ ٤٢٢ ، ٤٢٧) .

(٢) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص : ١١٣ .

(٣) هو : ذكوان أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات المدني (ت١٠١هـ) : ثقةٌ ثبتٌ ، أخرج له الجماعة . (انظر : «تقريب التهذيب» لابن حجر ، ص : ٢٣٨) .

ذكر الحاكِمُ عقب إيرادِه هذا الحديثَ.

● **الجنس الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وَجْهٍ رواه الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ ، ويُسْنَدُ من وَجْهٍ ظاهِرُه الصِّحَّة:**

يعني: أن يُرْوَى حديثٌ بسنَدَيْن ، أحدُهما مُتَّصِلٌ والآخَرُ مُرْسَلٌ ، فيأتي الرَّاوِي فيُدرِجُهما ، ويَجمَعهما سَنَدٌ واحدٌ موصولٌ ، وفي الْمُرسَل زيادةٌ على الْمُتَّصِل[1].

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيّ[2] بسَنَده مِن حديث قَبِيْصَةَ بنِ عُقْبَةَ ، عن سفيان الثَّوْرِيِّ ، عن خالِد الْحَذَّاء ، وعاصِم بن سُليمان الأحْوَل ، عن أبي قِلاَبَة ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُوْ بَكْرٍ ، وأَشَدُّهُمْ في دِيْنِ اللهِ عُمَرُ ، وأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَان ، وأَقْرَأُهُمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وأَعْلَمُهُمْ بالْحَلاَلِ والْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وإنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيْناً ، وإنَّ أَمِيْنَ هَذِهِ الأُمَّةِ أبو عُبَيْدَة».

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

سببُ عِلَّةِ هذا الحديثِ: الإرسالُ ، فلو صَحَّ إسنادُ هذا الحديثِ لأُخْرِجَ في الصحيح. وإنَّما روى هذا الحديثَ خالِدٌ الْحَذَّاء عن أبي قِلاَبَة مُرسَلاً.

قال الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيّ: «وأسندَ ووَصَل [خالِدٌ الحذَّاء]: (إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيْناً ، وَأَبُوْ عُبَيْدَة أَمِيْنُ هَذِهِ الأُمَّةِ). هكذا رواه البَصْرِيُّوْنَ الْحُفَّاظُ عن

---

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور عتر ، انظر: حاشية رقمها: (١) في صفحة: ٣٦.

(٢) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٤.

خالِد الْحَذَّاء ، وعاصِم جميعاً»[١].

فالعِلَّةُ هنا تَعارُضُ الوَصْلِ والإرسالِ ، حيثُ إنَّ خالداً الْحَذَّاء روى حديثَ «أَرْحَمُ أُمَّتِيْ» إلى آخِره مُرْسَلاً ، وروى حديثَ «إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيْناً . . .» مُسْنَداً؛ أي: مُتَّصِلاً، فجاء الرَّاوِي عن خالِدٍ وهو سفيان الثَّوْرِيّ أو قَبِيْصَة بن عُقْبَة ، فجَمَع الحديثَين وجَعَل إسنادَهما واحداً مُتَّصِلاً ، دون أن يُميِّز «الْمُرسَل» من «الْمُتَّصِل» ، وهو نوعٌ من الإدراج في السَّنَد[٢].

● **الجنس الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابِيٍّ ، ويُرْوَى عن غيره لاختلاف بلاد رُوَاتِه ، كرِواية الْمَدَنِيِّيْن عن الْكُوْفِيِّيْن:**

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[٣] بسَنَده من حديث مُوْسَى بن عُقْبَة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بُرْدَة ، عن أبيه[٤] مرفوعاً: «إنِّيْ لأَسْتَغْفِرَ اللهَ ، وأَتُوْبَ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ».

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

سببُ عِلَّةِ هذا الحديث: الْخَطَأُ في اسم الصحابيِّ؛ لأنه محفوظٌ من رواية أبي بُرْدَة عن الأَغَرِّ الْمُزَنِيّ.

قال الحاكِمُ: حَدَّثنا أبو جعفر مُحَمَّد بن صالِح بن هانِئ قال: ثنا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن يَحْيَى قال: ثنا أبو الرَّبيع قال: ثنا حَمَّادُ بن زيد عن ثابتٍ البُنَانِيّ قال: سمعتُ أبا بُرْدَةَ يحدِّث عن الأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ ، وكانت له

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري ، ص: ١١٥.

(٢) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للشيخ عتر ، انظر حاشية رقمها (١) ، في صفحة: ٣٧.

(٣) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٤ ، ١١٥.

(٤) هو أبو مُوْسَى الأشعري رضي الله عنه.

صُحْبَةٌ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ[١] عَلَى قَلبِيْ فأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ».

وقال: «رواه مُسْلِمُ بن الْحَجَّاج في الصحيح عن أبي الرَّبِيْع، وهو الصحيحُ المحفوظُ، ورواه الْكُوْفِيُّوْنَ أيضاً: مِسْعَرٌ، وشُعْبَة، وغيرُهما عن عَمْرو بن مُرَّة، عن أبي بُرْدَة هكذا»[٢].

فالخطأُ في رواية المثالِ حَصَل بانتقال ذِهْنِ الرَّاوِي من «الأَغَرِّ الْمُزَنِيّ» إلى «أبي مُوْسَى الأَشْعَرِيّ»؛ لأنه هو ومُوْسَى بن عُقْبَة لم يُتقِن حديثَ أبي إسحاق، فلمَّا وَصَل إلى أبي بُرْدَة قال: «عن أبي مُوْسَى»، لكثرة ما يروي أبو بُرْدَةَ عن أبيه، وهو: أبو مُوْسَى الأَشْعَرِيّ.

ومثلُ هذا السَّنَدِ يُعَبِّر عنها أهلُ الحديث بقولهم: «فلانٌ سَلَك الْجَادَّة»، وقد سبق الكلامُ في ذلك في المبحث السابق.

فالعِلَّةُ هنا قادِحَةٌ في السَّنَد غيرُ قادِحَةٍ في الْمَتْن؛ لأنه انتقل من صَحَابِيٍّ إلى صَحَابِيٍّ.

● **الجنس الرابع: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صَحَابِيٍّ فيُرْوَى عن تابِعِيٍّ يقع الوَهَمُ بالتصريح بما يقتضي صُحْبَتَه، بل ولا يكون معروفاً من جِهته:**

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[٣] بسَنَده من حديث زُهَيْر بن مُحَمَّد عن عثمان بن سُليمان، عن أبيه: أنه «سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يَقرَأ في المغرب بالطُّوْرِ».

---

(١) أي: ما يَتغَشَّى قلبي. والمقصودُ بذلك ما يحصل له من السهو.

(٢) أي: عن الأغَرِّ.

(٣) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، ص: ١١٥.

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

وقعت العِلَّةُ في هذا الحديثِ بسبب الاختلافِ على الرُّوَاة ، وقد أعَلَّه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ بثلاث عِلَلٍ ، وهي:

١) أنَّ الرَّاوِي أخطأَ في اسم أحد رُوَاة الحديثِ ، وهو قولُه: «عن عثمان بن سُليمان» ، وإنما هو: «ابن أبي سُليمان».

٢) أنَّه سَقَط راوٍ من السَّنَد ، وهو: نافعُ بن جُبَيْر بن مُطْعِمٍ.

قال زُهَيْرُ: «عن عثمان عن أبيه».

والصَّوَابُ: «عن عثمان عن نافع بن جُبَيْر بن مُطْعِمٍ عن أبيه».

٣) أنَّه تَركَّب على الخطأِ السَّابِقِ خطأٌ آخَر ، وهو أنه لَمَّا سَقَط نافِعٌ انصرف قولُه: «عن أبيه» إلى «أبي عثمان» الذي هو «سُليمان» ، وسُليمان لم يَسمَع من النبيِّ ﷺ.

والصَّوَابُ فيه: «عن نافعٍ عن أبيه» [١].

● **الجنس الخامس: أن يكون الحديثُ رُوِيَ بالعَنْعَنَة[٢] ، وسَقَط منه رَجُلٌ دَلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظةٌ:**

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[٣] بسنده من حديث يُوْنُسَ بن يزيد الأَيْلِيِّ ، عن ابن شِهَاب الزُّهْرِيِّ ، عن عليِّ بن الْحُسَيْن ، عن رجالٍ من الأنصار: «أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ فرُمِيَ بنَجْمٍ فاسْتَنَارَ...» الحديث.

---

(١) انظر: «العلة وأجناسها عند المحدثين» للباحو ، ص: ٢٨٠.

(٢) العَنْعَنَةُ: هي كلُّ حديثٍ استُعملَت فيه صيغةُ «فلان عن فلانٍ» من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السَّماع.

(٣) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٦.

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

وسببُ عِلَّةِ هذا الحديث: التقصيرُ بالإسناد وإسقاطُ رجالٍ منه. و«يونس» على حِفْظه وجلالةِ مَحَلِّه قَصَّر به، وإنَّما هو عن عبد الله بن عَبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «حَدَّثَنِي رجالٌ من الأنصار». وهكذا رواه سفيانُ بنُ عُيَيْنَة، ويونسُ من سائر الرِّوايات، وشعيبُ بن أبي حَمْزَة، وصالِح بن كَيْسَان، والأوزاعِيُّ وغيرُهم عن ابن شِهَاب الزُّهْرِيِّ.

قال الحاكِمُ: «وهو مُخَرَّجٌ في الصحيح»[(١)].

وقعت العِلَّةُ هنا في رواية ابن وَهْبٍ عن يونس أنه روى هذا الحديثَ عن عليِّ بن الْحُسَيْن عن رجالٍ من الأنصار ولم يذكر ابنَ عَبَّاس. والصَّوابُ: عن عليِّ بن الْحُسَيْن، عن ابن عَبَّاس، قال: «حَدَّثَنِي رجالٌ من الأنصار».

فالعِلَّةُ هنا قادِحَةٌ في الإسناد الذي لم يُذكَر فيه ابنُ عَبَّاس، غيرُ قادِحَةٍ في الْمَتْن[(٢)].

● **الجنس السادس: أن يُختَلفَ على رَجُلٍ بالإسناد وغيرِه، ويكونَ المحفوظُ عنه ما قابَلَ الإسناد[(٣)]:**

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[(٤)] بسَنَده من حديث عليِّ بن الْحُسَيْن بن

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١١٦.
(٢) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للشيخ عتر، انظر: حاشية رقمها: (٢)، في صحفة: ٤٠.
(٣) المراد بـ: «الإسناد» الاتصالُ، وما قابل الإسناد هو «الانقطاع».
(٤) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، ص: ١١٦.

واقدٍ عن أبيه[١] ، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ ، عن أبيه[٢] ، عن عُمَر بن الْخَطَّاب رضي الله عنه قال: قلتُ: يا رسولَ الله! مالَكَ أَفْصَحُنا ، ولم تَخرُج من بين أَظْهُرِنا؟ قال: «كانَتْ لُغَةُ إسْمَاعِيْل قَدْ دَرَسَتْ ، فَجَاءَ بِهَا جِبْرَائِيْلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إلَيَّ فَحَفَّظَنِيْهَا».

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

قال الحاكِمُ: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ عجيبةٌ ، حَدَّثَنِي أبو عبد الله مُحَمَّد بن العبَّاس الضَّبِّيّ - رحمه الله - مِن أصل كتابه، قال: أخبرنا أحمدُ بن عليِّ بن رَزِيْن الفَاشَانِيّ مِن أصل كتابه قال: حَدَّثَنا عليُّ بن خَشْرَم قال: حَدَّثَنا عليُّ بن الْحُسَيْن بن واقِدٍ قال: بَلَغني أنَّ عُمَرَ بن الْخطَّاب قال: يا رسول الله! إنَّك أفْصَحُنا ، ولم تَخرُج من بين أَظْهُرِنا؟ فقال له رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لُغَةَ إسْمَاعِيْلَ كَانَتْ قَدْ دَرَسَتْ ، فَأَتَانِيْ بِهَا جِبْرَائِيْلُ ، فَحَفَّظَنِيْهَا»»[٣].

فالعِلَّةُ في هذا الحديثِ الانقطاعُ ، حيثُ إنَّ راويه رواه بسَنَدٍ ظاهِرُه الاتِّصال ، ثُمَّ تبيَّن بجمع الطُّرُقِ أنه لم يَسمَعه مِن شيخه؛ بل بَلَغه عنه.

● **الجنس السَّابع: الاختلافُ على رَجُلٍ في تسمية شيخِه ، أو تجهيلِه:**

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[٤] بسَنَده من حديث ابن شِهَاب الزُّهْرِيِّ ، عن سفيان الثَّوْرِيِّ ، عن حَجَّاج بن فُرَافِصَةَ ، عن يَحْيَى بن أبي

---

(١) هو: الحسين بن واقد المروزي ، أبو عبد الله القاضي (ت١٥٩هـ): ثقةٌ له أوهامٌ ، أخرج له البخاري في التاريخ ، ومسلمٌ في صحيحه ، وأصحاب السنن. (انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر: ٢٠٦).

(٢) وهو: بريدة بن الْحُصَيب الأسلمي الصحابي رضي الله عنه.

(٣) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري ، ص: ١١٦.

(٤) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٦.

كثير ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه مرفوعاً: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ[١] ، والفَاجِرُ خِبٌّ[٢] لَئِيمٌ».

سببُ العِلَّة في الحديث:

وعِلَّتُه ما أُسْنِدَ عن مُحَمَّد بن كَثِيْرٍ: حدَّثنا سفيانُ عن حَجَّاجٍ ، عن رجلٍ ، عن أبي سَلَمَة . . . فذَكَر الحديث.

وقال الحاكِمُ: «وهكذا رواه عيسى بن يونس ، ويَحْيَى بن الضُّرَيْس عن الثَّوْرِيّ ، فنظرتُ فإذا له عِلَّةٌ؛ أخْبَرَنا أبو العبَّاس مُحَمَّد بن أحمد الْمَحْبُوْبي بمَرْوٍ قال: حَدَّثَنا أحمدُ بن سَيَّار قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن كَثِيْر قال: حَدَّثَنَا سفيانُ الثَّوْرِيّ ، عن الْحَجَّاج ابن الفُرَافِصَة ، عن رجلٍ عن أبي سَلَمَة قال سفيان: أُراه ذَكَر أبا هُرَيْرَة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ»[٣].

فأُبْهِمَ شيخُ حَجَّاجٍ هنا ، وأشار إلى الشَّكِّ في وَصْل الحديث بقوله: أُرَاه ذَكَر أبا هُرَيْرَة».

فالعِلَّةُ في هذا الحديثِ الْجَهَالَةُ في الإسناد ، حيثُ إنَّ راويه رواه مُتَّصِلاً ، ثُمَّ تبيَّن أنه عن رجلٍ مُبْهَمٍ.

● **الجنس الثامن: أن يكون الرَّاوِي عن شخصٍ أدركه ، وسَمِعَ منه ، لكنه لم يَسْمَعْ منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً ، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فَعِلَّتُها أنه لم يسمعها منه:**

أو بعبارةٍ أخرى: فعِلَّتُه تدليسُ راوٍ لإسْماعٍ في الإرسال الْخَفِيِّ.

---

(١) أي: ليس بذي نُكر ، فهو ينخدع لانقياده ولينه. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: ٢/ ٢٩٧).

(٢) هو مَن يسعى بين الناس بالفساد.

(٣) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري ، ص: ١١٧.

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[١] بسَنَده من حديث يَحْيَى بن أبي كَثِيْر، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ رضي الله عنه كان إذا أفْطَرَ عند أهل بيتٍ قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُوْنَ...» الحديث.

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

عدمُ سَماع «يَحْيَى بن أبي كثير» عن أنس بن مالك، فقد ظَهَر من غير وَجْهٍ أنه لم يسمع منه هذا الحديثَ، ثم أسند - يعني الحاكِم - عن يَحْيَى قال: حُدِّثْتُ عن أنس... فذكَره.

قال الحاكِمُ: قد ثَبَت عندنا من غير وَجْهٍ روايةُ يَحْيَى بن أبي كثير عن أنس ابن مالكٍ[٢]، إلاَّ أنه لم يسمع منه هذا الحديثَ، وله عِلَّةٌ: أخبرنا أبو العبَّاس قاسِم بن القاسِم السَّيَّارِيّ، وأبو مُحَمَّد الحسن بن حَلِيم الْمَرْوَزِيَّان بمَرْوٍ قالا: حَدَّثنا أبو الْمُوَجَّه قال: أخبرنا عَبْدَان قال: أخبرنا عبد الله بن الْمُبارَك، قال أخبرنا هِشَامٌ عن يَحْيَى بن أبي كَثِيْرٍ قال: حُدِّثْتُ عن أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أفْطَرَ عند أهل بيتٍ قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُم الصَّائمُوْنَ، وأَكَلَ طَعَامَكُم الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُم الْمَلائِكَةُ»[٣].

فالعِلَّةُ في هذ الحديثِ تدليسٌ، فكان راوِيُه رواه بسَنَدٍ ظاهِرُه الاتِّصال، ثم تبيَّن أنه لم يَسمَعه منه، بل حدَّث به عنه.

---

(١) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، ص: ١١٧.
(٢) أي: سماعاً من أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٣) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١١٨.

● **الجنس التاسع: أن تكون طريقُ الحديثِ معروفةً ، يروي أحدُ رجالِها حديثاً من غير تلك الطَّريق؛ فيقع مَن رواه مِن تلك الطريق ـ بناءً على سلوك الْجَادَّة ـ في الوَهَم:**

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[١] بسَنَده من حديث الْمُنْذِر بن عبد الله الْحِزَامِيِّ ، عن عبد العزيز بن الْمَاجِشُوْن ، عن عبد الله بن دِيْنَارٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصَّلاةَ قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، تَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ . . .» الحديث.

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

سببُ عِلَّة هذا الحديث: سلوكُ راويه «الْمُنْذِرُ بن عبد الله الْحِزَامِيِّ» طُرُقَ الْجَادَّةِ ، وإنَّما هو من حديث عبد العزيز بن الْمَاجِشُوْن: «حَدَّثَنا عبدُ الله بن الفَضْل ، عن الأَعْرج ، عن عُبَيْد الله بن أبي رافِع ، عن عليٍّ». فسَلَك الرَّاوِي الطريقَ السَّهْلَ لقُرْبِه من لِسانه[٢].

● **الجنس العاشر: أن يُروى الحديثُ مرفوعاً من وَجْهٍ ، وموقوفاً من وَجْهٍ[٣]:**

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ[٤] بسَنَده من حديث أبي فَرْوَة يزيدَ بن مُحَمَّد: حَدَّثَنا أبي ، عن أبيه ، عن الأَعْمَش ، عن أبي سفيان ، عن جابرٍ مرفوعاً: «مَنْ ضَحِكَ فِي صَلاَتِهِ يُعِيْدُ الصَّلاَةَ ، وَلاَ يُعِيْدُ الوُضُوْءَ».

---

(١) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٦.
(٢) العلة وأجناسها عند المحدِّثين: للباحو ، ص: ٢٨٦.
(٣) أي: من وجهٍ صحيحٍ فتكون روايةُ الرفع مُعَلَّةً.
(٤) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ، ص: ١١٨.

سببُ العِلَّةِ في الحديث:

وسببُ عِلَّة هذا الحديث: الاختلافُ في الرَّفْع والوَقْف.

قال الحاكِمُ: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ»، ثم ساقَ بسَنَده من طريق وَكِيْع، عن الأَعْمَش، عن أبي سفيان قال: «سُئل جابرٌ عن الرَّجُل: يَضحَك في الصَّلاَةِ، قال: يُعيد الصَّلاَةَ، ولا يُعيد الوضوءَ»[1].

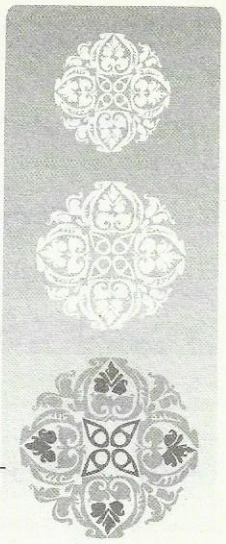
فالعِلَّةُ في الحديث أنه رُوِيَ مرفوعاً وَهَماً، والصحيحُ فيه الوَقْفُ.

هذه عَشَرةُ أهَمّ أجناسٍ لعِلَل الحديث، ذَكَرها الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ في كتابه «معرفة علوم الحديث» وقال: «وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلتُها مِثالاً لأحاديثَ كثيرةٍ معلولةٍ؛ ليهتدي إليها الْمُتَبَحِّرُ في هذا العِلْم؛ فإنَّ معرفة عِلَل الحديثِ من أجَلِّ هذه العلوم»[2].

* * *

(١) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، ص: ١١٨، ١١٩.

(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١١٨.



المبحث الثالث

قواعدُ اكتشاف «العِلَّة» في الحديث

لا تُوجَد لاكتشافِ مَواطِن العِلَل في الأحاديث قواعدُ ثابتةٌ مُطَّرِدَةٌ ، كما يُفهَم مِن كلام الإمام الحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ هذا: «الْحُجَّةُ فيه (أي: في عِلْم العِلَل) عندنا: الْحِفْظُ ، والفَهْمُ ، والمعرفةُ ، لا غير»[1]. وإذا كان واقعُ هذا العِلْمِ هو هذا؛ فلا يُمكِن حَصْرُ قواعد اكتشافِ العِلَل في أسانيد الأحاديث ومتونها؛ إلاَّ ما نجد في كلام بعض أئمَّة هذا الفَنِّ وعلمائه ما يُعِيْنُنا على ذلك ، والذي أذكره فيما يأتي مع الأمثلة.

● **القاعدةُ الأُولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ:**

هذه أهَمُّ قاعدةٍ من قواعد اكتشاف العِلَّة في الحديث ، فالْجَمْعُ بين رواياتِ الحديث ، وتَتَبُّعُ طُرُقِه أو أسانيده ، والنَّظَرُ في اختلاف رُوَاتِه زيادةً ونُقْصاً ، تقديماً وتأخيراً ، رَفْعاً ووَقْفاً ، وَصْلاً وإرسالاً ، فَصْلاً وإدراجاً ، وغيرُ ذلك لا بُدَّ منه؛ حتى يتبيَّن الاتِّصالُ والانقطاعُ ، والرَّفْعُ والوَقْفُ ، والوَصْلُ والإرسالُ ، والإدراجُ والاضطرابُ ، والشُّذُوْذُ والتفرُّدُ ، والتصحيفُ والانقلابُ ، والتقديمُ والتأخيرُ ، وغيرُ ذلك[2] ، وكلُّ ذلك لا يَتأتَّى للباحث إلاَّ بِجَمْع طُرُق الحديث وتَتَبُّعِ رواياته.

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم ، ص: ١٢ ، ١٣.

(٢) العلة وأجناسها عند المحدّثين: للباحو ، ص: ١٠٦.

(أ) أقوالُ الأئمَّة النُّقَّاد في أهمية جَمْعِ طُرُق الحديث وتَتَبُّعِ رواياتِه:

لقد دَأَب الأئمَّةُ النُّقَّادُ على جَمْع طُرُق الحديث وتَتَبُّع رواياته حتى يتبيَّن لهم الخطأُ من الصَّواب، وحَثُّوْا على ذلك تلاميذَهم وطُلَّابَ الحديثِ، وهذه جملةٌ من أقوالهم في ذلك:

١) قال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وَجْهاً ما عَقلْناه»[١].

٢) وقال الإمامُ عليّ بن الْمَدِيْنِيّ: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خَطْؤُه»[٢].

٣) وقال الإمامُ مُسْلِمُ بن الْحَجَّاج (ت٢٦١هـ): «فبِجَمْع هذه الرِّواياتِ، ومُقابَلةِ بعضِها ببعضٍ؛ يَتميَّز صحيحُها مِن سقيمها»[٣].

٤) وقال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ (ت٤٦٣هـ): «السَّبيلُ إلى معرفة عِلَّة الحديث: أن يُجمَعَ بين طُرُقِه، ويُنْظَر في اختلاف رُوَاتِه، ويُعتَبر بمكانهم من الْحِفْظ، ومنْزلتهم في الإتقان والضَّبْط»[٤].

إنَّ في أقوالِهم هذه، دِلَالةً واضحةً على أهمية جَمْع طُرُق الحديثِ وتَتَبُّع رواياته المختلفة، ومُوازَنةِ بعضِها ببعضٍ، ثم النظرِ في النَّقَلَة واختلافهم، ثم وَزْنِ هؤلاء بميزان الترجيح؛ كلُّ هذا من مُهِمَّة المحدِّث الْجِهْبِذ الناقد، ولا يستطيع أن يقوم به عامَّةُ المحدِّثين.

(ب) فوائدُ جَمْع طُرُق الحديث:

ذَكَر الحافظُ ابن حَجَرٍ عدداً من فوائد جَمْع طُرُقِ الحديث، فقال:

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/ ٢٧٠).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٢٧٠).
(٣) كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ٢٠٩.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/ ٢٩٦).

«فائدةُ تَتَبُّعِ طُرُقِ الحديث:

١) الخروجُ من خِلاف من شرط في قبول الخبر أن تَتعدَّد طُرُقه، فقِيْلَ: لاثنين، وقِيْلَ: لثلاثةٍ، وقِيْلَ: لأربعةٍ، وقِيْلَ: حتى يَستحِقّ اسم الشُّهْرَةِ، فكان في جميع الطُّرُقِ ما يحصل المقصودُ لكلٍّ أحدٍ غالباً.

٢) وفي جميع الطُّرُقِ أيضاً، ومعرفة مَن رواها، وكَمِّيَّتها: العِلْمُ بمراتب الرُّوَاة في الكثرة والقِلَّةِ.

٣) وفيها: الاطِّلاعُ على عِلَّة الْخَبَرِ بانكشاف غَلَطِ الغالِط، وبيانِ تدليس المدلِّس، وتوصيلِ الْمُعَنْعِن»[١].

(ج) أمثلةٌ على جَمْع طُرُق الحديثِ وتَتبُّعِ رواياته:

أوّلًا: مثالُ جَمْعِ طُرُقِ الحديث وتَتَبُّعِ رواياتِه للكَشْف عن العِلَّة في السَّنَد:

روى الإمامُ البُخَارِيُّ في صحيحه[٢] وقال: حَدَّثَني إسحاقُ، أخبرنا أبو الْمُغِيْرَة، حَدَّثَنا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ، عن حُمَيْدٍ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ باللاَّتِ والعُزَّى؛ فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ[٣]؛ فَلْيَتَصَدَّقْ».

وهذا الحديثُ ظاهِرُ سَنَدِه الصِّحَّةُ، لكن بعد التأمُّل وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ تبيَّن أنَّ الأَوْزَاعِيَّ لم يسمع هذا الحديثَ من الزُّهْرِيِّ وإنْ صرَّح بالسَّماع

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر: (١٤/ ٨٣).

(٢) في كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، برقم: (٦١٠٧).

(٣) أي: يدعوه إلى القِمار، وهو حرامٌ باتفاق العلماء. (انظر: «فتح الباري» لابن حجر: ١٠/ ٦٤٨).

منه ، فقد وَهِمَ في ذلك أبو الْمُغِيْرَة.

فقد رواه الوليدُ ، وعُمَرُ بن عبد الواحد ، عن الأَوْزَاعِيِّ ، عن الزُّهْرِيِّ مُعَنْعِناً.

ورواه بِشْرُ بن بَكْرٍ وعُقْبَةُ بن عَلْقَمَة البَيْرُوْتِيّ عن الأَوْزَاعِيِّ أنه قال: «بَلَغَني عن الزُّهْرِيِّ».

فالصَّوابُ في هذا الحديث: أنه «عن الأَوْزَاعِيِّ عن رجلٍ مجهولٍ عن الزُّهْرِيِّ» ، ورواه الأَوْزَاعِيُّ مَرّةً مُعَنْعِناً بإسقاط مَن بَلَغه عن الزُّهْرِيِّ ، فظَنَّ أبو الْمُغِيْرَة أنَّ الأَوْزَاعِيَّ سَمِعَه من الزُّهْرِيِّ فصَرَّح بالتحديث ، فوَهِمَ وَهَماً فاحشاً.

ولولا جَمْعُ الطُّرُقِ؛ لم يتمكَّن الباحثُ من الوقوف على هذا.

ثانياً: مثالُ جَمْعِ طُرُقِ الحديث وتَتبُّعِ رواياتِه للكَشْف عن العِلَّةِ في الْمَتْن:

روى الشَّيْخَان البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيْحَيْهِما[1] من طريق مالك بن أنسٍ ، عن حُمَيْدٍ الطَّوِيْل ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن بَيْع الثِّمَار حَتَّى تُزْهِيَ[2] ، فقيل له: وما تُزْهِي؟ قال: «حَتَّى تَحْمَرَّ». فقال رسولُ الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيْهِ؟».

قال الإمامُ الدَّارَقُطْنِيّ: «خالَفَ مالِكاً جماعةٌ منهم: إسماعيلُ بن

---

(١) البخاري في كتاب: البيوع ، باب: إذا باع الثمارَ قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهةٌ فهو من البائع ، برقم: (٢١٩٨). ومسلمٌ في كتاب: المساقاة والمزارعة ، باب: وضعِ الجوائح ، برقم: (١٥٥٥).

(٢) أي: حين تَحْمَرّ وتَصْفرّ. (انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: ١/ ٧٣٨).

جَعْفَر ، وابنُ الْمُبارَك ، وهُشَيْمٌ ، ومَرْوَانُ بن مُعَاوِيَة ، ويزيدُ بن هارون ، وغيرُهم ، قالو فيه: قال أنسٌ: أرأيتَ إنْ مَنَع اللهُ الثَّمَرَةَ».

قال: «وقد أخرجا أيضاً حديثَ إسماعيل بن جَعْفَر عن حُمَيْد ، وقد فصَّل كلامَ أنسٍ من كلام النبيِّ ﷺ»[(١)].

فكان هذا النَّصُّ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيْهِ؟» مُدْرَجاً من كلام أنس بن مالك رضي الله عنه ، وليس هو من كلام النبيِّ ﷺ.

ولا يُمكِن كَشْفُ مثلِ هذا الإدراجِ إلاَّ بجمع طُرُق الحديثِ وتَتَبُّعِ رواياته.

تنبيهٌ:

ومِمَّا يجب الانتباه له هنا جيداً: أنه في مرحلة جَمْعِ طُرُق الأحاديث إذا حَصَل اختلافٌ في الرِّواية بين راوٍ ثِقَةٍ وبين راوٍ ضعيفٍ فلا عِبْرَةَ بالرَّاوي الضعيف أصلاً ، وإنَّما العِبْرَةُ بما كان الاختلافُ في مرويَّات الثِّقَاتِ وحدهم[(٢)].

● **القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: معرفةُ مَدَارِ الإسناد:**

(أ) تعريفُ «مَدَارِ الإسناد» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الْمَدَارُ» اسمُ مكانٍ مِن «دارَ يَدُوْرُ» ، ومعناه: مَوْضِعُ دَوَرَانِ أيِّ شيءٍ[(٣)].

---

(١) الإلزامات والتتبع: للدارقطني ، ص: ٣١٦.
(٢) انظر: «الموقظة في علم الحديث» للذهبي ، ص: ٥٢.
(٣) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ٣٢٤).

ثانياً: في الاصطلاح:

كلمةُ «الْمَدَارِ» إنْ أُضِيْفَت إلى كلمة «الإسناد» (بمعنى السَّنَد) تَدُلُّ على مُلتَقى الأسانيد الفرعية بأصل السَّنَد، فيكون مدارُ الإسنادِ هو: الرَّاوي الذي تلتقي الأسانيدُ عنده مهما تَعَدَّدَتْ ـ اثنان فأكثَرُ ـ فينفرد بالحديث مُطلَقاً عمَّن يتفرَّد به مُطلَقاً، إلى أن يَبلُغ الصحابيَّ أو مَن هو دُوْنَه[١].

(ب) مثالُ مَدَارِ الإسناد:

حديثُ: «إنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّات...»[٢]، ومَدَارُ إسنادِه على «يَحْيَى بن سعيد الأنصاري»، الذي تفرَّد به عن «مُحَمَّد بن إبراهيم التَّيْمِيّ»، وهو عن «عَلْقَمَة بن وَقَّاص اللَّيْثِيّ»، وهو عن «عُمَر بن الْخَطَّاب رضي الله عنه».

فدارت الطُّرُقُ على «يَحْيَى بن سعيد الأنصاري»، ثم رواه عنه الْخَلْقُ الكثيرُ.

(ج) أهميةُ وفوائدُ معرفةِ مَدَارِ الإسناد:

بمعرفة «مَدَارِ الإسناد» يَتعيَّن الرَّاوي الذي تَدُوْرُ عليه أسانيدُ الحديثِ الواحدِ لكشف عِلَلِه والْحُكْمِ عليه، فتَتبيَّن عِلَلُه بتفرُّد ذلك الرَّاوي إنْ لم يكن أهلاً للتفرُّد، أو مُخالَفةِ الرُّوَاة عنه لبعضهم مُخالَفةً تُفضِي إلى اضطرابٍ أو شُذوذٍ أو نَكارةٍ، وما يندرج تحت ذلك من: تَعارُضِ الوَصْل والإرسال، وتَعارُضِ الرَّفْع والوَقْف والإدراج، والوَهَمِ في الأسماء والألفاظ، والزِّيادات، والرِّوايةِ بالمعنى مِن قِبَل أولئك الرُّوَاة عن مَدَار الإسناد الذي تفرَّد بالحديث مُطلَقاً[٣].

---

(١) انظر: «معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، في أول كتاب بدء الوحي.

(٣) معرفة مدار الإسناد: للحسني: (١/ ٣٦).

ومِن خلال «مَدَار الإسناد» استطاع العلماءُ معرفةَ مَن أكثَر النَّاسِ روايةً للحديث عن الأئمَّة الْحُفَّاظ ، وكذلك مَن أكثَرهم في هؤلاء تَثَبُّتاً وضَبْطاً لمروِيَّاتهم ، فثبَّتوا «حَمَّادَ بن سَلَمَة» في ثابت البُنَانِيّ ، و«هِشَامَ ابن حَسَّان» في ابن سِيْرِيْن ، و«سعيد بن أبي عَرُوْبَة» في قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوْسِيّ.

(د) مثالُ الكَشْفِ عن العِلَّة عن طريق معرفة «مَدَار الإسناد»:

«حَمَّادُ بن زَيْدٍ» و«إسماعيلُ بن عُلَيَّة» ، هما من أصحاب الإمام أَيُّوْب السِّخْتِيانِيّ ، إذا اخْتُلِفَ في حديثٍ مرويٍّ عنه فالذي يُقدَّم منهما هو «حَمَّادُ ابن زَيْدٍ» ، قال الإمامُ أحمد بن حَنْبَل: «ما عندي أعلَمُ بحديث أَيُّوْب من حَمَّاد بن زَيْدٍ» [(١)] ، وقال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن: «إذا اختلف إسماعيلُ بن عُلَيَّة وحَمَّادُ بن زَيْدٍ في أَيُّوْب ، كان القولُ قولَ حَمَّادٍ» [(٢)].

ومِمَّا اختُلف فيه «حَمَّاد بن زَيْدٍ» و«إسماعيل بن عُلَيَّة» حديثُ أَيّوب السِّخْتِيانِيِّ عن ابن سِيْرِيْن عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنْجِيْهِ عَمَلُهُ» ، قالوا: ولا أنتَ؟ قال: «وَلاَ أَنَا ، إلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وفَضْلٍ» [(٣)].

وهذا الحديثُ فقد أوقفه إسماعيلُ بن عُلَيَّة ، ورَفَعه حَمَّادُ بن زَيْدٍ ، والقولُ قولُ حَمَّادٍ؛ لأنه أثبَتُ في «أَيُّوْب السِّخْتِيَاني» وأضبَطُ لحديثه مِن

---

(١) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٥١٠).

(٢) المرجع السابق: (١/ ٥١٠).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب: الرقاق ، باب: القصد والمداومة على العمل ، برقم: (٦٠٩٨) عن طريق عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ، ومسلمٌ في الصحيح ، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار ، باب: لن يدخل أحد الجنة بعلمه بل... برقم: (٥١٦٥) ، عن طريق أبي هريرة وجابر وعائشة ، رضي الله عنهم.

إسماعيل بن عُلَيَّة[١] ، فالصَّوابُ أنَّ الحديثَ مرفوعٌ.

فمعرفةُ الرَّاوي الذي يَدُوْرُ عليه الإسنادُ وتعيينُه ، ومعرفةُ الرُّوَاةِ عنه ، وأوثَقِهم فيه ، وأضبَطِهم لحديثه ، وأكثَرِهم جَمْعاً وروايةً عنه ، وأطوَلِهم مُلازَمةً ومُجالَسةً له: قاعدةٌ مُهِمَّةٌ تُعِين الباحثَ على ترجيح الرُّوَاةِ عند الاختلاف ، وتُساعِده على الكشف عن عِلَل الحديث ، ومِن ثَمَّ على الْحُكْم عليه تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً. وبمعرفة ذلك تَكمُل فائدةُ القاعدةِ السَّابقة «جَمْع طُرُق الحديث».

● **القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: معرفةُ أحوالِ الرُّوَاةِ:**

ليس المقصودُ بمعرفة الرُّوَاة هنا معرفةَ الضعيفِ من الثِّقَة؛ لأنَّ العِلَّة لا تَدخُل إلَّا في أحاديث الثِّقَات في الغالب ، بل المقصودُ بذلك معرفة أحوالِ الرُّوَاة في الأمور الآتية:

أوّلًا: معرفةُ شيوخِ الرُّوَاةِ وتلاميذهم:

ولمعرفة ذلك أهميةٌ بالغةٌ؛ إذْ بها يُعرَف السَّنَدُ الْمُتَّصِلُ من المنقطع والمدلَّس. وكما يُستَطاع من خلال ذلك التمييزُ بَيْنَ الْمُجمَلين في السَّنَد.

و«الْمُجمَلُ» هُوَ أن يَكُوْن في السَّنَد راوٍ يروي عن شيخٍ ولا يصرِّح باسم أبيه أو بلَقَبِه ، أو ما يميِّزه مِن غيره من الرُّوَاة الَّذِين رَوَوْا عن هذا الشيخ.

ثانياً: معرفةُ أوطانِ الرُّوَاة:

ولمعرفة ذلك أيضاً أهميةٌ كبيرةٌ وخِصِّيْصَةٌ عاليةٌ؛ إذْ إنَّ بعض الرُّوَاة ضُعِّفُوا في روايتهم عن بعض أصحاب الْمُدُنِ خاصَّةً مثل: إسماعيل بن عَيَّاش الْحِمْصِيِّ (ت١٨١هـ) فهو غايةٌ في الشَّامِيِّيْن ، ومُخَلِّطٌ عن المدنيِّيْن ،

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٥١١).

وقال الْحَاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ: «الكُوْفِيُّوْن إذا رَوَوْا عن الْمَدَنِيِّيْن زَلَقُوا»[١].

ثالثاً: معرفةُ «السَّابِق» و«اللاَّحِق» من الرُّوَاة:

هو أن يَشترِك في الرِّواية عن شيخٍ رَاوِيان متقدِّمٌ ومتأخِّرٌ، ويَتبايَنُ وقتُ وفاتَيْهما تَبايُناً شديداً، فيَحصُل بينهما أَمَدٌ بعيدٌ[٢]، وإنْ كان المتأخِّرُ منهما غير معدودٍ من مُعاصِري الأوَّل وذوي طبقتِه.

ومعرفةُ هذا النوعِ من علوم الحديث له أهميةٌ كبيرةٌ حتَّى لا يُظَنّ انقطاع ما ليس بمنقطعٍ ولا يُجعَل الصَّوابُ خطأً.

رابعاً: معرفةُ الثِّقَاتِ ودرجاتِهم ومراتبِهم وضَبْطِهم وأيّهم الذي يُقدَّم عند الاختلاف:

وهذا الأمرُ مُهِمٌّ للغاية، ومن خِلاله يَتِمُّ الترجيحُ بين الرُّوَاة. وسيأتي التفصيلُ في ذلك في القاعدة الرابعة المسمَّى: «معرفة مراتب الرُّوَاة وطبقاتهم».

خامساً: معرفةُ الْمُتَشابِه من الأسماء وكذا الكُنَى:

كذلك لهذا الأمرِ أهميةٌ بالغةٌ في معرفة الاختلافات؛ لأنه من خِلال معرفة الْمُتَشابِه يتنبَّه الناقدُ إلى عدم الْخَلَطِ بين الرُّوَاةِ، إذْ قد تَتّفِق الأسماءُ ويختلف الشخصُ. وعدمُ المعرفةِ والتمييزِ في ذلك يؤدِّي إلى الْخَلَط. وقد سبق الكلامُ عن ذلك في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث السابق تحت عنوان: «تشابُه الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى..».

سادساً: معرفةُ مَن اشْتَهَرَ بالتدليس والاختلاط مِن الرُّوَاة:

وقد سبق الكلامُ في ذلك مع الأمثلة في «أسباب وقوع العِلَّة في

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٥.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٣١٧.

الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

سابعاً: معرفةُ وَفَياتِ الرُّوَاةِ ومَوالِيدهم:

ومعرفةُ ذلك ضروريةٌ جداً؛ إذْ بها تُعرَف الوِلَادةُ والوفاةُ لكلٍّ من الشَّيخ والتِّلميذ، وتتَّضِحُ صورةُ اتِّصالِ التِّلميذ بالشَّيخ، وإمكانيةُ مُعاصَرتهما من عدمها[١].

وهذه أمورٌ مُهِمَّةٌ جدّاً في معرفة الرُّوَاةِ، ويجب على دارِس هذا العِلْمِ الإلمامُ بها جيِّداً.

● **القاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: معرفةُ مَراتِب الرُّوَاة وطبقاتهم:**

ومن القواعد الْمُهِمَّة التي تُعِين على معرفة العِلَلِ: معرفةُ مراتبِ الرُّوَاةِ وترجيحُ بعضِهم على بعضٍ عند الاختلاف[٢].

ولِيَتّضِح بما ذكرتُه؛ يَحسُن بي أن أضرب لذلك مثالاً للإمام مُحَمَّد بن مُسْلِم بن شِهَاب الزُّهْرِيِّ القُرَشِيّ (ت١٢٤هـ)، الذي عُرِفَ بكثرة الطَّلَبة والتلاميذ، وقد ذكرهم الحافظُ أبو بَكْرٍ مُحَمَّد بن مُوْسَى الحازمي (ت٥٨٤هـ) في رسالته المسمَّاة «شروط الأئمَّة الخمسة»، ووزَّعهم في خمس طبقاتٍ، وهي:

الطبقة الأُوْلَى: جمعت الْحِفْظَ والإتقانَ وطُوْلَ الصُّحْبَةِ للزُّهْرِيِّ، والعِلْمَ بحديثه والضَّبْطَ له، كـ: مالك بن أنس الْمَدَنِيّ، وسفيان بن عُيَيْنَة الكُوْفِيّ، وعُبَيْد الله بن عُمَر بن الْخَطَّاب، ومَعْمَر بن راشِد البَصْرِي، ويونس بن يزيد ابن أبي النَّجَاد الأَيْلِيِّ الْمِصْرِيّ، وعَقِيل بن خالد الأَيْلِيّ، وشُعَيْب بن أبي حَمْزَة الْحِمْصِيّ، ومُحَمَّد بن الوليد الزَّبِيْدِي الْحِمْصِيّ،

---

(١) انظر: «الكشف الحثيث عن علل الحديث» للدكتور محمد سيد شحاتة، ص: ٣٨، ٣٩.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٦٧، ٤٦٨).

وصالِح بن كَيْسَان الْمَدَنِيّ ، وزِياد بن سَعْد الْخُرَاساني ، وغيرهم.

وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزُّهري.

الطبقة الثانية: أهلُ حِفْظٍ وإتقانٍ ولكن لم تَطُلْ صُحْبَتُهم للزُّهْرِيِّ، وإنَّما صَحِبُوه مُدّةً يسيرةً ولم يُمارِسوا حديثَه ، وهم في حِفْظِهم وإتقانهم دُوْنَ الطبقة الأولى، كـ: عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعِيِّ الشَّامِيّ، واللَّيْث بن سَعْد الْمِصْرِيّ ، وعبد الرحمن بن خالد بن مُسَافِر الْمِصْرِيّ ، والنعمان بن راشد الْجَزَرِيّ ، وعَمْرو بن الحارث الْمِصْرِيّ ، وابن جُرَيْج عبد الْمَلِك بن عبد العزيز الْمَكِّي ، وإبراهيم بن سَعْد القُرَشِيّ الْمَدَنِيّ ، وعَمْرو بن دِيْنَار الْمَكِّيّ ، وعُبَيد الله بن عُمَر بن حَفْص الْمَدَنِيّ ، ونحوهم.

وهؤلاء يُخرِج لهم الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه عن الزُّهْرِيِّ.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزُّهْرِيَّ وصَحِبُوه ، ورَوَوْا عنه ، ولكن تُكُلِّمَ في حِفْظهم، كـ: سفيان بن حُسَيْن الوَاسِطِيّ، ومُحَمَّد بن إسحاق الْمَدَنِيِّ، وصالِح بن أبي الأَخْضَر البَصْرِيّ ، وزَمْعَة بن صالِح اليَمَانِيّ ، ونحوِهم.

وهؤلاء يُخرِج لهم الأئمّةُ الثَّلاثَةُ أبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ في سُنَنهم ، وقد يُخرِج لبعضهم الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه مُتابَعةً.

الطبقة الرابعة: قَوْمٌ رَوَوْا عن الزُّهْرِيِّ من غير مُلازَمةٍ ، ولا طُوْلِ صُحْبَةٍ ، ومع ذلك تُكُلِّمَ فيهم مِثل: إسحاق بن يَحْيَى الكَلْبِيّ الْحِمْصِيّ ، ومُعاوِية بن يَحْيَى الصَّدَفِيّ الدِّمَشْقِيّ، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد الْمَكِّي ، والْمُثَنَّى بن الصَّبَاح اليَمَانِيّ ، ونحوِهم.

وهؤلاء قد يُخرِج لبعضهم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في سُنَنه.

الطبقة الخامسة: قَوْمٌ من المتروكين والمجهولين ، كـ: الْحَكَم بن عبد الله الأَيْلِيّ ، وعبد القُدُّوس بن حبيب الكَلَاعِيّ الشَّامِيّ ، ومُحَمَّد بن سعيد الْمَصْلُوب الشَّامِيّ ، وبَحْر السَّقَّا ، ونحوِهم.

فلم يُخرج لهم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ ، ولا الإمامُ أبو داود ، ولا الإمامُ النَّسَائِيُّ في سُنَنهم ، ويُخرج لبعضِهم الإمامُ ابن ماجَهْ في سُنَنه ، ومِن هنا نزلت درجةُ كتابه عن بقية كتب الأصول السِّتَّة لأجل إخراجِه فيه أحاديثَ هؤلاء ، ولم يَعُدّه العلماءُ من الكتب المعتبَرة في الحديث سِوَى جماعةٍ من المتأخِّرين.

وهكذا فإنَّ أهمية معرفة طبقات الرُّوَاة ومراتبهم تَتجلَّى عند التَّعارُض ، فعلى دارِس هذا العِلْمِ أن يَنظُر في أصحاب الرَّاوي والآخِذين عنه ، ودرجاتِهم في الْحِفْظ ، والمقدَّم منهم عند الاختلاف والاضطراب ، والمشتهر منهم بكثرة مُلازَمةِ شيخِه ، ومعرفتِه لحديثه وتَثَبُّتِه فيه[١].

● **القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: النَّظَرُ في استقامةِ الحديثِ وعَدَمِ نَكارَتِه:**

يعني: أن يكون في مَتْن الحديثِ ما تُستنكَر نسبتُه إلى النبِّي ﷺ ، أو في سِياق سَنَدِه ما يُستغرَب ويُستنكَر.

تكون لدى حُفَّاظِ الحديثِ لكثرة مُمارَستهم لهذا العِلْم مَلَكَةٌ قويةٌ في فِقْه المتون ، وسِيَاقِ الأسانيد ، ونَفَسٌ حديثيٌّ في معرفة النصوص النبوية لَفْظاً ومعنىً ، سَنَداً ومَتْناً ، ما يُعِينهم على إدراك نكارةٍ في الحديث ، قال الحافظُ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في معرض وَصْفِه لحال الْجَهَابِذَة النُّقَّاد في هذا الفَنِّ: «وذَوْقُهم حلاوةُ عبارةِ الرسول ﷺ التي لا يُشبِهها غيرُها من ألفاظ النَّاس ، فمِن الأحاديث المرويَّة ما عليه أنوارُ النُّبُوَّة ، ومنها ما وَقَع فيه تغييرُ لفظٍ أو زيادةٌ باطلةٌ ، أو مُجازَفةٌ أو نحو ذلك ، يُدرِكها البصيرُ مِن أهل هذه الصِّناعة»[٢].

ونَكَارةُ الْمَتْنِ تارةً تكون لأجل لَفْظَةٍ فيه ، وتارةً تكون النَّكَارةُ في

---

(١) انظر: «العلة وأجناسها عند المحدِّثين» للباحو ، ص: ١١٥.

(٢) اختصار علوم الحديث: لابن كثير ، ص: ٦١.

دِلالته وفِقْهِه ، وقد يكون السَّنَدُ ظاهِره السَّلامة ، ولكن العِلَّةَ في مَتْنه ، وهذا من أَدَقِّ المسائل وأغمَضِها[١] .

مثالٌ على نَكَارة الحديث:

ما رواه زَيْدُ بن سعيدٍ قال: حَدَّثَنا أبو إسحاق الفَزَارِيّ ، عن الأَعْمَش ، عن مُجاهِدٍ ، عن عبد الله بن عَبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُوْراً فَقَدْ سَرَّنِيْ ، وَمَنْ سَرَّنِيْ فَقَدْ اتّخَذَ عِنْدَ اللهِ عَهْداً . . .» .

وهذا الحديثُ شِبْهُ موضوعٍ مع لطافة إسنادِه؛ وذلك فإنَّ راويه «زَيْد بن سعيد» لا يُوجَد له ذكرٌ في دواوين الضعفاء ، والآفةُ منه[٢] ، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ (ت٧٤٨هـ): «هذا حديثٌ مُنكَرٌ غريبٌ ، مردودٌ لا يحتمله أبو إسحاق [الفَزَارِيّ] ، وزيدٌ الآفةُ منه»[٣] ، وأبو إسحاق الفَزَارِيّ كان إماماً حافظاً ثِقَةً في الحديث .

فمثلُ هذا الحديثِ يَنُصُّ الأئمَّةُ الْحُفَّاظُ من خلال استقرائهم أنه خطأٌ غيرُ محفوظٍ ، ولا يَصِحُّ الحديثُ بهذا الإسناد لغَرابة تركيبِه .

● **القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: جَمْعُ كلامِ أئمَّةِ العِلَلِ في إعلال الحديثِ:**

يعني: أن يتكلَّم في عِلَل الأحاديث أحدُ الأئمَّة النُّقَّاد المعتبَرين ، فلا عِبْرةَ بأقوال غيرِهم في إعلالها وتصحيحِها المبنيَّة على مُجَرَّد احتمالاتٍ عقليةٍ .

فإذا ظهرت لنا صِحَّةُ حديثٍ أو ضَعْفِه بعد النَّظر في إسناده وطُرُقِه ، ووَجَدْنا أنَّ إماماً أو أكثر مِن أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه قد تكلَّم على تصحيح

---

(١) الكشف الحثيث عن علل الحديث: للشحاتة ، ص: ٤٣ .

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٨/ ٥٤٣).

(٣) تذكر الحفاظ: للذهبي: (١/ ٢٧٤).

الحديثِ أو إعلاله بعِلَّةٍ من العِلَل بدُوْن خلافٍ مُعتبَرٍ بينهم ، فإنَّه من المتحتِّم علينا ـ ونحن المتأخِّرون عنهم ـ الأَخْذُ بقولهم وتَرْكُ ما عَدَاه ، فإنَّ تصحيحهم للحديثِ أو إعلالَهم له يُعَدُّ قرينةً لِمَن أتى بعدهم على قُوَّةِ هذا الوَجْهِ على غيره ، أو ضَعْفِه ، حيثُ إنَّ عِلْمهم بالعِلَل والاختلاف على الرُّوَاة وقرائن التَّرجيح ، يجعل إعلالَهم وكذلك تصحيحَهم في أعلى درجات القُوَّة[1] .

لكنَّ ذلك يَختلِف بحسب الإمام ومنهجِه في الْحُكْم على الأحاديث ، وقُوَّةِ كتابه الذي اشترط فيه الصِّحَّةَ بالنِّسْبَة لجانب التصحيح ، فليس حُكْمُ الحاكِم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيِّ ، والإمام البَيْهَقِيِّ ـ مثلاً ـ كحُكْمِ الأئمَّة النُّقَّاد أمثال: ابن الْمَدِيْنِيّ ، والبُخَارِيِّ ، ومُسْلِمٍ ، ويَحْيَى بن مَعِيْن وأحمد بن حَنْبَل .

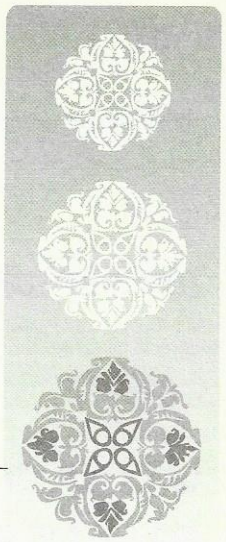
وخلاصةُ القول: إنَّ تَتَبُّع أقوال أئمَّةِ عِلَل الحديث وأحكامِهم على الأحاديث من أهَمِّ طُرُق معرفةِ العِلَّة ، وخاصَّةً بالنِّسْبَة لِمَن أتى بعدهم من المتأخِّرين .

هذه هي بعضُ قواعد مُهِمَّة في إدراك «العِلَل» في سَنَد الحديث ومَتْنه ، ويجب على طالب هذا العِلم الوقوفُ عليها جيّداً .

* * *

---

(١) انظر في ذلك كلامٌ دقيقٌ ونفيسٌ للحافظ ابن حجر في «نكته على كتاب ابن الصلاح»: (٢/ ٦٦١ ، ٦٦٢).



المبحث الرابع

قَرائِنُ إعلالِ الحديث

المطلب الأوّل: تعريفُ «القرائن» في اللُّغَة والاصطلاح:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«القرائنُ» جَمْعُ «قَرِيْنَةٍ»؛ وهي ما يَدُلُّ على شيءٍ[1].

ثانياً: في الاصطلاح:

ما يَدُلُّ على المراد دُوْنَ تصريحٍ؛ وذلك مِمَّا يكون له تَعَلُّقٌ مُباشَرٌ أو غيرُ مُباشَرٍ من الألفاظ والإشارات التي تؤثِّر في توجيه دِلَالةِ اللَّفْظِ أو العِبارَةِ الْمُستعمَلةِ في بيان درجة حديثِ الرَّاوي، أو بيانِ حالِه جَرْحاً وتعديلاً[2].

المطلب الثاني: أهَمُّ القرائن التي يترجَّح بها بعضُ الأحاديث على بعضٍ:

تُعَدُّ هذه القرائنُ من أهَمّ وسائل الكَشْف عن العِلَل القادحة في الحديث عند الاختلاف بين الرُّوَاة، وهذه القرائنُ أكثَرُ مِن أن تُحصَى، وليس لها

---

(١) انظر: «التعريفات» لعلي بن محمد الجرجاني، ص: ٢٢٣.

(٢) انظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الرَّاوي والمروي» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ص: ٢٢.

ضابطٌ يَضبِطها كما قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ[١].

وأذكر هنا بعضَ أهَمِّ تلك القرائن التي تُعِين الطالِبَ على كَشْف العِلَل في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه.

● **القَرِينَةُ الأُولَى: الْحِفْظُ والإتقانُ والإكثارُ مِن الرِّوايةِ:**

إنَّ مِن أعظم هِبات الله عزَّ وجلَّ لِعباده «الحافِظة القَوِيَّة»، التي يَرزُقها - سبحانه وتعالى - لِمَن يشاء منهم، وقد رُزِقَ بهذه الْهِبَةِ كثيرٌ من أئمَّة الحديث، فكانوا يحفظون آلافٍ من الأحاديث بألفاظها، والأسانيدَ برجالها، ويستحضرونها متى يشاؤون، كما يتبيَّن لنا ذلك جَلِيَّةً مِن الأقوال الآتية:

قال الإمامُ التابعيُّ عامِر بن شَراحِيل الشَّعْبِي (ت١٠٣هـ): «ما كتبتُ سوداءَ في بيضاء قطّ، ولا حَدَّثَني رجلٌ بحديثٍ فأحببتُ أن يُعِيده عليَّ، ولا حَدَّثَني رجلٌ بحديثٍ إلَّا حفظتُه»[٢].

وقال الإمامُ مَعْمَر بن راشد البَصْرِي (ت١٥٣هـ): «سمعتُ مِن قَتَادَة [ابن دِعَامَة السَّدُوْسِيّ] وأنا ابنُ أربعَ عشرةَ سَنَةً، فما شيءٌ سمعتُ في تلك السِّنين إلَّا وكأنَّه مكتوبٌ في صَدْري»[٣].

وقال القاضي عِيَاض اليَحْصُبِيّ (ت٥٤٤هـ) عن حِفْظ فقيه الدِّيار المصرية الإمام إسحاق بن فُرَات الْمِصْري (ت٢٠٤هـ) أنه: «قرأ مُوَطَّأ مالكٍ من حِفْظه، فما أسقطَ حرفاً - فيما أعلَمُ»[٤].

وغيرُ ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ لحافظتهم القوية تَحفِل بها كتبُ التراجم.

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٣٥٣).
(٢) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٦/ ٣٢٣).
(٣) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨/ ١٤٤).
(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض: (١/ ٤٥٩).

لذلك يُعتبَر «الْحِفْظُ» أهَمَّ قَرِيْنةٍ من قرائن التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة ، قال الإمامُ عبد الرحمن بن مَهْدِيّ: «إنَّما يُستدَلُّ على حِفْظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الْحُفَّاظُ» (١).

ويَشمَل الْحِفْظُ هنا «حِفْظَ الصَّدْرِ» و«حِفْظَ الكتابِ».

أمَّا «حِفْظُ الصَّدْر» فقال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: «قاعدةٌ: إذا روى الْحُفَّاظُ الأثباتُ حديثاً بإسنادٍ واحدٍ ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخَر ، فإنْ كان المنفردُ ثِقَةً حافظاً فحُكْمُه قريبٌ من حُكْم زيادة الثِّقَاتِ في الأسانيد والمتون. . .» (٢) ، وقال أيضاً: «ويقوى قَبولُ قولِه إنْ كان المرويُّ عنه واسعَ الحديثِ ، يُمكِن أن يَحمِل الحديثَ من طُرُقٍ عديدةٍ كالزُّهْرِيّ والثَّوْرِيّ وشُعْبَة والأَعْمَش» (٣).

وحين يرجِّح الأئمَّةُ النُّقَّادُ بهذه القَرِيْنَةِ يقولون: «فلانٌ أحفَظُ مِن فلانٍ» ، أو «فلانٌ أحفَظُ لحديث فلانٍ» ، أو «فلانٌ واسعُ الحديثِ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

حديثٌ رواه أبو إسحاق السَّبِيْعِي ، عن أبي عُبَيْدَة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ورواه كذلك عن أبي الأَحْوَص ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «كِلاهما صحيحان ، كان أبو إسحاق واسِعَ الحديثِ» (٤).

● **القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: الكَثْرَةُ والعَدَدُ:**

تُعَدُّ قَرِيْنَةُ الترجيحِ بالكَثْرَة والعَدَدِ مِن أقوى القرائن للترجيح بين

---

(١) الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي ، ص: ٤٣٥.
(٢) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢/ ٧١٩).
(٣) المرجع السابق: (٢/ ٧١٩).
(٤) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٨٩).

الْمَرْوِيَّات التي جَرَى فيها الاختلافُ ، فهي كثيراً ما تَرِدُ على أَلْسِنَة الأئمَّةِ والْحُفَّاظِ ، ومِمَّن اعتمدها منهم: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القطَّان البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ) ، ونَصَّ عليها الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت٢٠٤هـ) فقال: «والعَدَدُ أَوْلَى بالْحِفْظ من الواحد»[١] ، وقال أيضاً: «إنَّما يَغلَط الرَّجُلُ بخلاف مَن هو أحفَظُ منه ، أو يأتي بشيءٍ في الحديث يُشرِكه فيه مَن لم يَحفَظ منه ما حَفِظَ ، وهم عددٌ وهو منفردٌ»[٢].

وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «إنْ كان الحديثُ قد رواه الثَّبْتُ بإسنادٍ ، أو وَقَفه ، أو أرسَله ، ورُفقاؤه الأثباتُ يُخالِفونه؛ فالعِبْرَةُ بما اجتمع عليه الثِّقَاتُ ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط ، وهنا قد تَرَجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليلَ ، والعِبْرَةُ بالجماعة»[٣].

وحين يرجِّح الأئمَّةُ النُّقَّادُ بهذه القَرِيْنَةِ يُعبِّرونها بقولهم: «خالَفَ فلانٌ النَّاسَ» ، أو «رواه النَّاسُ كذا» ، أو «رواه جماعةٌ» ، أو «رواه خلقٌ» ، أو «رواه غيرُ واحدٍ» ، وغيرها من العبارات.

تنبيهٌ: هذه القَرِيْنَةُ إنَّما تُفيد إذا كانت الرُّوَاةُ مُحْتَجّاً بهم من الطَّرَفَين[٤] المختلَفين ، أمَّا مع الضَّعْفِ فالأمرُ يحتاج إلى قرائن أخرى[٥].

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

ما رواه يزيدُ بن أبي زِياد ، عن كُرَيْبٍ ، عن عبد الله بن عَبَّاس ـ رضي

---

(١) كتاب الأمّ: للإمام الشافعي: (١٠/ ١٦٧)

(٢) اختلاف الحديث: للإمام الشافعي ، ص: ٢٩٤.

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي ، ص: ٥٢.

(٤) قاله الإمام جمال الدين الزيلعي في «نصب الراية»: (١/ ٣٦٠).

(٥) انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي ، ص: ٤٣.

الله عنهما ـ أنه صَلَّى مع النبيِّ ﷺ، فقام عن يمينه، فأخذه النبيُّ ﷺ فجَعَله عن يَسَاره.

قال الإمامُ مُسْلِمٌ: «وهذا خَبَرٌ غَلطٌ غيرُ محفوظٍ، لتَتابُع الأخبارِ الصِّحَاح برواية الثِّقَات على خِلاف ذلك: أنَّ ابن عَبَّاس إنَّما قام عن يَسَار رسولِ الله ﷺ، فحوَّله حتى أقامه عن يمينه. وكذلك سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عَبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يَسَاره» (١).

ثم ذكر مُسْلِمٌ روايةَ الأكثر عن كُرَيْبٍ، وهم: عَمْرو بن دِيْنارٍ، ومَخْرَمَة بن سليمان، وسالِم بن الْجَعْد، وغيرهم، على خِلاف رواية يزيد بن أبي زِياد، الذي كان ضعيفاً، قال فيه الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن والإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «ليس بالقَوِيّ» (٢).

● **القَرِيْنَةُ الثَّالِثَة: حِفْظُ الرَّاوِي وضَبْطُه:**

وقد استخدم هذه القَرِيْنَةَ الأئمَّةُ النُّقَّادُ بكثرةٍ، وهم كثيراً ما يعبِّرون عنها بقولهم: «فلانٌ أحفَظُ من فلانٍ»، أو «والحديثُ حديثُ فلانٍ»، أو «رواه فلانٌ وهو أحفَظُ»، أو «رواه الثِّقَاتُ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

قال الإمامُ أبو زُرْعَة الرَّازي: «حديثُ قَتَادَة مرفوعاً أصَحُّ، وقَتَادَةُ أحفَظُ» (٣).

قال أبو زُرْعَة هذه العِبارةَ بعد أنْ سُئِلَ عن حديثٍ رواه يزيدُ بي أبي يزيد الرِّشْك الضُّبَعِيّ البَصْرِيّ موقوفاً، ورواه قَتَادَةُ بن دِعَامة السَّدُوْسِيّ

---

(١) في كتابه «التمييز»، ص: ١٨٤، ١٨٥.
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب»: لابن حجر: (٤/٤١٣).
(٣) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/٢٤٧).

مرفوعاً ، وقَتَادَةُ ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، ولهذا قال أبو زُرْعَة: «وقَتَادَةُ أحفَظُ» ، أمَّا يزيدُ الرِّشْك فهو ثقةٌ عابدٌ[١] ، وليس هو في الْحِفْظ والإتقان مثل قَتَادة.

● **القَرِينَةُ الرَّابِعَةُ: أن يُعرَف الرَّاوي باختصاصه بشَيْخه:**

يعني: أن يكون للرَّاوي أصحابٌ هم خاصَّتُه ، ويكونون أحفَظَ النَّاسِ لحديثه.

والاهتمامُ بهذه القَرِيْنَة ، ومعرفةُ طبقاتِ أصحاب الْحُفَّاظ ومَنازِلِهم من شيوخهم ، ومراتِبهم بين بعضٍ؛ يُعطي الباحِثَ قُوَّةً ومَلَكَةً في إعلال الحديثِ والترجيحِ عند الاختلاف ، دُوْنَ كثيرِ عَنَاءٍ أو جُهْدٍ قد يَبذُله مَن جَهِلَ ذلك.

فإذا روى جماعةٌ عن حافظٍ له أصحابٌ ، وتفرَّد راوٍ عنه - دُوْنَهم - بزيادةٍ أو وَجْهٍ؛ وَجَب التَّوَقُّفُ عن قَبولها؛ لأنَّ «تَفَرُّدَ وَاحِدٍ عنه بها دُوْنَهم مع تَوفُّرِ دواعيهم على الأخذ عنه وجَمْعِ حديثِه؛ يقتضي رِيْبَةً تُوجِب التَّوَقُّفَ عنها»[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذه القَرِيْنَةَ بقولهم: «فلانٌ أعرَفُ بفلانٍ مِن فلانٍ» ، و«فلانٌ أفهَمُ بحديث فلانٍ» ، و«فلانٌ أثبَتُ النَّاسِ فيه» ، أو «أحفَظُ فيه» ، أو «كان يَعرِضُ» ، أو «كان يَكتُبُ» ، أو «لازَمَه كثيراً»[٣].

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

ما ذكره الإمامُ مُسْلِمٌ عن حديثٍ رواه عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما ، قال: «كان النَّاسُ يُخرِجون

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ، ص: ٦٣٧.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/ ٦٣١).

(٣) انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» للزرقي ، ص: ٥٤ ، ٥٥.

صَدَقَةَ الفِطْرِ في عهد النبيِّ ﷺ صاعَ شَعِيْرٍ ، أو تَمْرٍ ، أو سُلْتٍ[١] ، أو زَبِيْبٍ ، فلمَّا كان عُمَرُ ، وكَثُرَت الْحِنْطَةُ ، جعل عُمَرُ نِصْفَ صاعِ حِنْطَةٍ مكانَ صاعٍ من تلك الأشياء».

ثم ذكر مُسْلِمٌ روايةَ مالكٍ ، وعُبَيْد الله ، وأَيّوب ، واللَّيْث ، وغيرِهم، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ فَرَض زكاةَ الفِطْرِ مِن رَمْضَانَ على النَّاس صاعاً من تَمْرٍ».

ثم قال مُسْلِمٌ: «فهؤلاء الأَجِلَّةُ من أصحاب نافعٍ قد أطبقوا على خِلاف رواية ابن أبي رَوَّادٍ في حديثه صَدَقَة الفِطر. . . ، لم يَذكُر أحدٌ منهم في الحديث: السُّلْت ، ولا الزَّبِيْب ، ولم يذكروا في الحديث غيرَ أنه جعل مكانَ تلك الأشياء نِصْفَ صاعِ حِنْطَةٍ».

ثم قال: «فقد عَرَف من عَقَل الحديثَ وأسبابَ الرِّواياتِ حين يُتابِع هؤلاء من أصحاب نافعٍ ، على خِلاف ما روى ابنُ أبي رَوَّادٍ ، فلم يذكروا جميعاً في الحديث إلاَّ الشعيرَ والتَّمْرَ.

والسُّلْتُ والزَّبِيْبُ يُحكَى عن ابن عُمَر على غير صِحَّةٍ ، إذْ كان ابنُ عُمَر لا يُعطي في دَهْره بعد النبيِّ ﷺ إلاَّ التَّمْرَ ، إلاَّ مَرّةً أَعْوَزَه التَّمْرُ فأعطى الشعيرَ»[٢].

● **القَرِينَةُ الْخَامِسَةُ: أن يُعرَف الرَّاوِي بسُلُوْكِ الْجَادَّة:**

كما قلتُ فيما تقدَّم[٣]: إنَّ المحدِّثين يَقصِدون بسُلُوْك الْجَادَّة: الطريق المشهور المعروف الذي يتداوله رُوَاةُ الحديثِ بكثرةٍ ، وذلك مثل:

---

(١) السُّلْتُ: ضربٌ من الشَّعير أبيَضُ لا قِشْرَ له. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: ١/٧٤٩).

(٢) كتاب التمييز: للإمام مسلم ، ص: ٢١١ ، ٢١٢.

(٣) في بيان «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل من هذا القسم.

«مالك بن أنسٍ ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما» ، و«عَمْرو بن شُعَيْب ، عن أبيه ، عن جَدِّه رضي الله عنه».

فمثلُ هذا الطَّريقِ يُعَدُّ من الطُّرُق المشهورة والمتداولةِ بكثرةٍ على أَلْسِنَة المحدِّثين مِمَّا يجلعها سَهْلَةً على الْحِفْظ على عُموم الرُّوَاةِ حتى لدى الرَّاوي غيرِ الْمُتقِن ، ما يؤدِّي إلى الأَلْسِنَة قد تَسبِق إليها خَطأً ، واحتمالُ الوَهَمِ فيها واردٌ لأنَّها مألوفةٌ معتادٌ عليها[١].

وهذه القَرِيْنَةُ يُخطِئُ فيها كثيرٌ من رُوَاة الحديث ، لذلك تُعتبَر هذه القَرِيْنَةُ إحدى أهَمِّ قرائن الترجيح في عِلم عِلَل الحديث ، وكتبُ العِلَلِ حافلةٌ بأمثلةٍ كثيرةٍ على إعمال هذه القَرِيْنَة مَظِنَّةَ الوَهَمِ ، وأنَّ مُخالَفة الْجَادَّةِ دليلٌ على ضَبْط الرَّاوي وإتقانه ، وأنَّ سلوكها دليلٌ على خِفَّةِ ضَبْطِه وعدمِ إتقانه[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذه القرينةَ بقولهم: «فلانٌ تَبِعَ العادةَ» ، و«فلانٌ سَلَك الْمَحَجَّةَ» ، و«فلانٌ لَزِمَ الطريقَ» ، و«فلانٌ أَخَذ طريقَ الْمَجَرَّةِ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

قد سبقت أمثلةُ «سُلُوْك الْجَادَّة» في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل من هذا القسم.

● **القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ:**

«الغَرَابَةُ» هي تَفَرُّدُ راوٍ واحدٍ برواية الحديث في أيِّ مَوضِعٍ وَقَع (التَّفَرُّدُ) به من سَنَدِه[٣].

---

(١) القرائن وأثرها في علم الحديث: للدكتور عبد الله محمد حسن ، ص: ٧٤ ، ٧٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص: ٧٥.

(٣) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ، ص: ٢٧١.

ووَصْفُ الحديثِ بالغَرَابة قد يضعِّف جانبَه ، إلاَّ أنه رُبَّما يقوى جانبُه عند الاختلاف .

وذلك : أنه إذا اخْتُلِفَ على راوٍ في حديثٍ ، وروى أحدُ أصحابه وَجْهاً غريباً صحيحاً ، لا احتمالَ فيه لسُلُوْك الْجَادَّة ، ومثلُ هذا الوَجْهِ يُعَدُّ الخطأُ فيه نادراً ، فإنَّ روايته تكون أقوى من هذه الْجِهَة .

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ عن هذه القرينةِ بقولهم : «فلانٌ عن فلانٍ لا يَجيء» ، و«لا يُشبِه هذا الحديثُ حديثَ فلانٍ» .

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ :

قولُ عبد الله بن أحمد بن حَنْبَل : «سألتُ أبي عن حديث هُشَيْمٍ ، عن حُصَيْن ، عن عَمْرو بن مُرَّة ، عن عَلْقَمَة بن وائِلٍ ، عن أبيه ، عن النبيِّ ﷺ في الرَّفْع[١] . قال : رواه شُعْبَة ، عن عَمْرو بن مُرَّة ، عن أبي البَخْتَرِيّ ، عن عبد الرحمن اليَحْصُبِيّ ، عن وائِلٍ ، عن النبيِّ ﷺ . خالَفَ حصينٌ شُعْبَةَ . فقال : شُعْبَةُ أثبَتُ في عَمْرو بن مُرَّة مِن حُصَيْن . القولُ قولُ شُعْبَة»[٢] .

● **القَرِيْنَةُ السَّابِعَةُ : أن تكون روايةُ الرَّاوي عن أهل بَلَدِه :**

تُعَدُّ هذه القَرِيْنَةُ من القرائن التي اهتمَّ بها صَيَارِفَةُ المحدِّثين في ترجيح الرِّوايات ، وقدَّموا روايةَ أهلِ البلد على غيرهم مِمَّن ليس مِن أهل البلد ؛ لأنَّ أهلَ البلدِ أعلَمُ برواية شيوخِهم وأتقَنُ لها مِن غيرهم مِن الغُرَباء الذين يسمعون الحديث ثم يَرتَحِلون[٣] .

---

(١) يعني : رفع اليدَين في الصَّلاة .
(٢) العلل ومعرفة الرجال : للإمام أحمد : (١/ ١٨١) .
(٣) القرائن وأثرها في علم الحديث : للحسن ، ص : ٧٣ .

قال الحافظُ بَدْر الدِّين الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ): «إنَّ روايةَ أهلِ البلد بعضهم عن بعضٍ أَوْلَى من رواية أهل البلد عن غيرهم»[١].

وقال الإمامُ حَمَّادُ بن زَيْد البَصْرِيّ (ت١٧٩هـ): «بلديُّ الرَّجُلِ أعرَفُ بالرَّجُل»[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ عن هذه القرينةِ بقولهم: «فلانٌ أَضْبَطُ لحديثه من فلانٍ»، و«فلانٌ أفهَمُ به مِن فلانٍ»، و«فلانٌ أعلَمُ بحديثه مِن فلانٍ»، و«فلانٌ أعرَفُ بحديثه مِن فلانٍ».

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

اختلافُ آدم بن أبي إيَاس الْخُراسَانِيِّ ومُوْسَى التَّبُوْذَكِيِّ البَصْرِي على حَمَّاد بن سَلَمَة - وهو بَصْرِيٌّ - في رَفْع حديثٍ ووَقْفِه.

وقد رجَّح الإمامُ البُخَارِيُّ[٣] روايةَ مُوْسَى التَّبُوْذَكِيِّ بوَقْف الحديثِ على رفع آدم بن أبي إياس[٤]. والسَّبَبُ في ذلك: أنَّ «مُوْسَى» و«حَمَّاد» من البَصْرَة، و«آدم بن أبي إياس» من خُرَاسان.

● **القَرِيْنَةُ الثَّامِنَة: أن يكون الرَّاوي مِمَّن يَقبَل التَّلْقِيْنَ:**

«التلقينُ» هو أن يروي المحدِّثُ شيئاً لشيخٍ يُوهِمه أنه مِن روايته وليس كذلك[٥].

وهو يُعَدَّ من الوسائل الْمُهِمّة للكَشْفِ عن الرَّاوي واختبارِ ضَبْطِه، فمَن

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي: (١/ ٦٩).
(٢) الكفاية في علم الرواية: للخطيب، ص: ١٣٣.
(٣) في «تاريخه الكبير»: (١/ ٢٢٤).
(٤) تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٤/ ١٧٠).
(٥) انظر: «توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني: (٢/ ١٥٥).

يَقبَل التلقينَ فهو غيرُ ضابطٍ ، ومن يَرُدُّه ويَكشِف الخطأَ؛ فهو ضابطٌ حافظٌ لِمَا يروي.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثٌ رواه يَحْيَى بن بُكَيْر ، عن اللَّيْث بن سَعْد ، عن عبد الله بن عُبَيْد الله بن أبي مُلَيْكَة ، عن عُبَيْد الله بن أبي نَهِيْك ، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرآنِ» ، ورواه أبو الوليد هِشَامُ بن عبد الْمَلِك الطَّيَالِسِيّ وغيرُه عن اللَّيْث بن سَعْدٍ ، فجَعَله عن سَعْد بن أبي وَقَّاصٍ رضي الله عنه ، بدلَ سعيد بن أبي سعيد.

فسأل الإمامُ ابن أبي حاتم الرَّازي أبا زُرْعَة الرَّازي عن هذا الاختلافِ؟ فقال: «في كتاب اللَّيْث في أصله: سعيدُ بن أبي سعيد ، ولكنْ لُقِّنَ بالعِراق: عن سَعْدٍ (أي: ابن أبي وَقَّاص)»[(١)].

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْث لَمَّا رَحَل إلى العِراق لم يكن معه كتابٌ ، فلُقِّنَ هذا فتَلَقَّنَه[(٢)].

● **القَرِيْنَةُ التَّاسِعَةُ: أن يروي الرَّاوِي الحديثَ بالْمَعْنَى:**

وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في «أسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

وقد سبق مثالٌ على ذلك في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

---

(١) كتاب العِلَل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢/ ٤٩٠).
(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ، ص: ٤٩٥.

● **القَرِينَةُ العَاشِرَةُ: اختلافُ الْمَجْلِس:**

وذلك إذا اختلف الرُّوَاةُ عن شيخٍ في حديثٍ، فرواه عنه جماعةٌ موصولاً - مثلاً -، ورواه واحدٌ عنه مُرسَلاً، فتُرجَّح روايةُ الجماعةِ للحديث عن ذلك الشيخ؛ لأنَّهم إنَّما سمعوه في مجالس متعدِّدة بعَكْس الواحد، فإنه في الغالب يكون سَمِعَه في مجلس واحد.

مثالُ هذه القَرِينَةِ:

ما رواه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[١] وقال: حَدَّثَنا عبدُ الله بن أبي زيادٍ، حَدَّثَنا زيدُ بن حُبَابٍ، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبي مُوْسَى الأَشْعَرِيّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ»

قال شُعْبَة بن الْحَجَّاج: «سمعتُ سفيانَ الثَّوْرِيّ يسأل أبا إسحاق...»، فذكر هذا الحديثَ مُرسَلاً[٢].

قال التِّرْمِذِيُّ عن رواية مَن وَصَل هذا الحديثَ عن أبي إسحاق: «وروايةُ هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَة عن أبي مُوْسَى الأَشْعَرِيّ عن النبيِّ ﷺ: «لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ» عندي أصَحُّ؛ لأنَّ سَماعهم مِن أبي إسحاق في أوقاتٍ مختلفةٍ، وإنْ كان شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ أحفَظَ وأثبَتَ مِن جميع هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديثَ، فإنَّ هؤلاء عندي أشْبَهُ وأصَحُّ؛ لأنَّ شُعْبَة والثَّوْرِيَّ سَمِعَا هذا الحديثَ مِن أبي إسحاق في مجلسٍ واحدٍ...»[٣].

---

(١) في أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، برقم: (١١٠١).
(٢) انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، ص: ٢٦٥.
(٣) انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، ص: ٢٦٥.

● **القَرِينَةُ الحَادِيَةَ عَشَرة: فُقْدَانُ الحديثِ من كُتُب الرَّاوي الذي رُوِيَ الحديثُ عنه:**

ومِن خلال هذه القَرِيْنَة ، كثيراً ما يَربِط الأئمَّةُ النُّقَّادُ بين المصنِّف والمصنَّف ، فيجعلون الرِّوايةَ المحفوظةَ عن الرَّاوي هي التي تكون في كتبه[١] .

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثُ: «الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ، له عِدَّةُ طُرُقٍ ، منها ما رواه أنسُ بن مالكٍ رضي الله عنه ، وجاء بأسانيد ، منها: روايةُ إبراهيم بن سَعْد عن أبيه عن أنس رضي الله عنه[٢] .

وهذا سَنَدٌ ظاهرُه الصِّحَّةُ ، إلَّا أنَّ الإمام أحمد بن حَنْبَل أعَلَّه بقوله: «ليس هذا في كُتُب إبراهيم بن سَعْد ، لا ينبغي أن يكون له أصلٌ رواه غيرُ واحدٍ عن إبراهيم» [٣] .

● **القَرِينَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرة: أن يكون راوِيُ الْخَبَرِ هو صاحبُ القِصَّةِ ، والآخَرُ ليس كذلك:**

وُجود القِصَّةِ في الحديث قَرِيْنَةٌ تَدُلُّ على ضَبْط الرَّاوي وترجيحِ خَبَرِه على غيره؛ لأنَّ صاحب القِصَّةِ أضبَطُ لِمَا يرويه مِن غيره.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

روايةُ مَيْمُوْنَة بنت الحارث ـ رضي الله عنها ـ قالت: «تَزَوَّجَنِي رسولُ الله

---

(١) قرائن إعلال وترجيح الروايات: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري ، ص: ١٢٩ .

(٢) أخرجه الطَّيالسي في مسنده ، (٢/ ١٦٤) ، برقم: (٢٦٠).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي: (١/ ١٥٣).

ﷺ ونحن حَلالَانِ بسَرِفٍ(١) (٢).

فوَجَب تقديمُ خَبَرِ مَيْمُوْنَة - رضي الله عنها - على خَبَر عبد الله بن عَبّاس - رضي الله عنهما - الذي قال: «أنَّ رسول الله ﷺ تَزَوَّجَها وهو مُحْرِمٌ» (٣)؛ لأنّها أعلَمُ بالقِصَّة منه(٤).

● **القَرِيْنَةُ الثّالِثَةَ عَشَرة: أن يكون مَتْنُ الحديثِ غريباً بحيث يَبعُد أن يكون مرفوعاً للنبيِّ ﷺ:**

وذلك أن يكون في لَفْظ الحديثِ من الغَرَابة ما تجعل كَوْنه مرفوعاً بعيداً.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثُ عبد الله بن عَبَّاس - رضي الله عنهما - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِئَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوْشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلاَ يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً مِنْ قِلَّةٍ»، قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي في هذا الحديث: إنه مُرْسَلٌ أشبَهُ، لا يَحتمِل هذا الكلامُ أن يكون كلامَ النبيِّ ﷺ» (٥). وقد أعلَّه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بالإرسال، وقال: «إنَّما رُوِيَ هذا

---

(١) هو موضعٌ يقع قريباً من «التنعيم» على عشرة أميالٍ، وبه تزوَّج رسولُ الله ﷺ ميمونةَ الهلالية رضي الله عنها، وبه تُوُفِّيَتْ ودُفِنَتْ. (انظر: النهاية في غريب الحديث: ١/ ٧٧٢).

(٢) أخرجه مسلمٌ في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم .، برقم: (٢٥٣٧)، وأبو داود في السنن، كتاب: المناسك، باب: المحرم يتزوج، برقم: (١٨٣٩)، واللفظُ له.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم، برقم: (٤٨٢٤)، ومسلمٌ في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم، برقم: (١٤١٠).

(٤) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص: ٥٦٢، ٥٦٣.

(٥) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٧٠٢).

الحديثُ عن الزُّهْرِيِّ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً»[١].

● **القَرِينَةُ الرَّابِعَةُ عَشَرة: أن يكون الحديثُ يُشبِه حديثَ الضعفاءِ ولا يُشبِه حديثَ الثِّقَةِ:**

وهذه القَرِيْنَةُ يقرِّرها نُقَّادُ الحديثِ وحُفَّاظُه من خلال نَقْدهم للمرويَّات[٢].

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما رواه أَيُّوْب بن خُوْطٍ البَصْرِيّ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لَوَدَدْتُ أنَّ عِنْدِيْ خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةٍ بِسَمْنٍ، ولَبَنٍ...».

قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «هذا حديثٌ باطلٌ، ولا يُشبِه أن يكون من حديث أَيّوب السِّخْتِيَانِيّ، ويُشبِه أن يكون من حديث أَيّوب بن خُوْطٍ»[٣]، وهو متروكُ الحديثِ. فترجَّح بذلك أن يكون هذا اللَّفْظُ الْمُنكَرُ ليس من حديث أَيّوب السِّخْتِيَانِي الذي كان من الأئمَّة الثِّقَات الأثبات[٤].

● **القَرِينَةُ الخَامِسَةُ عَشَرة: أن يُخالِف الرَّاوِي للرِّواية ويَترُك العملَ بها:**

ومِن قرائن الإعلالِ مخالفةُ الرَّاوي للرِّواية وتَرْكُه للعَمَل بها.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما جاء عن الإمام مُسْلِمٍ حينما أعَلَّ حديثاً من طريق أبي هُرَيْرَة رضي

---

(١) جامع الترمذي، أبواب: السير، باب: ما جاء في السرايا، برقم: (١٥٥٥).
(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٧٥٦، ٧٥٧).
(٣) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٤١).
(٤) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لجمال الدين المزي: (٣/ ٤٦٣).

الله عنه في توقيت الْمَسْحِ على الْخُفَّيْن ، فقال: «هذه الرِّوايةُ في الْمَسْح عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه ليست بمحفوظةٍ؛ وذلك أنَّ أبا هُرَيْرَة رضي الله عنه لم يَحْفَظ الْمَسْحَ عن النبيِّ ﷺ لثُبوت الرِّوايةِ عنه بإنكاره الْمَسْحَ على الْخُفَّيْن» (١).

ثم ساقَ مُسْلِمٌ بإسناده إلى أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه إنكارَه لِحُكْم الْمَسْحِ بقوله: «ما أَمَرَنا اللهُ أن نَمسَح على جُلود البَقَرِ والغَنَمِ» (٢).

ثم قال: «ولو كان [أبو هُرَيْرَة رضي الله عنه] قد حَفِظَ الْمَسْحَ عن النبيِّ ﷺ؛ كان أجدرَ النَّاسِ وأَوْلاَهم للزُوْمه والتديُّنِ به» (٣).

فقد جَعَلَ مُسْلِمٌ قرينةَ إعلالِ الرِّوايةِ: أنَّ أبا هُرَيْرَة رضي الله عنه أنكر العملَ بما نُقِلَ عنه في الرِّواية(٤).

● **القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ عَشَرة: إدراجُ الرَّاوي في الحديثِ ما ليس منه:**

ومِن القرائن أن يُعرَف عن الرَّاوي أنه رُبَّما أدرج في مَتْن الحديثِ أو إسنادِه ما ليس منهما ، دُوْنَ بيانِ ما أدرجه فيهما ، أو أنه اختصر ألفاظَ الحديثِ.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما رواه إبراهيمُ بن طَهْمان ، عن هِشَام بن حَسَّان ، عن مُحَمَّد بن سِيْرِيْن ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ». وفي آخِر هذا الحديثِ: «ثُمَّ لِيَغْتَرِفَ بِيَمِيْنِهِ مِنْ إِنَائِهِ ، ثُمَّ لِيَصُبَّ عَلَى شُمَالِهِ ، فَلْيَغْسِلْ مَقْعَدَتَهُ».

---

(١) كتاب التمييز: للإمام مسلم ، ص: ٢٠٩.
(٢) المصدر السابق ، ص: ٢٠٩.
(٣) المصدر السابق ، ص: ٢٠٩.
(٤) قرائن إعلال وترجيح الروايات: للمطيري ، ص: ١٤٨.

قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «ينبغي أن يكون: (ثُمَّ لِيَغْتَرِفَ بِيَمِيْنِهِ) إلى آخِرِ الحديثِ من كلام إبراهيم بن طَهْمَان، فإنه قد كان يصل كلامَه بالحديث فلا يميِّزه المستمعُ»[١].

وأصلُ الحديثِ أخرجه الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه[٢] مِن هذه الزِّيادة.

ووقوعُ الإدراجِ من الرُّوَاة بزيادةٍ في مَتْن الحديثِ يكون أكثَرَ مِن إسناده.

هذه هي بعضُ أهَمّ القرائن التي تترجَّح بها الأحاديثُ على بعضٍ، وهي من الوسائل الْمُهِمَّة لكَشْف عِلَل الأحاديث والآثار.

* * *

---

(١) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) في كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك.، رقم الحديث: (٢٧٨).

القِسمُ الثَّالِثُ

أشهَرُ أئمَّةِ العِلَلِ وأهَمُّ كُتُبِها

المبحث الأوّل: أشهَرُ أئمَّة العِلَل.

المبحث الثاني: أهَمُّ كتب العِلَل.

* * *

المبحث الأول

أشهرُ أئمّةِ العِلَلِ

لم يَنهَض بحمل هذا العِلْمِ الجليلِ إلاَّ قِلَّةٌ قليلةٌ من الأئمَّة والعلماء الذين رَزَقهم اللهُ تعالى «فَهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرُّوَاة ، ومَلَكَةً قويّةً بالأسانيد والمتون»[1] ، وهذه نبذةٌ يسيرةٌ من تراجمهم لا سِيّما الذين تكلَّموا في هذا الفَنِّ ، وصنَّفوا فيه الكتبَ:

١) الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرِيْن البَصْرِيّ (٣٣ ـ ١١٠هـ)[2]:

هو الإمامُ التابعيُّ ، شيخُ الإسلام ، الحافظُ المحدِّث ، كان من الأوائل الذين تكلَّموا في نَقْد الحديث ورجالِه ، قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: «فالْجَهَابِذَةُ النُّقَّادُ العارِفون بعِلَلِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ مِن أهل الحديث جِدّاً ، وأوَّلُ مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديثِ ابنُ سِيْرِيْن ، ثم خَلفه أَيُّوْبُ السِّخْتِيَاني . . .»[3]. وقال: «وابنُ سِيْرِيْن رضي الله عنه هو أوّلُ مَن انتقد الرِّجالَ ، وميَّز الثِّقَاتِ مِن غيرهم»[4].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/٦٤٨).
(٢) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/٧٨).
(٣) جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي: ص: ٢٤١.
(٤) المرجع السابق: ص: ٢٤١.

٢) الإمامُ أَيُّوْب السِّخْتِيَاني البَصْرِيّ (٦٦ ـ ١٣١هـ) [١]:

هو الإمامُ الجليلُ ، من حُفَّاظ الحديث الأجِلاَّء ، سيِّدُ فقهاء عصرِه ، عِدادُه في صِغَار التَّابعين. وقد تقدَّم قولُ الحافظِ ابن رَجَبٍ: «فالْجُهَابِذَةُ النُّقَّادُ العارِفون بعِلَلِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جِدّاً ، وأوَّل مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديث: ابنُ سِيْرِيْن ، ثم خَلفه أَيُّوْب السِّخْتِيَانِيّ...» [٢].

٣) الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ (٨٢ ـ ١٦٠هـ) [٣]:

هو الإمامُ الحافظُ ، أميرُ المؤمنين في الحديث ، ومن أَجِلَّة أئمَّتِه حِفْظاً ودِرايةً وتثبيتاً ، قال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «وهو أوَّلُ مَن وَسَّع الكلامَ في الْجَرْح والتعديل ، واتِّصالِ الأسانيد وانقطاعِها ، ونَقَّب عن دقائق عِلْم العِلَل ، وأئمَّةُ هذا الشَّأنِ بعده تَبَعٌ له في هذا العِلْم» [٤].

٤) الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (١٢٠ـ ١٩٨هـ) [٥]:

هو الإمامُ الثِّقَة ، الْحُجَّةُ الثَّبْتُ ، الحافظُ الْمُتْقِنُ ، أميرُ المؤمنين في الحديث. وكان مِمَّن تكلَّم في العِلَل والرِّجال ، وقلَّما يجد فيهما الباحثُ قضيةً إلاَّ وله فيها رأيٌ. قال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «هو خليفةُ شُعْبَة ، والقائمُ بعدَه مقامَه في هذا العِلْم ، وعنه تلقَّاه أئمَّةُ هذا الشَّأنِ كأحمد [بن حَنْبَل] ، وعليّ [بن الْمَدِيْنِيّ] ، ويَحْيَى [بن مَعِيْن] ، وقد كان شُعْبَة يُحَكِّمه على نفسه في هذا العِلْمِ» [٦]. وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «وكان رأساً

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ١٣٠ ، ١٣٢).
(٢) جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي ، ص: ٢٤١.
(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ١٩٣ ، ١٩٦).
(٤) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ١٥٩).
(٥) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٢٩٨ ، ٣٠٠).
(٦) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ١٩٢).

في معرفة العِلَل»[١]. وقد نُقِلَتْ مسائلُ ابنِ القَطَّان في العِلَل عنه، وهي منتشرةٌ في كتبها.

٥) الإمامُ عبد الرَّحمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ (١٣٥ ـ ١٩٨هـ)[٢]:

هو الإمامُ النَّاقدُ، المجوِّدُ الْمُتقِن، سيِّدُ الْحُفَّاظ، كان هو والإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان أشهرَ أهلِ زمانِهما في هذا الفَنِّ، وأخذ عنهما مَن جاء بعدهم مِن أئمَّة هذا الشَّأن، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «عبدُ الرَّحمن بن مهدي ـ وكان هو ويَحْيَى القَطَّان المذكور ـ قد انتدبا لنَقْد الرِّجال وناهِيْكَ بهما جلالةً ونُبلاً، وعِلْماً وفَضْلاً، فمَن وَهَّناه لا يكاد ـ والله ـ يَندمِل جُرْحُه، ومَن وَثَّقاه فهو الْحُجَّةُ المقبولُ، ومَن اختلفا فيه؛ اُجْتُهِدَ في أمره، ونَزَل عن درجة الصحيح إلى الْحَسَن، وقد وَثَّقا خَلْقاً كثيراً وضَعَّفا آخَرِين[٣]».

٦) الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)[٤]:

هو الإمامُ العَلَمُ، عالِمُ العصر، ناصِرُ السُّنّة، فقيهُ الأُمَّة، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «كان حافظاً للحديث، بصيراً بعِلَله، لا يَقبَل منه إلاَّ ما ثَبَت عنده»[٥]. وقال الإمامُ الفقيهُ عبد الله بن عبد الْحَكَم الْمِصْرِيّ (ت٢١٤هـ): «ما رأينا مثلَ الشَّافِعِيّ، كان أصحابُ الحديثِ ونُقَّادُه يَجِيئون إليه فيَعرِضون عليه، فرُبَّما أعَلَّ نَقْدَ النُّقَّادِ منهم، ويُوقِفهم على غوامِض من عِلَل الحديثِ لم يَقِفُوا عليها، فيَقُومون وهم يَتعجَّبون منه»[٦].

---

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي: (٧/ ١٨٣)
(٢) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٣٢٩، ٣٣١).
(٣) ذكر من يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي، ص: ١٨٠.
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٣٦١).
(٥) تذكرة الحفاظ: للذهبي: (١/ ٣٦١).
(٦) تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر: (٥١/ ٣٣٥).

٧) الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن البغداديّ (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) [١]:

هو الإمامُ الْجِهْبِذُ ، سيدُ الْحُفَّاظ ، شيخُ المحدِّثين ، إمامُ المجرِّحين والمعدِّلين ، وكان إليه انتهى عِلْمُ العِلَلِ حتى قال عنه الإمامُ أحمد: «هاهنا رجلٌ خَلَقه الله لهذا الشَّأن» [٢] ، وقال الإمامُ ابن أبي حاتِم الرَّازي: «سمعتُ أبي يقول: الذي كان يُحسِن صحيحَ الحديثِ من سقيمِه وعنده تمييزُ ذلك ، ويُحسِن عِلَلَ الحديثِ: أحمدُ بن حَنْبَل ويَحْيَى بن مَعِيْن وعليُّ بن الْمَدِيْنِيّ ، وبعدهم: أبوزُرْعَة كان يُحسِن ذلكَ. قِيْلَ لأبي: فغيرُ هؤلاء تَعرِف اليومَ أحداً؟ قال: لا» [٣]. وفي كتبه عِلْمٌ غزيرٌ ومعرفةٌ واسعةٌ في عِلم الرِّجال والعِلَل.

٨) الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ البَصْرِيّ (١٦١ ـ ٢٣٤هـ) [٤]:

هو الإمامُ الْحُجَّة ، وأميرُ المؤمنين في الحديث ، وأحد أكابر أئمَّة العِلَل والْجَرْح والتعديل ، ومِن أبرز مَن أظهر هذا الفَنَّ وشَهَّره ، وأكثَرَ فيه من التصنيف ، وعنه أَخَذ هذا العِلْمَ الأئمَّةُ الكِبارُ أمثال: البُخَارِيِّ ، ويعقوب بن شَيْبَة ، وأبي زُرْعَة الرَّازي ، وأبي حاتِم الرَّازي ، وغيرِهم.

وأقوالُ العلماء في إمامته وتقدُّمه في هذا الفَنِّ كثيرةٌ ، ومنها: قولُ الإمام أحمد بن حَنْبَل: «أعْلَمُنا بالعِلَل عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ» [٥] ، وقولُ الإمام أبي حاتِم الرَّازي: «كان عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعِلَل» [٦].

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٢٩ ، ٤٣١).
(٢) العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل: (١/ ١٤٠).
(٣) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٣).
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٢٨ ، ٤٢٩).
(٥) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان: (١/ ٥٥).
(٦) تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم ، ص: ٣١٩.

وقد سبق في ترجمة الإمام ابن مَعِيْن قولُ الإمام أبي حاتِم الرَّازِي في إمامة ابن الْمَدِيْنِيّ في هذا العِلْمِ.

وله مصنَّفاتٌ عديدةٌ في عِلَل الحديث، ومنها: «عِلَل الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ».

٩) الإمامُ أحمد بن حَنْبَل البغداديّ (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) [(١)]:

هو الإمامُ الحافظُ المحدِّثُ الفقيهُ، إمامُ أهل السُّنّة والجماعة، كان من الأئمَّة الْجَهَابِذة في نَقْد الرِّجال وبيانِ عِلَل الحديث، وقد تقدّمتْ في إمامته في ذلك شهادةُ الإمام أبي حاتِم الرَّازِي في ترجمة الإمام يَحْيَى بن معِيْن، كذلك فقد أبرَزَ مكانتَه في هذا العِلْمِ الحافظُ ابن رَجَبٍ وقال: «وكان نهايةً في ذلك، وهذا وإنْ شاركه كثيرٌ من الْحُفَّاظ في معرفة عِلَل الحديثِ المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعِلَل الآثار الموقوفة» [(٢)].

وقد نُقِلَ عن الإمام أحمد كلامٌ كثيرٌ في العِلَل من رواية ابْنَيْه: صالِح (ت٢٦٥هـ)، وعبد الله (ت٢٩٠هـ) ومن رواية تِلمِيْذَيه: أبي الْحَسَن عبد الْمَلِك الْمَيْمُوْنِي (ت٢٧٤هـ) وأبي بَكْر أحمد الْمَرُّوْذِيِّ (ت٢٧٥هـ) وغيرِهم، وقد طُبع كثيرٌ منها.

١٠) الإمامُ مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيُّ (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) [(٣)]:

هو الإمامُ الْهُمَامُ، أميرُ المؤمنين في الحديث، وأحدُ أجِلّة أئمَّتِه وحُفَّاظِه، وصاحب «الصَّحيح»، كان له باعٌ طويلٌ في الرِّجال والعِلَل، وكان أستاذَ هذه الصِّناعةِ بإجماع أئمَّة الحديث جميعهم [(٤)]، وقد وَصَفه

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٣١).
(٢) الرد على من اتّبع غير المذاهب الأربعة: لابن رجب الحنبلي، ص: ٤١.
(٣) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ١٢٢).
(٤) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٢٢٤).

تلميذُه الإمامُ مُسْلِمٌ بقوله: «أستاذُ الأستاذين، وسيِّدُ المحدِّثين، وطبيبُ الحديثِ في عِلَله»[١]. له مصنَّفٌ في «العِلَل» ذكره الحافظُ ابن حَجَرٍ في «المعجَم المؤسِّس»[٢]، كما أنَّ له كلاماً دقيقاً في العِلَلِ في كتابَيه: «التاريخ الكبير» و«التاريخ الأوسط».

١١) الإمامُ مُسْلِمُ بن الْحَجَّاج النَّيْسَابُوْرِيّ (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ)[٣]:

هو الإمامُ الحافظُ المجوَّدُ، صاحبُ «الصَّحيح»، كانت له معرفةٌ واسعةٌ في الرِّجال والعِلَل، قال محدِّثُ نَيْسَابُوْر الحافظ أبو حازم عُمَر بن أحمد العَبْدُوِيّ (ت٤١٧هـ): «أوّلُ مَن اشتهر بحِفْظ الحديث وعِلَلِه بنَيْسَابُوْر بعد الإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج...»[٤] ثم ذكر أسماءَ المشتهرين. وله كتابٌ قَيِّمٌ في أصول إعلال الحديث معروفٌ باسم: «التمييز»، سيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ عنه في المبحث اللاَّحق.

١٢) الإمامُ يعقوب بن شَيْبَة البَصْرِيّ (١٨٢ ـ ٢٦٢هـ)[٥]:

هو الحافظُ الكبيرُ، العلاَّمةُ الثِّقَةُ، قال عنه الحافظُ عبد الغنيّ بن سعيد الأَزْدِيّ (ت٤٠٩هـ): «ولم يتكلَّم أحدٌ على عِلَل الأحاديث بمثل كلام: يعقوب، وعليِّ بن الْمَدِيْنِيّ، والدَّارَقُطْنِيّ»[٦]. وله «الْمُسنَدُ الكبيرُ» الْمُسَمَّى بـ«الْمُسنَد الْمُعَلّ»، بيَّن فيه عِلَلَ الأحاديث، وتكلَّم على الرِّجال بكلامٍ مفيدٍ عَذْبٍ شافٍ[٧]، وقد طُبع منه الجزءُ العاشِرُ فقط

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٢٢٤).
(٢) ص: ١٣٢.
(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩).
(٤) طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين لسبكي: (٤/ ١٥٨)
(٥) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٧٧، ٥٧٨).
(٦) ترتيب المدارك: للقاضي عياض: (٢/ ٥٧).
(٧) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٢/ ٤٧٧).

باسم: «مُسنَد أمير المؤمنين عُمَر بن الخطَّاب عن النبيِّ ﷺ».

١٣) الإمامُ أبو زُرْعَة عُبَيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (٢٢٠ - ٢٦٤هـ) [١]

هو الإمامُ الجليلُ، سيِّدُ الْحُفَّاظِ، ومِن فُرْسَان هذا العِلْم ورُوَّادِه، وكان رفيقَ الإمام أبي حاتِم الرَّازي، وقد سبق تنويهُه بتضلُّعه في عِلْم العِلَل في ترجمة الإمام ابن معِيْن. وله مسائلُ في العِلَل، جمعها الحافظُ سعيد بن عَمْرو الأَزْدِي البَرْذَعِيّ (ت٢٩٢هـ) في مُصنَّفٍ مُفرَدٍ[٢]، والإمامُ ابن أبي حاتِم الرَّازي في كتابه «عِلَل الحديث».

١٤) الإمامُ أبو حاتِم مَحَمَّد بن إدريس الرَّازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ) [٣]:

هو الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ، شيخُ المحدِّثين، وكان إليه المنتهى في الْحِفْظ وأحوالِ الرِّجال ومعرفةِ عِلَل الحديث، يقول الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «كان من بُحُور العِلم، طَوَّافِ البلاد، وبَرَعَ في الْمَتْن والإسناد، وجَمَع وَصَنَّف، وجَرَح وعَدَّل، وصَحَّح وعَلَّل»[٤]. وقد جَمَع عِلْمَه في العِلَل ابنُه الإمامُ عبد الرَّحمن الرَّازي في كتابٍ سَمَّاه «عِلَل الحديث».

١٥) الإمامُ أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) [٥]:

هو الإمامُ العَلَمُ، المحدِّثُ البارعُ، صاحِبُ «الجامع»، مِمَّن تكلَّم في العِلَل، وبَرَع فيها، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «الحافظُ العَلَمُ، الإمامُ

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٥٧).
(٢) طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ضِمْنَ كتابه: «أبو زُرْعَة الرَّازي وجهوده في السُّنَّة النبوية».
(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٨٣١).
(٤) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/ ٢٤٧، ٢٦٣).
(٥) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ١٥٤).

البارعُ . . . ، مصنِّفُ الجامع ، وكتابِ العِلَل وغيرِ ذلك»[١]. وله: «العِلَل الكبير» ، وهو مطبوعٌ بترتيب القاضي أبي طالب محمود بن علي التَّمِيْمِي الأَصْبَهَانِيّ (ت٥٨٥هـ) ، و«العِلَل الصغير» ، وهو مُلْحَقٌ بآخِر كتابه «الجامع» ، وهو الذي شَرَحه الحافظُ ابن رَجَبٍ شرحاً مفيداً قيّماً.

١٦) الإمامُ أبو بَكْرٍ أحمد بن عَمْرو البَزَّار البَصْرِيّ (٢١٠ ـ ٢٩٢هـ)[٢]:

هو الشيخُ الإمامُ ، الحافظُ الْمُتقِنُ ، قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «كان ثِقَةً حافِظاً ، صَنَّف الْمُسْنَدَ ، وتكلَّم على الأحاديث وبيَّن عِلَلَها»[٣]، وله كتاب «الْمُسنَد الكبير الْمُعَلَّل» المطبوعُ باسم: «البَحْر الزَّخَّار» ، وصناعةُ العِلَل بَيِّنَةٌ فيه.

١٧) الإمامُ أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيُّ (٢١٤ ـ ٣٠٣ هـ)[٤]:

هو الإمامُ الحافظُ الثَّبْتُ ، ناقدُ الحديث ، من أواحد الأئمَّة في العِلَل ، صاحبُ «السُّنَن» ، قال عنه الحافظُ أبو الفَضْل مُحَمَّد بن طاهر الْمَقْدِسِيّ (ت٥٠٧هـ): «وهو أحذَقُ بالحديث وعِلَلِه ورجالِه من مُسْلِم ، ومن أبي داود ، ومن أبي عيسى ، وهو جارٍ في مِضْمار البُخَارِيِّ وأبي زُرْعَة»[٥] ، وصناعةُ العِلَل واضحةٌ في سُنَنه الكبرى والصُّغْرَى ، وفي بقيةِ مصنَّفاته.

---

(١) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/ ٢٧٠).
(٢) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٣/ ٥٥٥ ، ٥٥٧).
(٣) تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٤/ ٣٣٤).
(٤) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٩٤٠).
(٥) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/ ١٣٣).

١٨) الإمامُ أبو بَكْرٍ أحمد بن مُحَمَّد الْخَلاَّل البَغْدَادِيّ (٢٣٤ - ٣١١) [١]

هو العلاَّمةُ الحافظُ الفقيهُ ، شيخُ الْحَنَابِلَة في عصره. وله كتابُ العِلَل في عِدَّة مُجلَّدات ذكره الحافظُ الذَّهَبِيُّ في ترجمته[٢] ، وقال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «وقد رتَّب أبو بَكْر الْخَلاَّل العِلَلَ المنقولةَ عن أحمد [ابن حَنْبَل] على أبواب الفقه وأفردها ، فجاءت عِدَّةَ مجلَّداتٍ»[٣] ، وقد طُبع «المنتخَب من العِلَل للخَلاَّل» لابن قُدَامَة الْمَقْدِسي (ت٦٢٠هـ).

١٩) الإمامُ ابن أبي حاتِم عبد الرَّحمن الرَّازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) [٤]:

هو الحافظُ الناقدُ العلاَّمة ، ومن أكابر علماء العِلَل ، قال عنه الإمامُ أبو يَعْلَى الْخَلِيْلِيّ القَزْوَيْنِيّ (ت٤٤٦هـ): «كان بَحْراً في العلوم ومعرفة الرِّجال والحديث الصحيح من السَّقيم»[٥]. وله «عِلَل الحديث» ، جمع فيه أسئلةً في عِلَل الأحاديث وَجَّهها لأبيه وأبي زُرْعَة وأجوبتهما عليها ، رتَّبها على الأبواب الفقهية.

٢٠) الإمامُ ابن عَدِيٍّ عبد الله الْجُرْجَانِيّ (٢٧٧ - ٣٦٥هـ) [٦]:

هو الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ ، علاَّمةٌ بالحديث ورجالِه ، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «طالَ عُمُرُه وعَلاَ إسنادُه ، وجَرَّح وعَدَّل ، وصَحَّح وعَلَّل ، وتقدَّم في هذه الصِّناعة...»[٧]. وله: «الكامِلُ في معرفة ضعفاء

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٨٥ ، ٧٨٦).
(٢) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/ ٢٩٧ ، ٢٩٨).
(٣) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٣٣٩).
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٨٢٩).
(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للخليلي: (١/ ٢٢).
(٦) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٨١٦).
(٧) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٦/ ١٥٤).

المحدِّثين وعِلَل الحديث» ، تتجلَّى فيه صناعةُ العِلَل.

٢١) الإمامُ عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) [١]:

هو الحافظُ الْمُجَوِّدُ ، وأحدُ أئمَّة الحديث الأفذاذ في المعرفة بعِلَله ورجاله. قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «انتهى إليه عِلمُ الأثرِ والمعرفة بعِلَل الحديث ، وأسماءِ الرِّجال ، وأحوالِ الرُّوَاة...» [٢]. وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «وإذا شِئْتَ أن تَبِيْنَ براعةُ هذا الإمامِ الفَرْدِ ، فطالِعْ العِلَلَ له ، فإنك تندهِش ويَطُول عَجَبُك» [٣].

وله مؤلَّفاتٌ قيّمةٌ في عِلَلِ الحديث ، منها: «العِلَلُ الواردة في الأحاديث النبوية» ، و«السُّنَنُ» المعروفة بـ«سُنَن الدَّارَقُطْنِي» ، و«الإلزاماتُ والتَّتَبُّعُ» ، و«الأحاديثُ التي خُولِف فيها مالكُ بن أنس» ، وقد عُنِيَ في جميع هذه الكتبِ ببيان عِلَل الحديث عنايةً بالغةً ، لا سِيّما الكتاب الأوّل.

٢٢) الحافظُ ابن رَجَبٍ عبد الرَّحمن الْحَنْبَلِيّ الدِّمَشْقِيّ (٧٣٦ ـ ٧٩٥هـ) [٤]

هو الإمامُ الحافظُ ، المحدِّثُ العلاَّمة ، بَلَغ درجةَ الإمامةِ في فنون الحديث كلِّها ، خاصّةً في عِلم صناعة الأسانيد وفنِّ العِلَلِ ، وعُرِفَ باطِّلاعٍ واسعٍ على معاني الحديث ورجاله وطبقاته[٥]. وقد شرح «العِلَلَ الصغيرَ» للإمام التِّرْمِذِيّ ، وضمَّنه كثيراً من الفوائد والقواعد في عِلم العِلَل ، وأتى فيه ببدائعَ وفوائدَ من كلام المتقدِّمين.

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٩٩١ ، ٩٩٥).

(٢) تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (١٢/ ٣٤).

(٣) تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٣/ ٩٩٤).

(٤) انظر ترجمته في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر: (٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢).

(٥) انظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر: (١ / ١٦١).

٢٣) الحافظُ ابن حَجَرٍ أحمد بن عليّ العَسْقَلَانِيّ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) [١]:

هو الإمامُ المحدِّثُ ، الحافظُ الْمُتقِنُ ، خاتمةُ الْحُفَّاظ ، انفرد بين أعيان عصرِه في عِلم الرِّجال ومعرفةِ عِلَل الأحاديث وغير ذلك. وتتجلَّى إمامتُه الباهرةُ في العِلَل من خلال كتابه: «فتح الباري شرح صحيح البُخَارِيّ» ، وكذلك من إجاباته عن تَتَبُّعات الإمام الدَّارَ قُطْنِيِّ وانتقاداتِه على الصحيح.

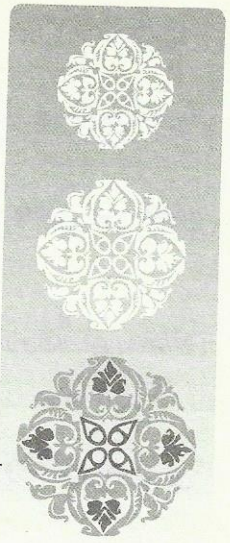
وله عِدَّةُ كتبٍ في هذا الباب ، منها: «الزَّهْرُ المطلول في الحديث المعلول» ، و«شفاء الغُلَل في بيان العِلَل» ، و«بيان الفَصْل لِمَا رُجِّحَ فيه الإرسال على الوَصْل» ، و«مزيد النَّفْع بمعرفة ما رُجِّحَ فيه الوَقْف على الرَّفْع» ، و«تقريب المنهج بترتيب الْمُدرَج» ، و«تقويم السَّنَاد بمُدرَج الإسناد» ، و«المقترب في بيان المضطرب» ، و«نزهة القلوب في معرفة الْمُبدَل والمقلوب» وغيرها ، كما أنَّ كتابه «النُّكَت على كتاب ابن الصَّلاح» يحوي كثيراً من الفوائد الغزيرة في هذا العِلم.

وهؤلاء أجَلُّ مَن خدموا عِلَلَ الحديثِ عبر القرون ، وتكلَّموا فيها ، وصنّفوا كتباً جليلةً ثَرِيَّةً بالفوائد والفرائد في هذا الباب ، ولم يَبرُز بعدهم أحدٌ مثلَهم في هذا العِلم.

* * *

---

(١) انظر ترجمته في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي: (٢/ ٣٦ ، ٤٠).



المبحث الثاني

أهمُّ كُتبِ العِلَلِ

بدأ التصنيفُ في عِلَل الحديثِ في بداية القرن الثالث الهجريّ على يد الإمام عليّ بن عبد الله الْمَدِيْنِيّ (ت٢٣٤هـ) ، وقد ذكر عدداً من كُتُبِه الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ في هذا الفَنِّ في شرحه لعِلَل التِّرْمِذِيّ ، ثم تَوالَى فيه التصنيفُ وكَثُرَ. وهذه أسماءُ بعض الكتب التي صُنِّفَتْ فيه عبر القُرون مع تعريفٍ وجيزٍ لأهَمِّها مرتَّبةٌ على الترتيب الآتي[1]:

● **أوّلاً: كُتُب السُّؤالاتِ في عِلَل الأحاديث:**

كان طُلَّابُ الحديثِ يُذاكِرون شُيوخَهم ويُسائِلونهم عمَّا خَفِيَ عليهم في عِلَل الحديث ورجالِه ، فيقيِّدون إجاباتِ الشُّيوخ ، وهكذا ظَهَر العديدُ من الكتب في هذا النوع ، وعُدَّتْ من أهَمِّ المصادر في هذا الفَنِّ ، ومنها:

١) «**العِلَل**»: للإمام سفيان بن عُيَيْنَة أبي مُحَمَّد الهِلاَلِيّ الكُوْفِيّ (ت١٩٨هـ): رواه عنه الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ.

٢) «**التاريخُ والعِلَلُ**»: للإمام يَحْيى بن مَعِيْن أبي زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ): رواه عنه أبو الفَضْل العَبَّاس بن مُحَمَّد الدُّوْرِيّ (ت٢٧١هـ).

---

(١) استفدتُ في ذلك من كتابَي: «لمحات موجزة في علم علل الحديث» للدكتور عتر ، ص: ٢١ ، ٣٢ ، و«معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ٢٣٣ ، ٢٤٧).

٣) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارِميّ (ت٢٨٠هـ)» عن يَحْيَى بن مَعِيْن في تجريح الرُّوَاة وتعديلهم.

٤) «من كلام أبي زَكَرِيّا يَحْيَى بن مَعِيْن في الرِّجال»: روايةُ أبي خالد الدَّقَّاق يزيد بن الْهَيْثَم بن طَهْمان البغداديّ (ت٢٤٨هـ).

٥) «سُؤالات ابن الْجُنَيْد لأبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن»: روايةُ إبراهيم بن عبد الله الْخُتَّلِيّ السُّرَّمَرَّائِيّ (ت٢٧٠هـ).

٦) «تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطَّبَرَانِيِّ عن أبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن».

٧) «معرفة الرِّجال: للإمام أبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن»: روايةُ أحمد بن مُحَمَّد بن القاسم بن مُحْرِز البغدادي.

٨) «عِلَلُ الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ»: للإمام عليّ بن الْمَدِيْنِيّ، أبي الحسن البَصْرِيّ: وهو مِن أقدَم كُتب العِلَل وأهَمِّها، وقد اعتمد عليه جمعٌ من الْحُفَّاظ والمحدِّثين المتقدِّمين والمتأخِّرين في كلامهم عن العِلَل، ولم يُوجَد منه الآن سِوَى جزءٍ قليلٍ[1].

٩) «العِلَلُ ومعرفة الرِّجال»: للإمام أحمد بن حَنْبَل، أبي عبد الله البغدادي (ت٢٤١هـ): روى عنه ابنُه عبد الله (ت٢٩٠هـ).

١٠) «الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرِّجال»: روايةُ ابنه أبي الفَضْل صالِح بن حَنْبَل البَغداديّ (ت٢٦٥هـ)، وأبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الْمَيْمُوْنِيّ الرَّقِّيّ (ت٢٧٤هـ)، وأبي بَكْر أحمد بن الْحَجَّاج الْمَرُّوْذِيّ (ت٢٧٥هـ).

---

(١) طُبع هذا الجزءُ باسم «العِلَل» بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي (ت١٤٣٩هـ)، ثم باسم: «عِلَل الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ» بتحقيق الدكتور مازِن بن مُحَمَّد السِّرْسَاوِي.

١١) «**سُؤالات أبي داود السِّجِسْتَاني للإمام أحمد**»: للإمام أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق السِّجِسْتَانِيّ (ت٢٧٥هـ).

١٢) «**العِلَل**»: للإمام البُخَارِيّ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل الْجُعْفِيّ (ت٢٥٦هـ).

١٣) «**سُؤالات البَرْذَعِيّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**»: للحافظ البَرْذَعِيّ، أبي عثمان سعيد بن عَمْرو بن عمَّار الأَزْدِيّ (ت٢٩٢هـ)[1].

١٤) «**سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي لأبي داود السِّجِسْتاني**»: لأبي عُبَيْد مُحَمَّد بن علي الآجُرِّيّ (المتوفَّى في مطلع القرن الرابع الهجري).

١٥) «**سُؤالات أبي عبد الله بن بُكَيْر للدَّارَقُطْنِيِّ**»: لأبي عبد الله الْحُسَيْن بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر الصَّيْرَفِي البَغْداديّ (ت٣٨٨هـ).

١٦) «**سُؤالات البَرْقانِيّ للدَّارَقُطْنِيّ**»: للحافظ البَرْقَانِيِّ، أبي بَكْر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد الْخُوَارِزْمِيّ (ت٤٢٥هـ).

١٧) «**سُؤالات الحاكِم للدَّارَقُطْنِيِّ**»: للحاكِم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ).

● **ثانياً: كتب أصول إعلال الحديث:**

وهي الكتبُ التي اعتنت ببيان بعض أسباب قَبول الرِّوايات ورَدِّها، ومنها:

١) «**كتابُ التَّمييزِ**»: للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ، أبي الْحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٦١هـ):

بيَّن فيه المؤلِّفُ بعضَ الأوهام التي وَقَعتْ مِن بعض الرُّوَاة في رواياتهم

---

(١) وهي مطبوعةٌ بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ضِمْن كتابه: «أبو زُرْعَة الرَّازي وجهوده في السنة النبوية».

للأحاديث ، ثم ذكر الأحاديثَ الْمُعَلَّةَ. وطريقته في ذلك أنه يذكر عِلَّةَ الحديثِ بشيءٍ من الشرح والبَسْط والوُضوح لا نجده في غيره من كتب العِلَل. والكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه ، لكنَّ معظمه في عِداد المفقود ، لم يصلنا منه إلاَّ جزءٌ صغيرٌ[١].

٢) «**العِلَلُ الصَّغِيْرُ**»: للإمام التِّرْمِذِيّ، أبي عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ):

وهو مُلحَقٌ بآخِر «جامعه» ، ذكر فيه المؤلِّفُ قواعدَ وأصولاً عامَّةً في عِلم الحديث وعِلَله ، وبيَّن فيه مقاصدَه ومصادرَه ورجالَه ومصطلحاتِه التي استخدمها في كتابه «الجامع» ، كما أودع فيه العديدَ من المسائل التي جَعَلها مثابةً يرجع إليها قارئُ كتابِه «الجامع»[٢].

٣) «**شرح عِلَل التِّرْمِذِيِّ**»: للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ ، أبي الفَرَج ، زَيْن الدين ، عبد الرحمن بن أحمد الدِّمَشْقِيّ (ت٧٩٥هـ):

شَرَح فيه المؤلِّفُ كتابَ «العِلَل الصغير» ـ المذكور آنفاً ـ شرحاً مُوَسَّعاً قَيِّماً أتبعه بفوائد مُهِمَّةٍ ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ تكون للكتاب تَتِمّةً ، أراد بها تقريبَ عِلم العِلَل على مَن ينظر فيه.

● **ثالثاً: الكتبُ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ الْمُعَلَّةُ:**

وهي على سِتّة أنواعٍ كالآتي:

النوع الأوّل: كتب الأحاديث الْمُعَلَّة على الأبواب:

١) «**العِلَل**»: للحافظ أبي بَكْر الأَثْرَم ، أحمد بن مُحَمَّد بن هانئ الإسْكَافِيّ (ت٢٧٣هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي.

(٢) طُبع هذا الكتابُ لأوّل مَرّةٍ مستقلّاً عن الأصل بتعليق وتقديم الشيخ سلمان الحسيني النَّدْوِي ، وبمزيدٍ من اعتناء المؤلِّف ، في دار ابن كثير بدمشق.

٢) «**العِلَل الكبير**»: للإمام التِّرْمِذِيّ ، أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ):

ذَكَر فيه المؤلِّفُ أحاديثَ وقعت فيها عِلَلٌ ، وغالبُ إجاباتها من شيخه الإمام البُخَارِيِّ ، كما تُوجَد فيه أجوبةٌ عن العِلَل لعددٍ من شيوخه. ومادَّةُ الكتابِ كانت غيرَ مُرَتَّبةٍ ، فرتَّبها على كتب الجامع: القاضي أبو طالب محمود بن عليّ (ت٥٨٥هـ).

٣) «**العِلَلُ**»: للحافظ إبراهيم بن أبي طالب الْمُزَكِّي ، أبي إسحاق النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٩٥هـ).

٤) «**العِلَلُ**»: للإمام السَّاجي ، أبي زكريا يَحْيَى بن عبد الرَّحمن البَصْرِي (ت٣٠٧هـ).

٥) «**العِلَلُ**»: للإمام أبي بَكْر الْخَلَّال ، أحمد بن مُحَمَّد البغدادي (ت٣١١هـ):

جَمَع فيه الشيءَ الكثيرَ من كلام الإمام أحمد بن حَنْبَل في عِلَل الأحاديث ، لكن ضاعَ الكتابُ بأكمله ، وقد انتخب منه الإمامُ ابن قُدَامَة الْمَقْدِسِيّ (ت٦٢٠هـ) في كتابٍ سَمَّاه: «المنتخَب من العِلَل» ، وقد طُبع منه الجزءُ العاشِرُ فقط.

٦) «**عِلَل الحديث**»: للإمام ابن أبي حاتم الرَّازي ، أبي مُحَمَّد عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد الْحَنْظَلِيّ (ت٣٢٧هـ):

وهو مِن أفضل وأنفس كتب العِلَل من ناحية غَزَارة المادَّة التي في العِلَل وفي الرِّجال ، يحتوي على كثيرٍ من أسئلة المصنِّف لوالده الإمام أبي حاتم الرَّازي ورفيقِه الإمام أبي زُرْعَة الرَّازي ، أو سَماعاته منهما ، وكلُّها تَدُور على الأحاديث الْمُعَلَّة والأسانيد التي يعتريها الْخَلَلُ والخطأُ. رَتَّب المؤلِّفُ مادَّةَ هذا الكتابِ على أبواب الفقه.

٧) «العِلَل»: للحافظ أبي علي الْحُسَيْن بن عليّ بن يزيد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٤٩هـ).

٨) «العِلَل»: للحاكم الكبير، أبي أحمد الكَرَابِيْسِيّ، مُحَمَّد بن مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٧٨هـ).

٩) «الْمُعْتَلُّ من الحديث»: للحافظ عبد الْحَقّ بن عبد الرحمن الإشْبِيْلِيّ، أبي مُحَمَّد، المعروف بابن الْخَرَّاط (ت٥٨١هـ).

١٠) العِلَلُ الْمُتَناهِيَةُ في الأحاديث الواهية: للحافظ ابن الْجَوْزي، أبي الفَرَج عبد الرَّحمن بن علي البغدادي (ت٥٩٧هـ):

جَمَع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الشديدةَ الضَّعْف، وبيَّن عِلَلَها وطُرُقَها، ورتَّب الأحاديثَ على الأبواب الفقهية.

النوع الثاني: كتب الأحاديث الْمُعَلَّة على الْمَسَانِيْد:

١) «العِلَلُ الوارِدةُ في الأحاديث النبوية»: للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ):

يُعتبَر هذا الكتابُ أجمَعَ كتابٍ في العِلَل، حَوَى أحاديثَ كثيرةً جِدّاً، وجَمَع طُرُقاً للحديث، وبيانَ العِلَل، لكنه ليس مِن جَمْع الدَّارَقُطْنِيّ، بل مِن جَمْع تلميذِه الحافظ أبي بَكْر أحمد بن مُحَمَّد البَرْقانِيّ البغدادي (ت٤٢٥هـ)، الذي كان يسأل الدَّارَقُطْنِيَّ عن عِلَل الأحاديث، فيُجيبه عنها بما يقيِّده عنه بالكتابة. رَتَّب البَرْقَانِيُّ هذا الكتابَ على مسانيد الصَّحابة رضي الله عنهم.

٢) «الزَّهْرُ الْمَطْلُوْلُ في الْخَبَر الْمَعْلُوْل»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني، أبي الفَضْل شِهَاب الدين أحمد بن عليّ (ت٨٥٢هـ):

لَخَّص فيه كتابَ: «العِلَل» للدَّارَقُطْنِيّ، خاصّةً مباحثه المتعلّقة بالمقلوب والْمُدرَج والموقوف.

النوع الثالث: كتب الْمَسانِيْد الْمُعَلَّة:

جمع فيها المصنِّفون الأحاديثَ على ترتيب أسماء الصَّحابة رضي الله عنهم، وأعلّوا بعضَ أحاديثها. ومِن أشهر هذه الكتب:

١) «**مُسنَدُ يعقوب بن شَيْبَة**»: للحافظ يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوْسِيّ أبي يوسف البَصْرِيّ (ت٢٦٢هـ):

وهو من أهَمِّ الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الباب، وحافلٌ بالفوائد الحديثية، لكن لم تَبْقَ منه إلاَّ قطعةٌ صغيرةٌ وهي الجزء العاشر من مُسْنَد عُمَر بن الخطَّاب رضي الله عنه، وهو مطبوعٌ.

٢) «**الْمُسنَد الكبير الْمُعَلَّل**» (**الْمُسَمَّى بالبَحْر الزَّخَّار**): للحافظ أبي بَكْر البَزَّار، أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالِق البَصْرِيّ (ت٢٩٢هـ):

وهو مِن أعظم الكُتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الفَنّ، ساقَ فيه المؤلِّفُ جميعَ الأحاديث مُسنَدةً، ثم ذكر العِلَّةَ التي تُوجَد فيها.

٣) «**الْمُسْنَد**»: للإمام الْمَاسَرْجِسِيّ، أبي عليّ الْحُسَيْن بن مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٦٥هـ).

النوع الرابع: كتبُ عِلَل أحاديث راوٍ ما:

ومِن أهَمِّ كتب هذا النوعِ:

١) «**عِلَلُ حديث سفيان بن عُيَيْنَة (ت١٩٨هـ)**»: للإمام عليِّ بن الْمَدِيْنِيّ (ت٢٣٤هـ).

٢) «**عِلَلُ أحاديث إسماعيل القاضي**»: لابن الْمَدِيْنِيّ أيضاً.

٣) «**عِلَلُ حديثِ الزُّهْرِيِّ**»: للإمام مُحَمَّد بن يَحْيَى الذُّهْلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٥٨هـ).

٤) «**عِلَلُ حديثِ الزُّهْرِيِّ**»: للإمام ابن حِبَّان البُسْتِي، أبي حاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيْمِيّ الدَّارِمِيّ (ت٣٥٤هـ).

٥) «عِلَلُ حديثِ مالك بن أنسٍ»: لابن حِبَّان أيضاً.

٦) «عِلَلُ ما استند إليه أبو حنيفة»: لابن حِبَّان أيضاً.

النوع الخامس: كتبٌ في عِلَل أحاديث مصنَّفات حديثية مخصوصةٍ:

اعتنى بعضُ الْحُفَّاظِ بتَتَبُّع العِلَلِ في كتبٍ التزم أصحابُها الصِّحَّةَ، ومِن تلك الكتب:

١) «الإلزاماتُ والتَّتَبُّعُ»: للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ): أعلَّ فيه بعضَ الأحاديث في الصَّحِيْحَيْن أو أحدِهما. وقد تعقَّب على إعلالاته لها بعضُ العلماء.

٢) «الاستدراكُ على الصَّحِيْحَيْن بالتعليل»: للحافظ أبي مسعود الدِّمَشْقِيّ، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عُبَيْد (ت٤٠١هـ).

٣) «عِلَلُ الأحاديثَ في كتاب الصَّحِيح لِمُسْلِم بن الْحَجَّاج»: للحافظ ابن عَمَّار الشَّهِيد، أبي الفَضْل، مُحَمَّد بن أبي الْحُسَيْن الْجَارُوْدِيّ الْهَرَوِيّ (ت٣١٧هـ).

٤) «جواب أبي مسعود الدِّمَشْقِيِّ للدَّارَقُطْنِيّ عمَّا بيَّن فيه غلطَ مُسْلِمٍ» للحافظ إبراهيم بن مُحَمَّد بن عُبَيْد الدِّمَشْقِيّ (ت٤٠١هـ).

٥) «التنبيهُ على الأوهام الواقعة في الصَّحِيْحَيْن مِن قِبَل الرُّوَاة» (أو قسم العِلَل من كتاب «تقييد الْمُهمَل وتمييز الْمُشكِل»): للحافظ أبي عليّ الْجَيَّانِي، مُحَمَّد بن أحمد الغَسَّاني الأنْدَلُسِيّ (ت٤٩٨هـ).

٦) «نَقْعُ الإقلال والفوائد والعِلَل في الكلام على أحاديث السُّنَن لأبي داود»: للحافظ ابن القَطَّان الفاسِي، أبي الْحُسَيْن، علي بن مُحَمَّد المغربي (ت٦٢٨هـ).

٧) «**بيانُ الوَهَمِ والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام**[١]»: لابن القَطَّان أيضاً: أعلَّ فيه بعضَ أحاديث كتابِ «الأحكام الشَّرعية الوُسْطَى» للإمام عبد الْحَقّ الإشْبِيْلِيِّ (ت٥٨١هـ).

٨) «**الْمُداوِي لِعِلَل الجامع الصغير وشرحَي الْمُنَاوِيِّ**»: للشيخ أبي الفَيْض، أحمد بن مُحَمَّد بن الصِّدِّيق الغُمَارِيّ المغربي (ت١٣٨٠هـ): أَعَلَّ فيه أحاديثَ «الجامع الصغير» للحافظ السُّيُوطي (ت٩١١هـ)، وناقَشَ شارحَه الشيخَ عبد الرؤوف الْمُنَاوِي (ت١٠٣١هـ) في أحكامه على الأحاديث.

النوع السادس: كتبٌ مُفرَدةٌ لبيان عِلَّةِ حديثٍ مُعَيَّنٍ:

ومن الكتب التي أُلِّفَتْ على هذه الطريقة:

١) «**عِلَّةُ الحديثِ الْمُسَلْسَل في يوم العِيْد**»: للحافظ أبي مُحَمَّد، عبد الله بن يوسف الْجُرْجَانِي (ت٤٨٩هـ).

٢) «**رَفْعُ التخليط عن حديث الأَطِيْط**»: للحافظ ابن عَسَاكِر الدِّمَشْقِيّ، أبي القاسم، عليّ بن الحسن (ت٥٧١هـ): وهو يُعرَف أيضاً باسم: «تبيان الوَهَم والتخليطِ في حديث الأَطِيْط».

● **رابعاً: كتبُ الرِّواية التي تتعرَّض في ثناياها لبيان عِلَل الأحاديث:**

ومن أهَمِّ تلك الكتب:

١) «**الجامع الْمُسْنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه**» (**المعروف بصحيح البُخَارِيّ**): للإمام البُخَارِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن إسماعيل الْجُعْفِيّ (ت٢٥٦هـ): يكرِّر فيه المصنِّفُ الحديثَ أكثر من مَرَّةٍ، ويرويه في كلِّ موضعٍ من طريق غير الذي رواه قبل، ويُشير

---

(١) أي: «الأحكام الكبرى» للقاضي عبد الْحَقّ الإشْبِيْلِيّ.

بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ وَقَعَتْ في بعض الطُّرُقِ ، ليُعلَم مِن ذلك بأنَّها لا تَقدَح في صِحَّة أصل الحديث.

٢) «**الْمُسنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ**» (**المعروف بصحيح مُسْلِم**): للإمام مُسْلِم النَّيْسَابُوْرِيّ ، أبي الحسين ، مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ (ت٢٦١هـ): يصرِّح فيه المصنِّفُ أحياناً إلى بعض العِلَل الغير قادحة في الأحاديث.

٣) «**السُّنَن**»: للإمام أبي داود ، سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ): يُخرج فيها المصنِّفُ أحياناً الحديثَ من طُرُقٍ متعدِّدةٍ ، ثم يقدِّم الأَصَحَّ منها ، ثم يبيِّن إذا كانت فيه عِلَّةٌ إمَّا إشارةً وإمَّا تصريحاً.

٤) «**الجامع المُختصَر**» من **السُّنَن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العَمَلُ** (**المعروف بسُنَن التِّرمذي**): للإمام التِّرْمِذِيّ ، أبي عيسى ، مُحَمَّد بن عيسى السُّلَمِي (ت٢٧٩هـ): تكلَّم فيه المصنِّفُ بكثرةٍ في إعلال الأحاديث.

٥) «**السُّنَن الصُّغْرَى**» (**الْمُجْتَبَى**): للإمام النَّسَائِيِّ ، أحمد بن شُعَيْب بن عليّ (ت٣٠٣هـ): وطريقةُ المصنِّفِ في إعلال الحديث في هذا الكتاب نفسُ طريقة الإمام أبي داود في سُنَنه.

٦) «**السُّنَن**» (**المعروفة بـ: «سُنَن الدَّارقُطْني»**): للإمام أبي الْحَسَن، علي بن عُمَر الدَّارقُطْني البغداديّ (ت٣٨٥هـ): تعقَّب فيها المصنِّفُ الأحاديثَ التي قد عَمِلَ بها بعضُ الفقهاء ، أوخَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين.

● **خامساً: الكتبُ التي تتعرَّض لبيان العِلَل ضِمْنَ بُحوثها:**

ومن أهَمِّ أنواع تلك الكتب:

(أ) **كتب الرِّجال**:

وهي تَذكُر لكلِّ مُتَرْجَمٍ عِلَّةً أو أكثر ما وُجِدَ له، ومِن أشهَر تلك الكتب:

١) «**التاريخ والعِلَل**»: للإمام يَحْيَى بن مَعِيْن البغداديّ.

٢) «**العِلَل ومعرفة الرِّجال**»: للإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني.

٣) «**التاريخ الكبير**»: للإمام البُخَارِيّ.

٤) «**التاريخ الأَوْسَط**»: للإمام البُخَارِيِّ أيضاً.

٥) «**التاريخ وعِلَل الرِّجال**»: للإمام أبي زُرْعَة الدِّمَشْقِي، عبد الرحمن ابن عَمْرو النَّصْرِيّ (ت٢٨١هـ).

٦) «**الضعفاء الكبير**»: للإمام العُقَيْلِيّ، أبي جَعْفَر، مُحَمَّد بن عَمْرو الْحِجَازِيّ (ت٣٢٢هـ).

٧) «**كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**»: للإمام ابن حِبَّان البُسْتِي، أبي حاتم، مُحَمَّد بن حِبَّان التَّمِيْمي الدَّارِمِيِّ (ت٣٥٤هـ).

٨) «**الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعِلَل الحديث**»: للإمام ابن عَدِيّ، أبي أحمد، عبد الله الْجُرْجانِيِّ (ت٣٦٥هـ).

٩) «**تاريخ بغداد**» (أو: «**تاريخ مدينة السَّلام**»): للحافظ الخطيب البغداديّ، أبي بَكْر، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ).

(ب) كتب التَّخريج:

تُعَدُّ هذه الكتبُ من المراجع المهمَّة في معرفة عِلَل الأحاديث، ومن أهَمِّها:

١) «**نَصْبُ الرَّاية لأحاديث الْهِدَاية**»[1]: للحافظ الزَّيْلَعِيّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢هـ).

---

(١) خرَّج فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ التي استشهد بها العلاَّمة عليُّ بن أبي بَكْر الْمَرْغِيْنَانِيّ (ت٥٩٣هـ) في كتابه: «الهداية» في الفقه الحنفي.

٢) «**البَدْر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»[١]: للحافظ ابن الْمُلَقِّن ، أبي حَفْص ، عُمَر بن عليّ الأنصاريّ (ت٨٠٤هـ).

٣) «**الْمُغْنِي عن حَمْل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**»[٢]: للحافظ العِراقِيّ ، زَيْن الدين عبد الرحيم (ت٨٠٦هـ).

٤) «**الدِّرَاية في تخريج أحاديث الهداية**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ ، أبي الفضْل ، شِهاب الدين أحمد بن عليّ (ت٨٥٢هـ): اختصره المؤلِّفُ من كتاب «نصبَ الرَّاية» للزَّيْلَعِيِّ ، وأضاف إليه فوائدَ كثيرةً تَختصّ بعِلَل الحديث.

٥) «**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير**»: لابن حَجَرٍ أيضاً: لَخّص فيه «البَدْرَ المنير» لابن الملقِّن ، وتكلَّم على أحاديثه بالإعلال.

(ج) شُروح كتب الحديث:

وهي الكتب التي تتعَّرض لبيان عِلَل الأحاديث أثناء شرحها لها ، ومن أهَمِّ تلك الكتب:

١) «**التمهيد لِمَا في الْمُوَطَّأ من المعاني والأسانيد**»: للحافظ ابن عبد البَرّ القُرْطُبِيّ ، أبي عُمَر ، يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَرِيّ (ت٤٦٣هـ).

---

(١) أَلَّف الإمامُ أبو حامِد مُحَمَّد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ (ت٥٠٥هـ) كتاباً سَمَّاه «الوجيزَ في الفِقْه الشَّافعي» ، ثم شرَحه الإمامُ أبو القاسم عبد الكريم الرَّافِعِيّ القَزْوَيْنِي (ت٦٢٣هـ) في كتابه «فَتْح العزيز في شرح الوَجِيز» الذي يُسَمَّى أيضاً «الشرحَ الكبيرَ» ، ثم خرَّج الحافظُ ابن الملقِّن أحاديثَ هذا الشرحِ في كتابه «البَدْر المنير» هذا.

(٢) خَرَّج فيه المؤلِّفُ أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي.

٢) «**الْمِنْهاج في شرح صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج**»: للإمام النَّوَوِيّ ، أبي زكريَّا ، مُحيي الدين ، يَحْيَى بن شرف (ت٦٧٦هـ).

٣) «**تهذيب السُّنَن**»: للحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة ، أبي عبد الله ، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بَكْر الدِّمَشْقِيّ (ت٧٥١هـ): هذَّب فيه «مُختصَرَ سُنَن أبي داود» للحافظ عبد العظيم بن عبد القَوِيّ الْمُنْذِرِيّ (ت٦٥٦هـ) ، وبَحَث فيه عِلَلَ بعض الأحاديث.

٤) «**النَّفْحُ الشَّذِيّ شرح جامع التِّرْمِذِيّ**»: للإمام ابن سَيِّد الناس ، فتح الدين ، ابن سَيِّد النَّاس اليَعْمُرِيّ (ت٧٣٤هـ): لم يُكمِله ، ثم كَمَّله الحافظُ عبد الرحيم العِراقِيّ ، فبلَغَ نحوَ النصف من الجامع.

٥) «**فَتْحُ الباري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ (ت٧٩٥هـ): اعتنى فيه ببيان عِلَل الأحاديث اعتناءاً كبيراً ، لكن لم يصلنا منه إلاَّ بعضُ أجزائه ، وهي مطبوعةٌ.

٦) «**فَتْحُ الباري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ (ت٨٥٢هـ).

٧) «**عُمْدَةُ القاري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للإمام بَدْر الدِّين العَيْنِي ، محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ).

٨) «**فَيْضُ القدير شرح الجامع الصغير**»: للعلاَّمة مُحَمَّد عبد الرؤوف بن تاج بن عليّ الْمُنَاوِيِّ (ت١٠٣١هـ): شرح فيه «الجامعَ الصغيرَ» للحافظ السُّيُوطي ، وأعلَّ عدداً كبيراً من أحاديثه.

٩) «**نَيْلُ الأَوْطَار شرح مُنْتَقَى الأخبار**»: للإمام الشَّوْكَانِيِّ ، مُحَمَّد بن عليّ اليَمَانِيِّ (ت١٢٥٠هـ): شرح فيه كتابَ «المنتقى» لأبي البَركات ابن تَيْمِيَة (ت٦٥٢هـ) ، وأعلَّ عدداً من أحاديثه.

١٠) «**شرح جامع التِّرْمِذِيّ**»: للشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر (ت١٣٧٧هـ):

وقد قام بتحقيق «الجامع» فشرحَه في مجلَّدين نحو (٦١٦) حديثاً فقط ، فيه كلامٌ مفيدٌ له في عِلَل الأحاديث.

١١) «**إعلام الأنام شرح بُلُوغ الْمَرَام**»: للشيخ الدكتور نور الدين عِتْر الْحَلْبِيّ.

(د) كتب مُصطلَح الحديث:

وقد جعلت بعضُ هذه الكتبِ «الحديثَ الْمُعَلَّ» نوعاً من أنواع علوم الحديث ، وتعرَّضت فيها لبيان بعض عِلَل الحديث ، ولكنَّ الكلامَ فيها جاء في غايةٍ من الاختصار ، وهذا يُناسِب موضوع كتب الْمُصطلَح؛ لأنَّ الهدف منه التعريف بعلوم الحديث عامّة.

ومِن أهَمّ تلك الكتب:

١) «**معرفةُ علوم الحديث**»: للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): وهو أوَّلُ مَن تكلَّم فيه بالعِلَل كنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم الحديث.

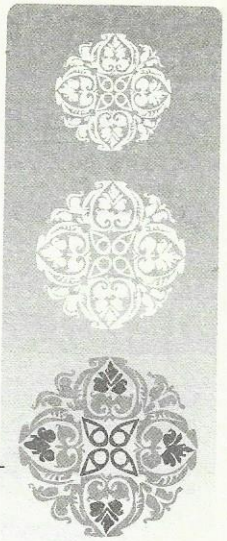
٢) «**علومُ الحديث**» (أو «**مقدِّمة ابن الصَّلاح**»): للحافظ ابن الصَّلاح ، أبي عَمْرو ، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْري (ت٦٤٣هـ).

٣) «**النُّكَتُ على كتاب ابن الصَّلاح**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقلاني: بلغَت نُكَتُه على هذا الكتابِ مئة وتسعاً وعشرين نكتةً ، لكن لم يتيسَّر له إتمامُها ، وفيها كلامٌ جيّدٌ له عن عِلم العِلَل وعِلَلِ بعض الأحاديث.

٤) «**فَتْحُ الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث**»: للحافظ السَّخَاوِي ، مُحَمَّد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ).

٥) «**تدريبُ الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوِيّ**»: للحافظ السُّيُوْطِيّ ، جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ).

* * *



المبحث الختامي

المنهجُ العِلميُّ في دراسة «عِلْم عِلَل الحديث»

كما سبق أن قلتُ في تعريف هذا العِلْمِ في مستهلّ الكتاب: أنه مِن أَغْمَض أنواعِ علوم الحديثِ وأَدَقِّها، حتى قال الإمامُ عبد الرحمن بن مَهْدِيّ: إنَّ «معرفة عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ[1]، فلو قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك»[2]، وقال أيضاً: «إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ[3]»[4].

وقد يُفهَم مِن هذين القولَين بأنَّ هذا العِلْمَ حَقّاً ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانة، وأنَّ تَعَلُّمَه عسيرٌ جدّاً على مَن أراده.

فهذا فهمٌ خاطئٌ ومُغالَطةٌ شائعةٌ.

وفي الواقع أنَّ هذا العِلْم ليس بكِهَانةٍ ولا إلهامٍ، وإنَّما هو علمٌ يَرزُقه اللهُ ـ تبارك وتعالى ـ مَن اعتنى بمُذاكَرة الحديثِ وحِفْظِه، ومُلازَمةِ أهله،

---

(١) هو اسمٌ لِمَا يَهجُس في القَلْب مِن الْخَواطِر بخلق الله في قلب العاقِل، فينتبه بذلك، ويَتفطَّن، فيَفهَم المعنى بأسرع ما يُمكِن. (انظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي، ص: ١٧٣).

(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢، ١١٣.

(٣) هو الإخبارُ بالغَيْب، ويُطلَق «الكاهِنُ» على كلِّ مَن يَتعاطَى عِلْماً دقيقاً. (انظر: «لسان العرب» لابن منظور: ١٣/١٢٨).

(٤) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/٣٨٩).

والاطِّلاعِ الواسعِ على طُرُقه وأسانيده ، والْمُداوَمةِ على قراءة كُتُب أهلِ هذا الفنِّ.

فمَن يَرغَب في دراسة هذا العِلْمِ والتمكُّنِ منه فعليه:

١) أن يُلِمَّ أوّلاً بـ«**عِلْم مُصْطَلَح الحديث**» إلماماً كاملاً ، حِفْظاً وفَهْماً وتَدَبُّراً؛ حيث تكون له دِرايةٌ جيّدةٌ بقواعد القَبُولِ والرَّدِّ ، متى يُقبَل الحديثُ؟ ومتى يُرَدُّ؟ وهذه تَكمُن في دراسة «عِلْم مُصْطَلَحِ الحديث».

وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ الكثيرُ من الكتب القيّمة ، ومِن أحسنها وأنفعها للمتقدِّمين: «**شرح نُخْبَة الفكر**» للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني: قد لا تَخْلُو بعض عباراته من الإغلاق والغُموض ، فليَستَمِدَّ الطالبُ في حلِّها مِن أحد شروحه المعتَبرة[1]. و«**علوم الحديث**» للحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيِّ: وهو مِن أقدم وأجَلّ الكتب في هذا العلم ، وقد أُلِّفَتْ في شروحه واختصارِه ونظمِه كتبٌ كثيرةٌ. ويُعَدّ هذان الكتابان من أُمَّهات كتب أصول هذا العِلم ، فليبدأ الطالبُ بقراءة الكتاب الأوّل ، ثُمّ الثاني على شيخٍ مُتمكِّنٍ من علوم الحديث ، أو أستاذٍ جامعيٍّ متخصِّصٍ فيها.

ثُمّ يُقبِل على قراءة ما أَلَّفه المتأخِّرون من الكتب المفيدة في هذا العِلم ، ولا سِيَّما: «**تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي**» للحافظ السُّيوطي ، و«**فتح الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث**» للحافظ السَّخاوي ، وهما بمثابة موسوعةٍ في هذا العِلم ، خاصَّةً الكتاب الأخير ، الذي يشرح شرحاً وافياً لكل مسألةٍ من مسائله وغموضٍ من غوامضه.

ثُمَّ ينبغي للطالب أن يُطالِع بعضَ ما أَلَّفه العلماء المعاصرون من الكتب

---

(١) مثل: شرح الشيخ على القارئ الْهَرَوي (ت١٠١٤هـ) أو شرح الشيخ عبد الرَّؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١هـ) ، أو شرح أحد العلماء المعاصرين مثل: شرح الشيخ حاتم بن عارف العَوْني والشيخ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

النافعة في هذا العِلم، وهي إنْ لا تَشتمِل كثيراً على جديدٍ وإبداعٍ فيه، لكنها تمتاز بحُسْن الترتيب والتسهيل، وجَوْدَةِ الأسلوب لمواد كتب المتقدِّمين، مثل: «**الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**» للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و«**منهج النَّقْد في علوم الحديث**» للدكتور نور الدين عِتْر، و«**تحرير علوم الحديث**» للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع، و«**علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**» للدكتور محمد أبي اللَّيث الْخَيْرآبادي.

فإنَّ قراءةَ كلِّ ما ذُكِرَ من تلكم الكتب بالتَّأنِّي والاستيعاب؛ تُمَكِّن الطالبَ منِ هذا العلم، وتَفتَح له الآفاقَ في مجاله بإذن الله تعالى[1].

٢) وأن يتمكَّن مِن «**عِلْم الْجَرْح والتعديلِ**» تَمَكُّناً تامّاً؛ لأنه مِن خلاله يَقدِر على معرفة ألفاظ التوثيق والتضعيف في الرَّاوي، وهي دقيقةُ الصِّياغة، ومحدَّدةُ الدِّلالة، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نقد إسناد الحديث. فعن طريق هذا العِلم تَحصُل للطَّالب المعرفةُ بمنزلة الرَّاوِي الدقيقةِ جَرْحاً وتعديلاً، وكذلك بمعرفة زمنِ مَولِده ووفاتِه، والشُّيوخِ الَّذين سَمِعَ عنهم، ومَن لم يَسمَع مِنهم؛ لأنَّ له علاقةً وطيدةً بالاتِّصال والانقطاع.

وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ العديدُ من الكتب، أذكر منها البعضَ التي تتميَّز برصانة المنهج وسهولةِ الأسلوب وحُسْنِ العِبارة.

فمِن الكتب المختصرَة فيه: «**خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**» للشيخ حاتم بن عارف العَوْني، و«**الميسَّر في علم الجرح والتعديل**» للمؤلِّف، يتضمَّن هذان الكتابان أهمَّ المباحث والمسائل والقواعد الأساسية في هذا العِلم، والتي يحتاج إلى معرفتها كلُّ مبتدئٍ في بداية عهده به.

أمَّا الكتب الموسَّعة فيه فمنها: «**أصول الجرح والتعديل**» للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ مفيدٌ جِدّاً، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وعُني

---

(١) انظر: «المنهج المفيد لطلب علم الحديث» للمؤلف، ص ١٠٤، ١١٣.

بتحقيق البحث في كثيرٍ من المسائل الشَّائكة المتعلّقة بهذا العِلم.
و«**ضوابطُ الجرح والتعديل**» للشيخ عبد العزيز محمد اللَّطِيف (ت١٤٢١هـ): وهو كتابٌ عظيمُ النفع كثيرُ الفوائد، يتضمَّن الكثيرَ من الأمثلة التطبيقية.
و«**المدخل إلى علم الجرح والتعديل**» للشيخ حازم بن محمد الشَّرْبِيني: وهو يشتمل على موضوعات دقيقة ومباحث مفيدة في هذا العلم، والتي تَمُسّ إليها حاجةُ الطُّلَّابِ في بدايات عهدهم بدراسته. و«**الْمَدخَل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**» للمؤلِّف: وهو يتميَّز عن الكتب السابقة ببعض التوسُّع في تعريف أهمِّ مباحث ومسائل هذا العلم مع التركيز على شرح وتفسير العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وترجمةِ أئمتِهما، وتعريفِ الكتب المتعلِّقة بهما.

كذلك لا ينبغي أن تَفُوت الطالبَ مطالعةُ كتاب «**الرَّفْع والتكميل في الجرح والتعديل**» للشيخ عبد الحيِّ اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ)، فهو لم يَستوعِب جميعَ مسائل هذا العلم، لكنه مع ذلك حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية، وخاصةً في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)[١].

٣) وأن يركِّز على قراءة مبحث «الحديث الْمُعَلّ» في كتب علوم الحديث المعتبَرة مِثل: «علوم الحديث» للحافظ ابن الصَّلاح، و«فتح المغيث» للحافظ السَّخَاوِيّ، و«تدريب الرَّاوي» للحافظ السُّيُوْطِيّ من المتقدِّمين، و«منهج النَّقْد في علوم الحديث» للشيخ نور الدين عِتْر، و«تحرير علوم الحديث» للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع[٢] من المعاصرين.

---

(١) انظر: «المنهج المفيد لطلب علم الحديث» للمؤلِّف، ص: ١١٤، ١١٧.
(٢) يقرأ منه الطالبُ الصفحات من (٦٣٩) إلى (٧٨٤) التي تحت عنوان: «المراد بالنقد الخفي وبيان منْزلته وتعيين محلّه»، فيها فوائد علمية تختصّ بهذا العلم.

٤) وأن يتوسَّع في قراءة الكتب المُعاصَرة في «عِلم عِلَل الحديث»، ولا سِيَّما الآتي ذِكْرُها:

- **«العِلَل في الحديث: دراسةٌ منهجيةٌ في ضوء شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ لابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ»**: للدكتور هَمَّام بن عبد الرحيم سعيد: وهو في الحقيقة مقدّمةٌ كتبها المؤلِّفُ لتحقيقه لكتاب «شرح عِلَلِ التِّرمذي» لابن رَجَبٍ، وأودع فيها مباحثَ مفيدةً في تعريف هذا العِلم مِن أجلى جوانبه.

- و**«لَمَحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث»**: للدكتور نور الدين عِتْر: وضَّح فيه المؤلِّفُ أهَمَّ معالِم هذا العِلْم بالأمثلة والشَّواهد التي تُثري البحثَ، وتُنير للطالب طريقَ أهلِ العِلم بالحديث، والنَّقْد الدقيق.

- و**«عِلَل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي»**: للدكتور مَعْبَد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نَصْر الدَّسُّوْقِيّ اللَّبان: تحدَّث فيه المؤلِّفان عن خطوات الكشف عن العِلَّة وعن أقسامها وأهمِّ أجناسها، وعرضا نماذجَ تطبيقيةً للعِلَّة.

- و**«العِلَّةُ وأجناسها عند المحدِّثين»**: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحُوْ: وسَّع فيه المؤلِّفُ تعريفَ أجناسِ العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية، والتي لا يجدها الطالبُ في كتابٍ آخَر في هذا العِلْم.

- و**«معرفةُ مَدَارِ الإسناد وبيانُ مكانتِه في عِلْم عِلَل الحديث»**: للشيخ مُحَمَّد مُجِيْر الخطيب الحسني: وهو مِن الكتب التي لا ينبغي أن تفوت الطالبَ قراءتُه في هذا العِلْم؛ لكَوْنِه يحتوي على المسائل والقضايا المهمّة المرتبطة بمدار الإسناد وغيره من المباحث القيمة التي تختصّ بهذا العِلم.

- و**«علم عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمته وكُتُبه»**: يتناول هذا الكتابُ أهمَّ مباحث ومسائل هذا العلم، ويبيِّن قواعدَ كشف العِلَل في الأحاديث، ويُترجِم لأكابر أئمة هذا العلم. ويعرِّف بجميع أنواع كتب العِلَل.

ثم يركِّز الطالبُ تركيزاً خاصَّاً على قراءة كتابَيْ: «**التمييز**» للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج، و«**شرح عِلَل التِّرْمِذِيِّ**» للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ، وهما مِن أنفع الكتب في هذا العِلْم من المتقدِّمين، يُعِيْنان الطالِبَ على فَهْم العِلَل ومعرفةِ طريقة الأئمَّةِ النُّقَّادِ في إعلال الأحاديث، ويعرِّفان له بعضَ القواعد المهمَّة في كشف العِلَل في سند الحديث ومتنه.

٥) وأن يُدمِنَ النَّظَرَ في كتب العِلَل - المتقدّم ذِكْرُها - مع جَوْدة الفَهْمِ، ودِقَّةٍ في النَّظر، وحِفْظِ الرِّجال الذين تَدُوْرُ عليهم الأسانيدُ، ومراتب الرُّوَاة وطبقاتِهم، وطُرُقِ وقرائن الترجيحِ وجَمْعِ طُرُقِ الحديث.

٦) وأن يُكثِر من قِراءة كتب العِلَل النَّظرية والتطبيقية مِثل: «**العِلَل الكبير**» للإمام التِّرْمِذِيِّ، و«**العِلَل**» للإمام ابن أبي حاتِم الرَّازي، و«**العِلَل**» و«**الإلزامات والتَّتَبُّع**» للإمام الدَّارَقُطْنِيِّ. فيقرأ هذه الكتبَ قراءةً واعيةً مُستوعبةً، ويُحاوِل أن يقف على كُلِّ حديثٍ من أحاديثها، ويعرف سببَ إعلالِها وتصحيحِها.

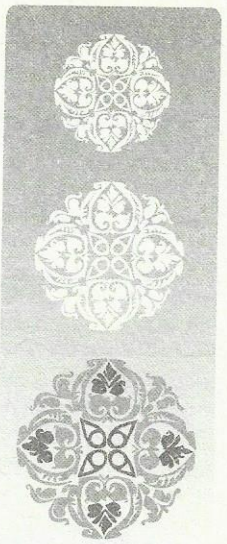
إذا اتَّبَعَ الطالبُ هذا المنهجَ العِلميَّ؛ فإنه يتمكَّن - بإذن الله تعالى - من فَهْم الأحاديث الْمُعَلَّة، واستيعابِ مناهج المصنِّفين في إعلال الأحاديث، وإدراكِ طرائقهم في نَقْد المرويَّات، ثم تتكوَّن لديه مَلَكَةٌ حديثيةٌ تزيده رُسُوخاً وعُمْقاً في هذا العِلْم.

هذه لَمْحَةٌ مُوْجَزةٌ عن «عِلْم عِلَل الحديث»، قصدتُ من خِلالها أن أبسِّط للقارئ المبتدئ بعضَ أهَمِّ مباحث هذا العِلْم الجليل، والتي تتحدَّث عن ماهيته، وأهميةِ دراسته وفوائدها، وتاريخِ نشأته، ثم عن الأسباب التي تتسبَّب بالإعلال في الحديث، ثم عن قواعد اكتشاف العِلَّةِ فيه، وعن القرائن التي تُعَلُّ بها الأحاديثُ، ثم تعرِّف بأشهر الأئمَّة الذين تطوَّر على أيديهم هذا العِلْمُ عبر القُرون، ثم تَسرُد أسماءَ كتبِ العِلَل مع

تعريفٍ وجيزٍ لأهَمِّها ، وغير ذلك من المباحث المفيدة التي أودعتُها في هذا الكتاب بالتبسيط والتيسير.

وخِتاماً ... أسأل اللهَ تعالى: أن يجعل عملي هذا خالصاً لوَجْهِه الكريم ، ويتقبَّله مِنّي ، والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً ، حَمْداً يُوافِي نِعَمَه ، ويُكافِئُ مَزِيْدَه ، وصَلاتُه وسَلامُه الأَكْمَلانِ على سيّدنا مُحَمَّد وآله وأصحابِه أجمعين.

* * *



فهرس المصادر والمراجع

١) **الآداب الشَّرعية والمنح المرعية**: للإمام ابن مفلح عبد الله مُحَمَّد المقدسي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت. ط٣. ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).

٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان**: للإمام علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ (١٩٩٨م).

٣) **اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)**: للحافظ ابن كثير أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. شرح الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤) **اختلاف الحديث**: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٥) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للإمام خليل بن عبد الله الخليلي القزويني. تحقيق: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١. ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).

٦) **أساس البلاغة**: لمحمود بن عمر جار الله أبي القاسم الزمخشري. تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

٧) **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٨) **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر. دار اليمامة ـ دمشق. ط١. ١٣٢٢هـ.

٩) **أصول الحديث علومه ومصطلحه**: للدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب. دار المنارة ـ جدة. ط٧. ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).

١٠) **إعلال الحديث بسُلوك الجادة**: للدكتور خالد الدريس. (بحث منشور في «مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية» ، المجلَّد: ٧ ، عدد عام: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

١١) **الإلزامات والتتبُّع**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)

١٢) **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الرَّاوي والمروي**: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

١٣) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار التراث ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٩هـ.

١٤) **إنباء الغمر بأبناء العمر**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور حسن حبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

١٥) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي - بيروت. ط١. ٢٠٠٣م.

١٦) **تاريخ بغداد**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي. دار الكتاب العربي - بيروت. ط١. د.ت.

١٧) **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الدَّكَن). ط١. د.ت.

١٨) **تاريخ مدينة دمشق**: للحافظ ابن عساكر علي بن الحسين الدمشقي. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر - بيروت. ط١. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).

١٩) **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: الأستاذ عبد الصمد شرف الدين. المكتب الإسلامي - بيروت. ط٢. ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٢٠) **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله. دار العاصمة - الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ.

٢١) **تذكرة الحفَّاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الهند). ط١. ١٣٧٤هـ.

٢٢) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. ط٢. ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٢٣) **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد عوامة. دار اليُسْر ـ المدينة المنوَّرة ، ودار المنهاج ـ جدة. ط٣. ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م).

٢٤) **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ.

٢٥) **تهذيب السنن**: للحافظ ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أبي عبد الله الدمشقي. تحقيق: الأستاذ إسماعيل بن غازي مرحبا. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

٢٦) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١. ١٤٠٢هـ.

٢٧) **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: للأمير مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط١. ١٣٦٦هـ.

٢٨) **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط ٨. ١٤٠٧هـ

٢٩) **الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع**: للحافظ الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط١. ١٤٠٣هـ.

٣٠) **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣١) **جامع العلوم والحِكَم**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. طبعة دار السلام ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٣٢) **الجرح والتعديل**: للإمام ابن أبي حاتم أبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد (الدكن). ط١. ١٣٧٢هـ.

٣٣) **الجرح والتعديل**: للدكتور أبي لبابة حسين. دار اللواء ـ الرياض. ط١. ١٣٩٩هـ (١٩٨٢م).

٣٤) **الحديث المعلول: قواعد وضوابط**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري. دار ابن حزم ـ بيروت. ط١. ١٤١٦هـ (١٩٩٦م).

٣٥) **الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: مُحَمَّد سيد جاد الحقّ. أم القرى للطباعة والنشر ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٣٦) **ذِكْرُ مَن يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط٤. ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).

٣٧) **الرد على من اتَّبع غير المذاهب الأربعة**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن الحنبلي الدمشقي. تحقيق: الدكتور الوليد بن عبد الرحمن آل فرياد. دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة. ط١. ١٤١٨هـ.

٣٨) **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للشيخ أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت. ط٨. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

٣٩) **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٤٠) **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٤١) **سنن الدارقطني**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م).

٤٢) **سنن الدارمي**: للإمام أبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. دار القلم ـ دمشق. ط٢. ١٤١٧هـ.

٤٣) **السنن الكبرى**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٢١هـ (٢٠٠١م).

٤٤) **السنن الكبرى**: للإمام أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي. تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٤هـ (٢٠٠٢م).

٤٥) **سنن النسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٦) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

٤٧) **شرح ألفية العراقي المسمَّى بالتبصرة والتذكرة**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤٨) **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤٩) **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور همام سعيد. مكتبة المنار ـ عمان (الأردن). ط١. ١٩٨٧م.

٥٠) **شرح النخبة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار البصائر ـ القاهرة. ط٣. ١٤٢١هـ.

٥١) **صحيح ابن حبان**: للإمام مُحَمَّد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤١٤هـ.

٥٢) **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. دار السلام ـ الرياض. ط٢. ١٤٢١هـ (٢٠٠١م). وطبع دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

٥٣) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤١٩هـ.

٥٤) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي المصري. دار الجيل ـ بيروت. ط١. ١٤١٢هـ (١٩٩٢م).

٥٥) **طبقات الشافعية الكبرى**: للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو والدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٣هـ (١٩٦٤م).

٥٦) **العلة وأجناسها عند المحدِّثين**: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو. دار الضياء ـ الجيزة (مصر). ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٥٧) **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**: للدكتور معبد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نصر الدسوقي اللبان. مكتبة الإيمان ـ القاهرة. ط١. ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م).

٥٨) **علل الحديث**: للإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. الدار السلفية ـ القاهرة. ط١. د.ت. وطبعة دار السلام بحلب. ط١. ١٣٤٣هـ. وطبعة الألوكة. تحقيق: الدكتور سعيد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجرسي. ط١. ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

٥٩) **العلل الكبير**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. ترتيب: أبي طالب محمود بن علي القاضي. تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي وآخرين. عالم الكتب ـ بيروت. ط١. ١٤٠٩هـ.

٦٠) **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: الدكتور وصي الله مُحَمَّد عباس. دار الخاني ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٦١) **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**: للدكتور وصي الله بن مُحَمَّد عباس. دار الإمام أحمد ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ.

٦٢) **علوم الحديث**: للإمام ابن الصَّلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر ـ دمشق. ط١. ١٤٢١هـ.

٦٣) **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: للشيخ أبي الطيب شمس الحقّ العظيم آبادي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).

٦٤) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن محمد الفارابي. دار الطيبة ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٦٥) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور مُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٦٦) **القاموس المحيط**: لمجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٨. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٦٧) **قرائن إعلال وترجيح الروايات من خلال كتابَي «التمييز» لمسلم بن الحجاج و«العلل» لابن أبي حاتم الرازي: دراسة نظرية تطبيقية**: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري. بحث محكَّم. موقع دار المنظومة.

٦٨) **القرائن وأثرها في علم الحديث**: للدكتور عبد الله مُحَمَّد حسن. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت. ط١. ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م).

٦٩) **قواعد العلل وقرائن الترجيح**: للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي. (مذكرة جامعية). موقع الجمعية العلمية السعودية وعلومها (سنن).

٧٠) **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار عزاوي. دار الفكر ـ بيروت. ط ١. ١٤٠٩هـ.

٧١) **كتاب الأم**: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٧٢) **كتاب التعريفات**: للشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي ـ بيروت. ط٤. ١٤١٨هـ.

٧٣) **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر ـ الرياض. ط٣. ١٤١٠هـ.

٧٤) **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد: دار الوعي ـ حلب. ط١. ١٣٩٦هـ.

٧٥) **الكشف الحثيث عن علل الحديث**: للدكتور مُحَمَّد سيد شحاتة. (مذكرة جامعية). موقع الألوكة.

٧٦) **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب الحديثة ـ القاهرة. ط١. ١٩٧٢م.

٧٧) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٨) **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر ـ بيروت. ط١. ١٤٧٤هـ.

٧٩) **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر. توزيع دار القلم بدمشق. ط٢. ١٤١٧هـ.

٨٠) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. مكتبة القدسي ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٨١) **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور يوسف بن

عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة ـ بيروت. ط١. ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).

٨٢) **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط١. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

٨٣) **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠٢م).

٨٤) **المسند**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ.

٨٥) **مسند أبي داود الطيالسي**: للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي. هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).

٨٦) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: للشيخ أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقري الفيومي. دار المعارف ـ القاهرة. ط١. ١٩٧٧م.

٨٧) **المعجم الوسيط**: للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين. مجمع اللغة العربية ـ القاهرة. ط٢. ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٨٨) **معرفة علوم الحديث**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت. ط١. ١٣٧٣هـ.

٨٩) **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**: للشيخ مُحَمَّد مُجير الخطيب الحسني. دار الميمان ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧ م).

٩٠) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر ـ دمشق. ط٣. ١٤١٨هـ.

٩١) **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني. ترقيم: الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة. ط١. ١٣٧٠هـ.

٩٢) **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط٤. ١٤٢٠هـ.

٩٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مكتبة عيسى الحلبي ـ القاهرة. ط١. ١٩٦٣م.

٩٤) **الميسر في علم الرجال**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط٢. ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م).

٩٥) **الميسر في علم مصطلح الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط١. ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م).

٩٦) **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة. د.ت.

٩٧) **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلعي. المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط٢. ١٣٩٣هـ.

٩٨) **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي. دار الإمام أحمد ـ القاهرة. ط١. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

٩٩) **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: للإمام أبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: الدكتور زين العابدين فريج. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م)

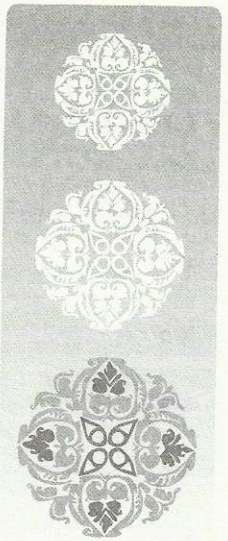
١٠٠) **النُّكَت الوفية بما في شرح الألفية**: للشيخ إبراهيم بن عمر برهان الدين البُقَاعي. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

١٠١) **النهاية في غريب الحديث الأثر**: للإمام ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري. تحقيق: خليل مأمون شيحا. دار المعرفة ـ بيروت. ط٣. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

١٠٢) **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن مُحَمَّد الفارابي. دار الطيبة ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

١٠٣) **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**: للدكتور عبد الكريم الوريكات. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

* * *



فهرس الموضوعات

مقدِّمةُ الطبعة الثانية ٧

مقدِّمةُ الكتاب ٩

القِسْمُ الأوّل

مباحث تمهيدية في تعريف «عِلْم عِلَل الحديث»

المبحث الأوّل: تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادِيِّ والإضافِيِّ ١٥

المطلب الأوّل: تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادي .. ١٥

المطلب الثاني: تعريفُ «عِلْم عِلَل الحديث» على وَجْه التركيب الإضافِيّ ١٧

المبحث الثاني: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأهميتُه وفوائدُ دراسته ومَكانتُه بين عُلوم الحديث والفرقُ بينه وبين علم الجرح والتعديل ١٩

المطلب الأوّل: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث» ١٩

المطلب الثاني: أهميةُ «عِلْم عِلَل الحديث» ١٩

المطلب الثالث: فوائدُ دراسة «عِلْم عِلَل الحديث» ٢٠

المطلب الرابع: مكانةُ «عِلم عِلَل الحديث» بين علوم الحديث ... ٢١

المطلب الخامس: الفَرْقُ بين «عِلْم مُصطلَح الحديث» و«عِلْم الْجَرْح والتعديل» ٢٢
المبحث الثالث: نشأةُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأسبابُ ظهورِه ٢٥
المبحث الرابع: تعريفُ «العِلَّةِ» وميادينها وأقسامها ٢٩
المطلب الأوّل: تعريفُ «العِلَّةِ» لُغَةً واصطلاحاً ٢٩
المطلب الثاني: مَيَادِيْنُ العِلَّةِ ٣٢
المطلب الثالث: أقسامُ العِلَّةِ القادِحَةِ وغيرِ القادِحَةِ ٣٥
النوع الأوّل: عِلَّةٌ في الإسناد ولا تَقدَح فيه ولا في الْمَتْن مُطلَقاً .. ٣٥
النوع الثاني: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه دُوْنَ الْمَتْن ٣٧
النوع الثالث: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه وفي الْمَتْن معاً ٣٧
النوع الرابع: عِلَّةٌ في مَتْنِ الحديثِ ولا تَقدَح فيه ولا في إسناده أيضاً ٣٨
النوع الخامس: عِلَّةٌ في الْمَتْنِ وتَقدَح فيه ولا تَقدَح في الإسناد .. ٣٩
النوع السادس: عِلَّةٌ في الْمَتْن تَقدَح فيه وفي الإسناد معاً ٤٠
المبحث الخامس: تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» وأقسامِه والفرقُ بينه وبين «عِلم عِلَل الحديث» ٤٣
المطلب الأوّل: تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» لُغَةً واصطلاحاً ٤٣
المطلب الثاني: أقسامُ الحديثِ الْمُعَلِّ ٤٦
المطلب الثالث: الفَرْقُ بين «عِلْم عِلَل الحديث» و«الحديث الْمُعَلّ» ٤٩

القِسْمُ الثَّانِي

أسبابُ وُقوع «العِلَّة» في الحديث
وقواعدُ الكَشْفِ عن «العِلَّة» وقرائنُ إعلاله

المبحث الأوّل: أسبابُ وُقُوْعِ «العِلَّةِ» في الحديث ٥٣

السَّبَبُ الأَوَّلُ: الوَهَمُ ٥٣

السَّبَبُ الثَّانِي: خِفَّةُ الضَّبْطِ ٥٩

السَّبَبُ الثَّالِثُ: سُلُوْكُ الْجَادَّةِ ٦١

السَّبَبُ الرَّابِعُ: الاخْتِلَاطُ ٦٤

السَّبَبُ الْخَامِسُ: التَّدْلِيْسُ ٦٦

السَّبَبُ السَّادِسُ: التَّصْحِيْفُ ٦٨

السَّبَبُ السَّابِعُ: رِوَايَةُ الْحَدِيْثِ بالْمَعْنَى ٧٠

السَّبَبُ الثَّامِنُ: اخْتِصَارُ الْحَدِيْثِ ٧١

السَّبَبُ التَّاسِعُ: قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ والْمُمَارَسَةِ لحديثِه ٧٢

السَّبَبُ العَاشِرُ: تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَب ٧٣

المبحث الثاني: أجناسُ العِلَلِ في الحديث ٧٥

المطلب الأول: تعريف «الأجناس» لغةً واصطلاحاً ٧٥

المطلب الثاني: تعريف أجناس العِلَل في الحديث ٧٥

الجنس الأوّل: أن يكونَ السَّنَدُ ظِاهرُه الصِّحَّة ، وفيه مَنْ لا يُعْرَفُ بالسَّمَاع عمَّن رَوَى عنه ٧٦

الجنس الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وَجْهٍ رواه الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ ، ويُسْنَدُ من وَجْهٍ ظاهِرُه الصِّحَّة ٧٧

الجنس الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابِيٍّ ، ويُرْوَى عن غيره لاختلاف بلاد رُوَاتِه ، كرِواية الْمَدَنِيِّيْن عن الْكُوْفِيِّيْن ٧٨

الجنس الرابع: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صَحَابِيٍّ فيُرْوَى عن تابِعِيٍّ يقع الوَهَمُ بالتصريح بما يقتضي صُحْبَتَه ، بل ولا يكون معروفاً من جِهته ٧٩

الجنس الخامس: أن يكون الحديثُ رُوِيَ بالعَنْعَنَة ، وسَقَط منه رَجُلٌ دَلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظةٌ ٨٠

الجنس السادس: أن يُختَلفَ على رَجُلٍ بالإسناد وغيرِه ، ويكونَ المحفوظُ عنه ما قابَلَ الإسناد ٨١

الجنس السَّابع: الاختلافُ على رَجُلٍ في تسمية شيخِه ، أو تجهيلِه ٨٢

الجنس الثامن: أن يكون الرَّاوِيُ عن شخصٍ أدركه ، وسَمِعَ منه ، لكنه لم يَسْمَعْ منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً ، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فَعِلَّتُها أنه لم يسمعها منه ٨٣

الجنس التاسع: أن تكون طريقُ الحديثِ معروفةً ، يروي أحدُ رجالِها حديثاً من غير تلك الطَّريق؛ فيقع مَن رواه مِن تلك الطريق ـ بناءً على سلوك الْجَادَّة ـ في الوَهَم ٨٥

الجنس العاشر: أن يُروى الحديثُ مرفوعاً من وَجْهٍ ، وموقوفاً من وَجْهٍ ٨٥

المبحث الثالث: قَواعِدُ اكتشاف عن «العِلَّة» في الحديث ٨٧
القَاعِدةُ الأُوْلَى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ ٨٧
القَاعِدةُ الثَّانِيَةُ: معرفةُ مَدَارِ الإسناد ٩١
القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: معرفةُ أحوالِ الرُّوَاةِ ٩٤
القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: معرفةُ مَراتِب الرُّوَاة وطبقاتهم ٩٦
القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: النَّظَرُ في استقامةِ الحديثِ وعَدَمِ نَكارَتِه ٩٨
القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: جَمْعُ كلامِ أئمَّةِ العِلَلِ في إعلال الحديثِ ٩٩
المبحث الرابع: قَرَائِنُ إعلاَلِ الحديث ١٠١
المطلب الأوّل: تعريفُ «القرائن» في اللُّغَة والاصطلاح ١٠١
المطلب الثاني: أَهَمُّ القرائن التي يترجَّح بها بعضُ الأحاديث على بعضٍ ١٠١
القَرِيْنَةُ الأُوْلَى: الْحِفْظُ والإتقانُ والإكثارُ مِن الرِّوايةِ ١٠٢
القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: الكَثْرَةُ والعَدَدُ ١٠٣
القَرِيْنَةُ الثَّالِثَةُ: حِفْظُ الرَّاوِي وضَبْطُه ١٠٥
القَرِيْنَةُ الرَّابِعَةُ: أن يُعرَف الرَّاوي باختصاصه بشَيْخه ١٠٦
القَرِيْنَةُ الْخَامِسَةُ: أن يُعرَف الرَّاوِي بسُلُوْكِ الْجَادَّة ١٠٧
القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ ١٠٨
القَرِيْنَةُ السَّابِعَةُ: أن تكون روايةُ الرَّاوي عن أهل بَلَدِه ١٠٩
القَرِيْنَةُ الثَّامِنَةُ: أن يكون الرَّاوي مِمَّن يَقبَل التَّلْقِيْنَ ١١٠
القَرِيْنَةُ التَّاسِعَةُ: أن يروي الرَّاوِي الحديثَ بالْمَعْنَى ١١١

القَرِيْنَةُ العَاشِرَةُ: اختلافُ الْمَجْلِس ١١٢
القَرِيْنَةُ الْحَادِيَةُ عَشَرة: فُقْدَانُ الحديثِ من كُتُب الرَّاوي الذي رُوِيَ الحديثُ عنه ١١٣
القَرِيْنَةُ الثَّانِيَة عَشَرة: أن يكون راوِيُ الْخَبَرِ هو صاحبُ القِصَّةِ ، والآخَرُ ليس كذلك ١١٣
القَرِيْنَةُ الثَّالِثَة عَشَرة: أن يكون مَتْنُ الحديثِ غريباً بحيث يَبعُد أن يكون مرفوعاً للنبيِّ ﷺ ١١٤
القَرِيْنَةُ الرَّابِعَة عَشَرة: أن يكون الحديثُ يُشبِه حديثَ الضعفاء ولا يُشبِه حديثَ الثِّقَة ١١٥
القَرِيْنَةُ الْخَامِسَة عَشَرة: أن يُخالِف الرَّاوِي للرِّواية ويَترُك العملَ بها ١١٥
القَرِيْنَةُ السَّادِسَة عَشَرة: إدراجُ الرَّاوي في الحديثِ ما ليس منه .. ١١٦

القِسْمُ الثَّالِثُ
أشهَرُ أئمَّةِ العِلَلِ وأهَمُّ كُتُبِها

المبحث الأوّل: أشهَرُ أئمَّة العِلَل ١٢١
١) الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرِيْن البَصْرِيّ ١٢١
٢) الإمامُ أَيُّوْب السِّخْتِيَاني البَصْرِيّ ١٢٢
٣) الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ ١٢٢
٤) الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ ١٢٢
٥) الإمامُ عبد الرَّحمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ ١٢٣
٦) الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي ١٢٣